



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران	
کتاب	مختصر السماع	شماره ثبت کتاب	۲۱۰۹۱۰
مؤلف	محمّد علی		
موضوع			
شماره اختصاصی	(۲۲۶) از کتب اهدائی بکتابخانه		

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱



خاتمه ۱-
۱

ایستاد بچشم غبار بخت نداشت بر سر بلند زمان بکرم در بنام نداشت

غرضه هر کس که ما را اند

در بهر طوایف و بقعات

هر چه ۱۱ ح ۱۲ غشینه

یاعلی و کونین کونین غم
از کتب روزگار ما بین

۴۲۶
۲۱۰۹۱۰

اگر خدا نخواستند زنده نماندند

اگر خدا نخواستند زنده نماندند
از کتب روزگار ما بین



كتاب مختصر نافع المجلد الأول منه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله الطاهرين
الطهارة وأمر الله أن يبعث الأول في **المياه** والنظر في
 المطلق والمضاف والاسماء ما المطلق فهو ظاهر في مظهره
 الله يرفع المحدث وينزل الخبيث وكله يجتنب باستيلاء
 النجاسة على أحد أو صافيه ولا ينجس الجاهل منه
 ولا ينجس الكثر من الأكلي **ويحكم ما لا يحكم** إذا كانت له
 مادة متصلة بها أو كان حكم ماء الغيث مطم حال نزوله وينجس
 القليل بالملاقات على الأصح وفي تقدير الكثر روايات شتى
 الف وما شاكله وفسر النبي أن بالعرف وفي **نجاسة ماء**
البشر بالملاقات قولان أظهرهما التنجيس وينزع لموت البعير
 وكذا للتور وكذا الانصاب الخمر ماؤها جمع وكذا قال الثلثة

في وقوع المسكرات

في وقوع المسكرات والحق أن شرب القنقاع والمثني والدواء للثلثة فان غلب
 الماء نزل في عليه باقون اثنين اثنين يوما ولموت الحمار والبعير وكذلك
 قال الثلثة في الفرس والبعير ولموت الانسان سبعون وللعنزة عشرة
 فان طابت فاربعون او خمسون وفي الدم افوال والمسكر في دم زبيح
 الثاة من ثلثين الى اربعين وفي القليل والذليل لموت الكلب
 وشبهه اربعون وكذا في بول الجمل والحق الثمن ان بالكلب موت القتب
 والارنب والثاة وروى في **الثاة تسع او عشرة** وللشتر اربعون
 وفي رواية سبع ولموت القطر واعتسالم الخبيث سبع وكذا الكلب
 لو خرج حيا والفقار اذا تفسخت او تفتت والاقنعت وقيل
 وبول القيح سبع وفي رواية ثلث ولو كان رقيقا فله واحد
 وكذا في العصفور وشبهه ولو غسرة النجاسة ماؤها نزع حكمه
 ولو غلب الماء فالاولى ان ينزع حتى ينزل القنقاع ويسوي في المقعد
 ولا ينجس البئر بالبول ولا ينقلها تمام تنقل نجاساتها ولكن يجب
 تباعد هاتين خمس ذرع ان كانت الارض صلبة وكانت البئر
 فوقها والافسح واما المضاف فهو مال يتناول له الاسم

بالملاقاة

باطلاقه ويصح سلبه عنه كالمقصر من الاجسام والمصدق والمنفرد
 بما سلبه الاطلاق وكلمة طاهر لكن يرفع حدثا وفي طهارة
 محل الخبث به قولان اصحهما المنع ونجس بالملاقات وان كثرت كلما
 بمانع المطلق ولم يسلبه الاطلاق لا يخرج به عن افادة لتطهير
 وان تغير الحد وما فيه وما يرفع به الحدث الاصغر طاهر
 مطهر وما يرفع به الاكبر طاهر وفي رفع الحدث به ثانيا
 قولان المروي المنع وفيما يزيل به الخبث اذا لم يتغير الخامسة قولان
 اشبهما التنجيس على ماء الاستنجاء ولا يغسل بفصاله الحماص
 الا ان يعلم خلوها من النجاسة وتكره الطهارة بماء اخفى بالنجاسة في الثانية
 وعاء اخفى بالنار في غسل الاسماء **واما الاستنار** فكلها طاهر
 عند الكلب والخنزير والكافر وفي سحور بالابوة كل لحمه قوله وكذا
 في سحور المسوخ وكذا ما اكل جيف مع فلو موضع الملاقات في عيني
 النجاسة والطهارة في الكل اظهر وفي نجاسة الماء بما لا يدركه النظر
 من الدم قولان احوطهما النجاسة ولو نجس احد الاناثين ولم
 يتغير **اجتنب** ما نزهها اجمع وكل ماء حكم بنجاسته لم

لم يخرج استعماله ولو اضطر معه الى الطهارة تيمم **الركن الثاني**
 في الطهارة المائية وهي وضوء وغسل والوضوء سنة عن بيان امور
الاول في وجوباته وهي خروج البول والغاية والريح من الموضع
 المعين واليوم الغالب على الحائضتين والاستبراء القليل في مس
 باطن الدين وباطن الاحليل قولان اظهرهما انه لا ينقص
الثاني ادب الخلوة والواجب منه ستر العورة وحريم استقبال القبلة
 واستبراءها ولو كان في الابنية على الاشبه ويجب غسل فخرج البول
 ويتعفن الماء طرفة عين واقل ما يجري مثله ما على الحشفة وغسل
 فخرج الغاية بالماء وحده الانقاء وان لم يتعد الفرج تخفى بين
 الاجسام والماء لا يجري واقل من ثلثه ولو بقي بما دونها
 وجب الاكل **ويتعمل الخرق بدل الاجراس ولا يستعمل العظم**
 ولا الردث ولا الحجر المستعمل **وسننها** فغية الرأس عند الدخول
 والتسمية وتقديم الرجل اليسرى والاستبراء والدعاء عند الدخول
 وعند النظر الى الماء وعند الاستنجاء وعند الفرج والجمع بين الاجزاء
 والماء والاقتصار على الماء دون الاجراس ان لم يتعد الفرج

وتقدم اليمنى عند الخوض وبكره الجلوس في الشوارع والمشايع وموضع
 العين وتحت الاشجار المشرقة وفي التنزال واستقبال الشمس والقمر والبول
 في الصلابة وفي مواطن الهوام وفي الماء جاريا وسالكنا واستقبال الريح
 به والاكل والشرب والسواك والاستنجاء باليمين وبالياتان
 وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى الكلام الا يذكر له او للضرورة **الثالث**
في كيفية الوضوء والفرد في سبعة النية مقارنة لغسل الوجه
ويجوز نقديهما عند غسل اليدين واستدامة حكمهما
 حتى الفراغ وغسل الوجه وطوله من قصاص الشعر الى الذقن وعرضه
 ما اشتملت عليه الابهام والوسطى واليخجب غل ما استرسل
 من اللحية ولا تخليلها وغسل اليدين مع المرفقين مبتدئا
 بهما ولو نكس فقولان اشبهما انه لا يخرج راقب الغسل ما حصل
 به تمامه **ولودهننا** ومع تقدم الرأس بقية البلل بما تبقى
 من الماء وقبل القلة ثلاثة اصابع ولو استقبل فالاشبه الكراهية
 ويجوز على الشق والشبه ولا يخرج على حابل كالعامر ومع
 الى جلين الى الكعبين وهما قننا القدمين **ويجوز منكوسا**

والجلوس

ولا يجوز على جائل من خف وعمره الا ضرورة والترتيب
 بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى ثم بالراس ثم بالرجلين ولا رتب فيها
 والمواالات فله ان يكمل طهارته قبل الحفاف والغرض في الغسلات
 مرة والثانية سنة والثالثة مدعة ولا تكرار في المصح ومحرط ما يمنع من
 الماء الى البشرة كالخاتم وجوبا ولو لم يمنع حرطه استحبابا والجلوس يشترط ان
 يمكن والامسح عليها ولو في موضع الغسل ولا يجوز ان يولي وضوءه غيره
 اضينا ما ومن دام به السلي يصلي لذلك وصل يتوضوء على صلواته
 ويصلي ولا يسلطون ولو خشيته احدث في الصلوة ثم ضا وبناه و
الثاني عشر وضع الايدي على اليدين والاعتراف بها والشهيرة و
 غسل اليدين مرة لا يكرر والبول ويراني لا يغسل قبل الاعتراف
 والمضغرة ولا يستشاق وان سبها الرطل بطاير ذراعيه والمتر
 بها طهنا والتعباد عند غسل الايدي وضوءه منبه والسواك
 عنده وبكره الاستغابة فيه ولا يغسل منه كرهه الرابع في احكامه
 من يتيقن الحدث ويكفي الطهارة او يتيقنها وحمل المتناظر يظهر
 ولو يتيقن الطهارة ويكفي الحدث او يتيقنها شي من امثال الوضوء
 بعد انقضاء بني على الطهارة ولو كان قبل انقضاءه لم يبعده

وإن سبق ترك عضو من أعضاء البدن إلى البدن والاعتداء والركن من غير
 بقاء على أعضاء ندوة أخذ في تحريمه واجفائه ولو لم يبق ندوة
 استأنف الوضوء ويعيد الصلاة لو ترك غسل أحد
 المخرجين ولا يعيد الوضوء ولو كان الخارج أحد المخرجين
 غسل أطرافه من غير وجهه دون الأضراس وفي جواز مسكتاة المصروف
 للمحدث قولان أحدهما المنع وأما العمل ففيه الوجوب والنداء
 فالواجب منه ستة الأول غسل الجنابة والنظر في

في وجبه وكيفية أحكامه أما ما يجب من أن الظاهر في فطنة وغسله ولو أشبهه
 لغسله بالظن وفور البدن ويكفي في الغسل الشبه في غسل المسحط ولو وجد متباً
 على جبهه أو ثوبه الذي شفره به الجماع في الغسل وحده غيبه ويغسله في الغسل
 أكمل وكذا في دبره على الأشبه وفي وجوب الغسل بوطي الخلام في وجوب
 علم المحدث بالوجوب ولما كفيته فواجبها خمسة القبة مظنة لغسل الرأس أو
 مظنة ما عند غسل اليدين واستنداً على حكمها وغسل البشر بما بينهما أصلاً
 كاللحم وتخليل ما لا يصل إليه الماء الأكل والتطيب ببدن أو باسم ختمها منه
 ثم يمسح به ويغسله بالتراب أو يمسح به مسحة أو سبحة أو غيره من هذه الأشياء
 ذكر من المحدث إلى أصله ثلاث ثمانية وثلاثون وضوءاً به ثلاثاً والمضغض

في اليد

ومن اليد على الجرد وتخليل ما يصل إليه الماء والغسل بضعاً وأما أحكامه
 فمخرج عليه فريضة الغلابة ومسكتاة القرآن ودخول المأبد اجتناباً عن
 المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ولو احتلم فيها يتم مخرجه ووضع يده فيهما
 على الأظفار ويكره فريضة ملاذ على سبع أيات ومس المصروف والنوم مالم
 يتوضأ والأكل والشرب مالم يتمضمض ويستنشق والخضاب ولو رأى الماء بعد
 الغسل أعاده إلا مع البول والاجتهاد ولو أحدث في ثناء غلته وفيه أقوال
 أصحها الإتمام والوضوء ويجزئ غسل الجنابة عن الوضوء وفي غير ذلك لا يلزم
 أنه لا يجزئ الثاني غسل الحصى والنظر فيه وفي أحكامه وهو
 الأغلب أسود أو أحمر غليظ حار له دفق فإن أشبهه بالعدس حكم
 لها ينطوق لقطته ولا حصى مع مسنن الباس ولا مع الصغر وهل
 يجمع مع الحمل فيه روايات أشهرها أنه لا يجمع وأكثر الحصى عشرة
 أيام وأقله ثلاثة فلو زلت يوماً أو يومين فليس حصىاً ولو كمل ثلاثة
 جملة عشرة فقولان المروي أنه حصى وما بين الثلاثة إلى عشرة حصى
 وإن اختلف لونه مالم يعلم أنه لعنة أو قرح ومع تجاوز العشرة نزع
 ذات العادة إليها والمبتدع والمضطربة إلى التميم مع فقد رجوع المبتدع
 إلى علوت أهلها أو قرحها فإن لم يكن أو كثر مختلفات رجعت

هي والمضرب إلى الرقابات وهي سنة في كل شهر أو سبعة أو ثلثه من شهر
وعشرة من آخره وسنة العادة باستحوا شهرين في أيام روية الدم ولا يشبه
في الشهر الواحد ولو رأت في أيام العادة صفرة أو كدرة وقبلها أو بعثها
صبغت الحين ونجاست العشرة فالتميز جمع للعادة وفيه فوارض أخرى
ذات العادة الصلوات والصوم يجب في الدم وفي المبدع والخطبة
نحوه وللحائض للعبادة أو لأختى تفتن الحين وضات العادة مع الدم
تستظهر بعد عدها يوم أو يومين ثم تعمل ما فعله المستحوا إن استمر
فصفت الصوم دون صلاة وأقل الظهر عشرة أيام ولا أحد لاكثر **واما**
الاحكام فلا ينعقد لها صلاة ولا صوم ولا طواف ولا يرتفع لها حدث
ويحرم عليها دخول المساجد إلا اجتناباً عن الجهد في موضع شئ فيها
وقرأت الغريم ومس كتابه القرآن ويحرم على وطئها في موضع الدم ولا
يصح طوافها مع دخوله بها وحضوره ويجب عليها الغسل مع النقاء
وقضاء الصوم دون الصلاة إلا ركني الطواف فانها تقضيها وهل
يجوز ان تسجد أو سمعت السجدة لا تشبه نعم وفي وجوب الكفارة
الكفارة بوطئها على الزوج وإتيان أحوطهما الوجوب وهي يسائر في
أوله ونصف في وسطه ورابع في آخره **ويستحب لها الوضوء لو حمل**

فريضه

فريضه وذكر له في مصلاتها بقدر صلاحها وبكره الخفاء وقرئت
فأعد الغريم وحمل المصنف ولمس ثامته والاستمتاع منها بما بين السرة
والركبة وطئها قبل الغسل وإذا حاضت بعد دخول الوقت ولم تفصل مع الاستحوا
قضت ولو أدركت من آخر الوقت قدر الطهارة من الصلاة وجبت أداء
ومع الإهمال قضاء وتغسل كاعتدال الحين لا اليد معه من الوضوء
الثالث غسل الاستحوا ودورها في الأغلب أصغر بابر رر قيق لكن ما رآه
بعد عاداتها استمرار بعد غايه النفاس وبعد البأس وقبل البلوغ ومع الحمل
على الاستحوا فهو استحوا ولو كان عبيطاً ويجب اعتبارها فان لم يكن باطن القطعة
فيها ابتدائها والوضوء لكل صلاة وإن غسها ولم يسيل لرمها مع ذلك
وتغير آخر قد غسل للعداء وأسال لرمها مع ذلك غسل للظهر والعص
متجمع بينهما وغسل للمعزب العشاء تجمع بينهما وكل تجمع بين صلاة الليل
والصباح بغسل واحد وإن كانت متفككة وإذا قطعت ذلك صارت طاهر
والجمع بين صلاتي بوضوء وعليها الاستظهار في موضع الدم من
التقدي بقدر الامكان ولكن يلزم من يد السلس والبطن **الرابع**
غسل النفاس ولا يكون النفاس إلا مع الدم ولو ولدت تامة لم يكن
الدم نفاس حتى نراه بعد الولادة أو معها أو لاحقاً وفي الشئ

روايت

رطبها اشهرها الله الذي يد عن الزايام الحيف وتعتبر حالها عند انقطاعه
 قبل العشرة فان خرجت القطنة نقيّة اغتسلت والا توقعت النقاء
 او انقضاء العشرة ولو رأت بعد هادما فهو استمالة والنفسا كالحايف
 فيما يحرم عليها ويكره وغسلها لغسلها والليقية وفي استحباب تقديم
 الوضوء على الغسل وجواز تأخيرها عنه **الخامس** في غسل الاموات والنظر في
 امور اربعة **الاول** الاحتضار والغفر فيه استقبال الميت بالقبلة
 على اصول قولين بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن جليله اليها
والثاني نقله الى مقلاه وتلقينه الشهادة **الثاني** ولا يقرأ بالنبى ^{صلى الله عليه وسلم}

والائمة عليهم السلام وكلمات الفرج وان تغشى عيناه ويطبق فوه
 ويمد يده الى جنبه ويغطي شحوب وان يقرأ عند القرآن ^{عند} وليس يقرأ
 ان مات ليل او يعلم المؤمنون بموته ويجعل يمينه الا مع الاشتباه
 ولا كان مصلوفا لا يرك ان يلبس ثلثة ايام ويكره ان يحفر جنبه ^{او يقرأ}
 وقيل يكره ان يجعل على بطنه حديد **الثاني** الغسل وفرضه ازالة الجاسة
 عنه وتقبيل رءوسه ^{بماء} الشدي ثم بالكافور ثم بالقران مرتين الغسل الجنازة
 ولو تغشى السدى والكافور كفت المرة بالقران وفي وجوب الوضوء
 قولان والاستحباب اشبهه ولو خيف تناخي جلده نيم كالحايف

وسنة

وسنة ان يوضع على مرتفع موجهما الى القبلة مقلداً ويفطق جيبه
 ويخرج ثوبه من تحت راسه ويستر عوده لئلا يصابه رفق ويقل راسه وجهه
 رغبة الشد ويغسل فرجه بالحز ويبدأ بغسل يديه ثم يقرأ ^{باسم الله}
 ويغسل كل عضو من ثلثة في كل غلّة ونسج طينته في الاول يني الا
 الحائل ونفق الخاسل على يمينه ويجعل الاوصية ونفق شرب
 مكره افعاله وقضى من اطفاله ^{ويغسل يمينه} ويغسل يمينه على العاشر وارسل اليه
 على الكف ان لا يمس في حاله ^{الثاني} في الكفن ^{والرابع} من ثلثة مزارو
 فيصلى وارسله الى الصلوة فيلزمه حال ومع الفروقة تجزى اللقطة و
 فيلزمه الحزب ويحضر باجاسى مائة الكا مزارو ^{الاول} **وسنة**
 ان يغسل الغسل قبل الكفنة او يتوضؤ وان نزل على رجل حرة يمينه
 عبرته غير طرفة بالذهب مخفيه فكأنه على شئ به تخنك ويخرج طرف
 القامة من الخناكس فيقيان على صدره ^{فكأن} الكفن وطا اصبى ونظف
 بالنسيرة على الجبهة والقبض واللقطة والتحريه في الشهادة ^{للا}
 واسنة ان يحمر راسه وان يحل من البيت فحق وثرا وظاهرة
 اللقطة وتبيل القامة فمعا ولا كافرا باليد وان فضل على الما
 الف على صدره فلان يكره ان يجرها او ريقه ولهم واكمل ثلثة عشرة

درهماً مثل ذلك ويجعل معه جريدتان احد ههما جانباه الا اليسرى بين قميصه
 والارزاه ولا تفرى مع ترقيه جانبه الا يميني يلصقها بجذعه وان تكونا
 النخل فان فقد من الصدر والافمن الحلق والافمن غيرة من الشجر
 الى طيب ويبره الخنوط بالترقيق وان يعمل لما يبتدئ من الالف وان يكفن
 في اللتان في السواد وان يحجر الا كفان او يطب بغير الكافور واللبان
 او يكتب عليه بالسواد وان يجعل في لسمع الميت او يصبه
 شيئا من الكافور وقيل بكرة ان يقطع بالحمد ² **الحديد** ² **الكفن**
الرابع في احكام الدفن والغرض في موافقة في الارض على جنبه الايمن ^{جها}
 الى القبلة ولو كان في البحر الى البر نقل او جعل في ماء واصل اليه لو كان
 الميت ذميرة الحاملة من مسلم قيل دفنت في مقبرته المسلمين ليتبين
 به القبلة الرضا للولد اتباع الجنه او مع جانبها وتربيعها وحفر
 القبر قدر قامته او الى الترقوه وان يجعل له لحد ينفض نازل اليه
 اى ويجل انزاهه وليتف راسه عند نزوله اليه ان لا يكون سر حيا
 الا في المرأة وتجعل الميت عند جلي القبر ان كان حي وقيل
 ان كانت امرأة وينقل مرتين ويصب عليه وينزل في الثالثة سابقا
 برأسه واللاة عرضا ويجل عقد كفنه ويلقنه ويجعل معه

قرب الحن

قرب الحن ونشرح اللحد بالبن ونخرج من قبل رجله ويهل الحن
 التراب بظهور الكف مستريحين ولا ~~يحمل~~ ^{يحمل} ^{دعهم}
 ثم يطعم القبر ولا يوضع فيه من غير بن بدو برفع مقدار اصابع مرتين
 ويصب عليه الماء من واسه دون فان فضل ماء صبر على وسطه
 ويضع الحاضر من الكيدي عليه منتر حبي ويلقنه الولي بعد
 انصافه ويكره فرش القبر بالسراج الامع الحاحه وتخصيصه ونحو
 ودفن ميتين في قبر ونقل الميت الى غير بلد موثقه الا احد الشاهد
 الشرع ويلحق بهذا الباب مسائل **الاول** كالمراة على الزوج ولو
 كان لها مال **الثاني** كالميت على صل تركه قبل الدين والوصيت
 والميراث **الثالث** لا يجوز نبش القبر ولا نقل الموتي بعد دفنهم
الاربع الشهيد اذ مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن بل يصلى
 عليه ويدفن ثيابه وينزع عنه والفرو **الخامسة** اذا مات
 ولد الحامل قطع وخرج ولو ماتت هي وبنه شق جوفها من الجانب
 الايسر وخرج وفي رقبته خط بطنها **السادس** اذا وجد بعض
 الميت وفيه صدر فهو كما لو وجد كله وان لم يوجد الصدر غسل
 وكفن ودفن ما فيه عظم ودفن في خرقه ودفن ما خلد من عظم

قال الشيخ

قال الشيخان ولا يغسل السقط الا اذا استكمل شهر رابعة ولو
كان لدونها الف في حرقه ودفن **السابعة** لا يغسل الرجل الا
رجل وكذا المرأة ويجعل الرجل يذبح ثلث سنين بمدة وكذا المرأة ويجعل
الرجل محارمة يزور الشيايب وكذا المرأة **الثامنة** من مات محرماً
كالمحل للكنى بقره الكافر **التاسعة** لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا
يدفن بين المسلمين **العاشر** لو قتل كفى الميت بخمس غسلة
ما لم يطرح في القبر وفرضت بعد جعله فيه **السادس** يغسل من
مس ميتاً بحب الغسل بمس الدم بعد بره بالموت وقبل نظره
بالغسل على الاظفر وكذا يجب الغسل بمس قطع فيها عظم سواء ابين
من حتى اوميت وهو كغسل الحايض **واما المندوب** من الاعمال
فالمشهور غسل الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر الى الزوال كان افضل
واول ليلة في شهر رمضان ليلة النصف منه وليلة سبع غزوة
عشر واحد عشرين وثلاثة عشرين وليلة التطهر والمعيد بن و
ليلة النصف من الربيع يوم السبت وليلة النصف من شعبان
والقدوم يوم عرفة ويوم المباحلة وغسل الاضرام وزبابة
النس والائمة والقضاء الكسوف والتوبة والصلوة

المحبة

الحاجة والاستخارة ولدخول الحرام والمسجد الحرام والكعبة و
المدينة ومجد النبي وغسل المولود **الركن الثالث** في
الطهارة الشخصية والنظر في امور رابعة **الاول شرط**
التيمم عدم الماء او عدم الوصلة اليه او حصول مانع
من استعماله كابرر والموت ولو لم يوجد الا ابتداء وجب وان كثر الشمن
وقبل ما لم يضرب في الحال وهو اشبه ولو كان معه ماء وخشي
العطش نيم ان لم يكن فيه سعة غفر الضرورة وكذا لو كان
الاجسد نجاسة ومعه ماء يكفى لان لها اول وضوء وكذا من
معه لا يكفى لطهارته واذ لم يوجد للميت ماء نيم كما الى العائز
الثاني ما نيم وهو التراب لما من دون ما سوء من
النسح كالاثنان والدقيق والمعادن كاللؤلؤ والورنج
ولا يابس بارض النورة والجص ويكره بالسبح والرمل وفيه ان
اليم بالجزء ودبا الجواهر قال الشيخان ومع فقد الصعيد نيم
بغير التوب والليلك وعرق الدابة ومع فقد بالوجه **الثاني**
وكفسته ولا قبل الدخول الوقت ويصح مع نصفه وفيه ان
مع السعة قولان يحوط ما **الثاني** التاخير وهل يجب استيعا

الوجه والغشاء عينه بالسبح فيه روياناً أشهرها اختصاص المسبح
 بالجمجمة وظاهر الكفوف وفي عدد الفريقات أقوال أجودها للوضوء
 ضربة وللفعل ضربتان ولواجب فيه النية واستدارته حكمها و
 الترتيب يبدأ بجمع الجبته ثم بظاهر اليمنى ثم بظاهر اليسرى
الرابع في أحكامه وهي ثمانية **الأول** لا يعيد ما صلى بنيه
 ولو تعمد الجنابة لم يجر التيمم ما لم يحف الثلث فان خشى فتييم
 وصلى فغلى الأعادة ردت استبده أنه لا يعيد وكذا من أحدث في الماء
 ومنعه الخ عام يوم الجمعة تيمم على الجموع وفي الأعادة قولان **الثاني**
 يجزئ على من فقد الماء الطلب في الحزنة بقلوة سهم وغلوة سهمين في
 السجدة فان اخل فتييم على ثم وجد الماء قطره أعاد **الثالث** لو وجد
 الماء قبل شربه قطره لجماعاً ولو كان بعد فزاعده الأعادة ولو كان
 في ثناء الصلوة فقولان أصحهما البناء ولو كان على نيق الأعرام
الرابع لو تيمم الجنب ثم أحدث بما وجب الوضوء أعاد التيمم بدل
 عن الفصل **الخامس** لا ينقص التيمم إلا ما ينقص الطهارة المأثورة
 ووجود الماء مع التمكن من استعماله **السادس** يجوز التيمم
 لصلوة الجنان ولو مع وجود الماء **السابع** إذا اجتمع متب

ومحدث

ومحدث وجنب وهناك ماء يلقى أحدهم تيمم المحدث
 وهل يختص به الميت أو الحنب فيه روياناً أكثرهما يختص
 به الحنب **الثامن** روي فيمم صلى بنعم وأحدث في الصلوة
 ووجد الماء قطع ونظره وأتم ونزلها الشيطان على الشيطان **السن**
الاربعة في النجاسات والنظر في أعضائها وأحكامها وهي
 عشرة **الأول النول الثاني** الغالب مما لا يؤكل لحمه ويندح تحته
 الحلال **الثالث** المتى **الرابع** الميتة مما له نفس سائلة **الخامس**
الدم السادس والسابع الكلب والخنزير **الثامن**
 والكافر **التاسع** كل مسكر **والعاشر** الفقاء في عرق جنب
 حرام وعرق الإبل الجلال ولعاب المسوخ ونزير في الدجاج
 والنمل والارنب والفأرة والوزغ إذا خدق والكرامة
 أظهر **وأما أحكامها فعشرة** **الأول** كل النجاسات
 يجب إزالة قلبها وكثيرها عن الثوب والبدن عدا
 الدم فقد عفى عما دون الدرهم معة في الصلوة ولم يعف
 عما زاد عنه وفي عما بلغ قدر الدرهم **والثانية** ما عدا روياناً
 أشهرهما وجود الأثر له ولو كان مثقراً لم يجب إزالته

مطلقاً

وشبهه وحاسواه مسنون والصلوة الخمس سبع عشرة ركعة في الحضر
واحدى عشرة ركعة في السفر ونوافلها اربع وثلاثون ركعة
على الاشهر في الحضر ثمان للظهر قبلها وكذا العصر والرابعة
بعد ها وبعد العشاء ركعتان من جلوس بعد ان توجبت
ثمان للليل وركعتاها الشفع وركعة والوتر وركعتان
للخداة قبلها وسقط في السفر نوافل الظهر وفي ميقات
الوقوف في كل ركعتين من هذه النوافل تشهد
وسلم والوتر بافراده **الثانية** في المواقيت والمنظر
في تقديرها ولو احقها **الثالثة** فالروايات في تحليفتها
ومحصلها اخضا من الظاهر عند الزوال بمقدار اداء
ثم بقدر الفضا في الوقت والظهر بمقدار حتى
يبقى للغروب مقدار اداء العصر فيحصى ثم يدخل وقت
المغرب فاذا مقدار مضى او ايها الشريك الفضان و
المغرب مقدار حتى يبقى لانقضاء الليل مقدار اداء
العشاء فيحصى به واذا طلع الفجر دخل وقت صلواته بمقدار
حتى تطلع الشمس ووقت نافلة الظهر حتى الزوال يصح في

على فدين ونافلة العصر الى اربعة اقدام ونافلة المغرب بعد ما
حتى تغيب الحمرة المغربية وركعتاه الوتره تمتد بامد الغاء
وصلوة الليل بعد انقضا في وكلما قرب من الفجر فان افضل وركعتاه
الفجر بعد الفجر في الوتر وناخير ما حتى تطلع الفجر الاول افضل وتمتد
وقتها حتى تطلع الحمرة **واما الواحق فاسأل الاول**
يعلم الى ان يزاد الظل بعد انقضا او يميل الشمس الى حاجب اليمين ثم
الثانية قبل ان يدخل وقت العشاء حتى تغيب الحمرة المغربية ولا تقص في بقية
الايام العذر ولا ظم الكراميه **الثالثة** لا يقدم صلوة الليل على
الانقضاء في الاشباب يمنع بطوبه رأسه او صافر وقضا ثما
افضل **الرابعة** اذا تلبس بنافلة الظهر ولو ركعة ثم خرج وقها اتمها
متقدمة على الفريضة وكذا العصر اما نوافل المغرب فحتى تغيب الحمرة
ولم يكملها بدو العشاء **الخامسة** اذا طلع الفجر فقد فانت النافلة
عدا ركعتي الفجر ولو تلبس من صلوة الليل بربع ركعات تراجم بها
الصبح مالم يخش فوات الفجر ولو كان تلبس بمادون الاربع ثم طلع
الفجر بدو بالفريضة وقصها فافله الليل **السادسة** قضى الفريضة
اداء وقضا مالم ينضيق الحاضر والنوافل مالم يدخل وقت الفريضة

السابعة بكرة ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وعند غروبها وقيامها
 وبعد الصبح والعصر والنوافل المرتبة وبالله السبب **الثانية** الافضل في الصلاة
 نقديهما في اول وقتها الا ما استثنى في مواضعه **الثالثة**
 فاذا صلى طائفة دخل الوقت ثم تبين انهم اعادوا الا ان يدخل الوقت
 ولما تم وفيه قول **الثالثة** في القبلة وهي الكعبة مع الامكان والا
 نحوها وان بعد وقبل هي قبله لاهل الميعة والميعة قبله من صلاته
 في الحرم والحرم قبله لاهل الدنيا وفيه ضعف ولو لم يكن في وسطها استقبال
 اي جدرانها اشياء ولو لم يكن على سطحها البرزخ لم يكن بيدها ولو كان
 قليلا او قبل يستقبله ويصلي بها الى البيت المعمور ولو لم يكن اقليم
 الى سمت ركن الذي يليهم فاهل العراق يميلون للشرق الى المنكب الا لاهل المغرب
 الى اليمين واليمن خلف المنكب اليمين والشمس عند الزوال غاربة يميل
 الحاجبة اليمين يميل الانف وقبل يخطب لاهل المشرق النصارى من كنسهم
 قليل او صونا على ان توجههم الى الحرم فاذا فقد الحرم بالجبهة والظن يميل
 العريضة اربع جهات ومع القنوت او سبق الوقت يصلي الى اي جهات
 شاء ومن ترك الاستقبال عند الامام مطلقا ويجوز ان يكون لاهل طائفة او لاهل
 سائر تبين الخطأ بعد ما كان بين المشرق والمغرب ويعيد الطائفة ما

صلاة الى
 المشرق والمغرب

صلاة الى المشرق والمغرب في وقتها ما خرج وقته وكذا لو استعدي
 القبلة وقبل بعيد وان خرج الوقت ولا يصلح الفريضة على الزاوية
 اختيارا او رخصا في النافلة سفر حيث توجهت الى اهل **الرابعة**
 في لباس المصل لا يجوز الصلاة في حبله الميت ولو دبح وكذا ما
 لا يؤكل لحمه ولو نكح ودبغ والى صوفه وشعره ووبره ولو كان قلنسوة
 او ثوبه ويجوز السجدة في غير صلاة ولو كان ثوبا يؤكل لحمه جاز استعماله
 في الصلاة وغيره وان اخذ في ميتة جثرا او مع غلبه موضع الا
 نصال ويجوز في خثر الخالص لا المحشوش بوبر الانسان
 والتعالب وفي فروا الحاجب قولان اظهرهما الجواز وفي النفاق
 والارباب روايتا اظهرهما المنع ولا يجوز الصلاة في الحرير المحض
 للرجال الا مع الضرورة وفي الحرب ومهل يجوز للنساء حرير غير
 ضروري فيه قولان اظهرهما الجواز وفي النكاح والقلنسوة في الحرم
 تركها اظهر الجواز مع الكراهية ومهل يجوز الكوب عليه والا فرائض
 به فيه تردد والمردود من ثوبه لا بأس بثوب مكفوف به ولا يجوز في ثوب
 المعصوب مع العلم والاعمال سيما اليسر ظهر القدم بالحق له ساق كالحف
 ويحب في الثعلب العريضة ويكره في الثياب السوداء والاعمال

والخف وفي الثوب الذي يكون تحت وبراير الرب والنعالي ووقته
وفي شوب واحد للرجال ولو حكى ما تحته لم يخرج وإن ياتر فوق القيص
وان يستعمل الصماء لا حشف لها وان يومه يغريه وان يصحبه
حديثا طاهر او في ثوب يتختم صاحبه وفي قباء فيه تماثيل او خاتم
فيه صورة وكبره للمرأة ان يظفي في ظلال له صوتا ومنقبه وكبره
للرجال للثام وقيل كبره في قباء مندهد الا في الحرب مماثل ثلث
الاول ما يصح فيه الصلوة بشرط فيه النظاهة وان يكون مملوكا
او ثامونا فيه **القائمة** تجزى للرجل ستر قبله وستر ما بين
المسرة والركبة افضل وستر جده كله مع الرءاء اكمل والا فستر
الحرة الا في درع وخمار سائر في جميع جسد ما عدا الوجه والكفين
وفي القدمين نردو اشبهما الجوان والامه والصبية بحسن ما يستس
الحج وستر الرأس مع ذلك افضل **الثالثة** يجوز التناء
في الصلوة بكل ما يستوى العورة كالخيشني وورق الشجر والطين
ولو لم يجد سائرا على عاريا فاما بما موصيا اذا استن المطع وسر جوده
بصل جال موصيا للركوع والجمود القائمة في مكان للمقتل
يصل في كل مكان لو كان مملوكا او ثامونا فيه ولا يصح في المكان

المقصوب

المقصوب العلم وفي جوار الصلوة المرأة الى حجاب المصل قولان
احدهما البيع سواء صلت بصلوته او منفردا وحرم ما
كان او اجنبية ولا حجاب الجارية على الكهنية ولو كانا
بينهما حائل او باعدت غرة اذرع قفا عدا وكانت
متاخمة عنه ولو تسقط الجسد صح صلواتهما ولو كان
في مكان لا يمكن فيه الباعد صلى الجبل والاشتم المرأة او لا
يشترط طهارة موضع الصلوة اذ لم يسهل نجاسة ولا طهارة
في مواقع المسجد عند الجبهة ويجب صلوة الفريضة
في المسجد الا في الكعبة والتاقله في المنزل وتكره الصلوة
في الحمام وبسائر الغايط ومبارك الابل ومسكن النمل وفي سبط الخيل
والبغال والحمير وبطن الدابة وما من السجدة والتمتع اذا لم
يمكن جهة من السجود وبين المعابر الامع الحائل وفي بيوت
الجوس والبيوتان والخمر وفي جود الطرق وان يكون بين
يديه ثامون فله او مصحف مفتوح او حائط يان من الوعد ولو
باس بالبيع والكنائس وما بين القم وقيل تكره الى الباب مفتوح
الا انسان مواجبه **السادسة** فيها يسجد عليه لا يجوز السجود

لا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالحجر والصوف ولا ما يخرج بالشمع
 عن اسم الأرض كالمعادن ويجوز على الأرض وما نبت منها ما لم يكن مأكولا
 بالعاده وفي اللتان والعطن سر وانما استمرها المنع الا مع الضرورة
 ولا يسجد على شيء من بدنة فان منع الحجر والبرد يسجد على غيره شوبه
 يجوز السجود على الثلج والغير وغيره مع عدم الارض وما نبت منها فان لم
 يكن فعلى كفه ولا يابس على فترطس وكبره مهم منه ما فيه كفاية ويسجد
 فيه ان يكون مملوكا خاليا عن النجاسة **السابعة** في الاذان والاقامة
 والنظر في المؤذن وما يؤذن له وكيف في الاذان ولواحدة اما المؤذن فيغير فيه
 العقل والاسلام ولا يعبر بالبلوغ والصبي يؤذن والعبد وتؤذن المرأة للنساء
 خاصة وليستجب ان يكون عدلا صائما بغير الاوقات مستظلا قائما
 على مرتفع مستقبل القبلة رافعا صوته وتستر المرأة وجهه الا ان تقابل به
 يمينها وشمالا ولو اخل بالاذان والاقامة ناسيا وصلى نكحها ما لم يركع و
 استقبل صلواته ولو نكح لم يبرح معهما ما عاودن لهذا الصلوة الخمس
 لا غير اذ وفقدوا استحباب الدوال والنساء المنفرد والجامع وقيل يجبان
 في الجماعة ويتأكد الاستحباب فيما يجهر فيه والذكر الغداة والمغرب وقاض
 الفرائض الخمس يؤذن الاول مزودة ثم يقيم بكل واحد ولو جمع بين الاذان ^{الاقامة}

الحق في بعض

للحق ويقتد بان افضل ويجمع يوم الجمعة بين الظهريين باذان واحد و
 قامين ولو صلى في مسجد جمعة ثم جاء اخرين لم يؤذون ولم يقيموا امتا
 كصفوف باقية ولو انقضت اذن الاخرين واقاموا ولو اذن بنيت الاقرا
 ثم اراد الاجتماع استحب له الاستئذان **واما الكيفية** فلا يؤذن القارئ
 الا بعد دخول وقتها ويقدم في الصبح خمسة لكن يبعد بعد دخوله وقصو
 لها على شهرين وابات خمس وتكون الاذان ثمانية عشر فصلا والاقامة سبعة
 عشر فكل مشق في الاذان فانه خارج والتسهيل في اقر الاقامة
 ثمانية مرة والترتيب فيه شرط **والحق فيه** الوقوف على فصوله متنا
 في الاذان حاول في الاقامة والعقل بينهما ركعتين او جلسته او سجدة
 او خطوة حل المغرب فانه لا يفصل بين اذانها الا بخطوة او سكتة
 او سبعة وكبره الكلام في فلا لهما وترجيع لا الا لشعار وقوله الصلوة
 فيه من النوم **اما المرحى** فمن السنة حكاية عنه سماعة وقوله ما
 به المؤذن والكف عن الكلام بعد قوله قد قامت الصلوة الا بما يتعلق بالصلوة
مسائل تلت الاول اذا سمع الامام اذا ناجا ان يجترى به في الجماعة
 ولو كان المؤذن منفردا **الثانية** من احدث في الصلوة اعدا ولا يعيد
 الا امامه الا مع الكلام **الثالثة** من صلى خلف من لا يقدرى به ان لنفسه

واما

واقام ولو خشي فوات الصلوة اقتصر في فعله على تكبيرتين وقد قوت
 الصلوة **فاما القام** فثلاثة **الاول** في افعال الصلوة
 وهي واجبة وسندية فالواجبات ثمانية **الثانية** وهي ركن وان
 كانت بالشروط اشبه فالحاق يقع مقامه ولا بد من نيته القوية و
 التعيين والوجوب والندب والاطاء والقضاء والاشتراط بنية
 القصر والائتمام ولو كان مخيرا وتعيين استحضارا عند اول
 الجهر **الثالثة** واسند اسم حكمها **القائمة** التكبير وهو كس في الصلوة
 وهو ركن **الرابعة** امر بيا ولا يفتقر بمقابلة ولا مع الاكمل ولو خشي فوات
 تكفي التهمة ويجب النظم المسمى بالامر بيا **السادس** وهو التكبير
 مع الاشارة وشروط منه القيام ولا يجرى في العدة ولا يصح
 الحزيرة في تعيين الامر بيا وسننها المطلق **السابع** هو على صفة الفعل
 غير متعلق بالامر بيا في خلفه وان يرفع المصلي يديه مخاضا
الثالث القيام لهم العدة ولو خشي الا سفلل اعنهم ولم يجرى في
 البعض في ما الهامى **الرابعة** حتى ياتوا في عة فلكم لان
 الجهم مراعاة الهامى ولو خشي فواته خفا نهض منها ولو خشي
 الفقد على مضطجها مومنا وكذا لو خشي مضطجها مومنا

ليعلم ان

ويجب ان يرفع القام قاربا ويثني جليدا راعا فديته مك مشتهد
الخامس القراءة وهي صغية في الحمد في كل ثنائية وفي الاكبين ركن
 رباعية وثلاثية ولا يصح الصلوة مع الاقلال بها عهد ولو لم يجرى ولذا
 الاخراب وترتيب ايتهما وكذا السجدة في الحمد وسجدة فلا يجرى اثرهما
 ولو خاف الوقت قرء ما يحسن منها وكذا النظم بالكن ولو خشي فواته
 ما تيسر ولا يصح تركه وهو يقر القرائت بركت الاخرس في ما التزم به
 مما فدية وفي وجوب سورة بعد الحمد في الفرائض للمختار مع سعة الوقت
 وان كان النظم قرأ ان اظهرهما الوجوب ولا يقر في الفرائض عن يمين
 ولا ما يقوت الوقت يقرأ وهما وينجز المصلي في كل ثالثة واربعة قراءة
 الحمد او السبع ويجوز من الخمس واجبا في الصبح واول المغرب والغا
 ونسبة الباقي وادناه ان يسمع نغمة ولا يجزئ الحركة ومن السنن الجهر
 بالسمع في موضع الاخفات في اول الحمد والسورة وترتيب القرآنة و
 قراءه سورة بعد الحمد في النوافل والاقتصار في الفرائض والمغرب على
 قصار المفصل وفي الصبح على مطلقا في في الفناء على متوطاة
 وفي ظهرى الحمد سورتها بالحنافيين وكذا الوصل في الظهر جمعة على الاكمل
 والنوافل الهامى اخفات والليل جهر ويستحب اسمع الا امام

من خلفه من رتبة عالم شين العلو وكذا الشهادتين **مسائل اربع** الاول يحرم
 قول امين اخر الحمد وقيل بكرة **الثاني** الفصح والاشارة سورة وانه وكذا
 القبل والاذان وهما بعد البسملة بينهما قيل لا وهو اشبه **الثالث**
 يجزى بدلا للذكر في الاذان فتسجعات اربع صورتها سبحان الله والحمد لله
 الله الا لله والحمد لله كبر ورو تسع وقيل عشر وقيل اثني عشر وهو احوط
الرابع لو قرأ في التلاوة احدى العزائم سجدة عند ذكره ثم يقوم ويتم ويكبر
 ولو كان السجود في اخرها قام وقراء الحمد استحبنا باليسر عن قراءة الحمد
 اربع وتسع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في السجود والركعة وهو ركعتان
 في الصلوة والواجب فيه خمسة الاحتناء بقدر ان يصل معه
 كفاه ركعتيه ولو لم يجز انقصر على المكنى والاماء والطمانية بقدر
 الذكر الواجب وتسبيحه واحدة كبيرة وصورتها سبحان ربك
 العظيم وبحمده او سبحان الله ثلاثا ومعه الفرة يجزى الواحد
 الصغرى وقيل يجزى الذكر فيه وفي السجود مطلقا ورفع
 الؤاس والطمانية في الانتصاب والسنة فيه ان يكبر له رافعا
 يديه نحو اذنايهما وجهه ثم يكبر بعد السجود يضعهما على ركبتيه
 مفرجات الاصابع راو ركبتيه الى خلفه مسوئيا ظهره ما كان خفيه

وايضا علم التسبيح

وايضا علم التسبيح مستحبا لتذكيرا فما فادانا بعد انتصابه سبع ثم من جملة
 واعيا بعدد وكبره ان يكبر ويكبر تحت ثيابه **الثاوس** السجود واجب
 في كل ركعة سجدة واحدة في الصلوة واجبا في سبعة السجود على الاعضاء
 التسبعة الجسم والقبض والركبتين واليدين والرجلين ووضع الجبهة على ما
 يصح السجود عليه وان لم يكون موضع السجود عاليا بما يميز بين السجدة ولو نعت الى
 الحناء ورفع ما يسجد عليه ولو كان جبهة مثل اصفر حقيقه ليقع السجود على الارض
 ولو نعت من سجدة على احد الجبينين والاولى فيه ولو عجز اذ علم والذكر فيه التسبيح
 كما لو كبر والطمانية بقدر الذكر الواجب ورفع الرأس مطمئنا عقب الاول
 والسنة التكبير الاول قائما والهوأي بعد اكمالها سابقا بديه وان يكون مو
 نفع بوجه مسابا للموقف وان يكبر بانه ويدعو والريادة على التسبيح في الو
 حدة والتكبيرات الثلاثة ويدعو بين السجدة وبين والعقود متوكة و
 الطمانية عقب الرفع والثانية والرداء ثم يقوم معتد اعلى يديه سنايقا
 برفع ركبتيه ويكبر الارتفاع بين السجدة **الثايع** الشهادتين وهو
 حب في كل ثنائية مرة وفي الثلاثية اربع مرات وكل شهادتين شاملة
 على الجوف من طهره والشهادتان والصلوة على النبي وآله و الله اشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم ياتي بالصلوة

على النبي وآله عليهم السلام وسنة ان يجلس هاتين كل واحد في حلقه
ثم يجعل ظاهر اليسرى على الارض وظاهر اليمنى الى باطن اليسرى والظاهر
بعد الحاجب ويضع الاطراف من خلفه **الثامن** التسليم وهو واجب في
اصح القولين وهو رتبة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبالله ما به كان **الثاني**
صنعت والسنة في ان يتم المنفرد وتسليمه الى القبلة
ويؤمى بوتر بينه والامم بوجهه والموثوم تسليماني بوجهه
جهه يمنا ونمالا **وسنة في الصلوة خمسة** الاول رتبة بيع
تكبيرات فيها واجب وبهنا نشأ اذمنة كبر ثلثا ثم يدور اثنتين
ثم يدور اثنتين ويؤمى **الثاني** القنوت في كل ثمانية قبل الركوع
الا في الجمعة فانه في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ولو لم يركع
فصا بعد الركوع **الثالث** نظره قائما الى موضع سجوده وقائما الى
باطن كفيه وراكعا الى ما بين رجليه وساجدا الى طرفي القبة و
ومستهدا الى حجره **الرابع** وضع اليد بيمينه فاليمنى فاليمنى فاليمنى
كبيته وقائما تلقاء وجهه وراكعا على ركبتيه وساجدا مخداه
اذنيه ومستهدا على فخذه **الخامس** التعقيب ولا يحصر له واقله

سبح الله الذي جعله خاتمة تقطع الصلوة ما يبطل الطهارة
ولو كان سهوا والتفات وبراء الكلام بمرتين فصاعدا بعد اذنه الفقه
والقتل الكثر الخارج عن الصلوة والتباعد لا سورا الدنيا وفي وضع
اليمنى على الشمال قولان انتهى الا بطلان وجوب قطع الصلوة
الاخوف الضرر مثل فوات العزم او ترى طفل وقيل قطعها
الاكل والشرب الا في الوتر لمن فرغ الصوم ولحقه عطش وفي
جواز الصلوة والنوم معقوص قولان اشبههما الكراهية كبره
الا لتفات يمنا وشمال والتقاء والتمتع والعبث ونقص
سوق الجود والشم والبصاق وفرقة الاسابع والتأوه عرف
وسدادة الاختين واللبس الخف ضيقا ويجوز للمصل لتسميت
العاطس بمثل قوله سلام عليكم والله ما في احوال الصلوة لسؤال
المياه دون المحرم **المقصد الثاني** في بقية الصلوة وهو خمسة
واجبت وصندوبة فالواجبات منها الحرم وهو ركعتان
يقطع معها الظلم وقتها ساجدا الى الال حتى يصير ظملا كل
شيء مثل ان سقط بالقنوت وتقف ظمرا ولم يدرك ركعة
الخطبتين اجزائه الصلوة وكذا الواو ركعة مع الامم الركوع

ولو في الثانية وبذلك المجموع بأكثر ركعة ركعتا على الأقل في السفر في
 شرطهما وفيه يجب عليه ولو أحققها وبينهما الشك في خمسة
الاول السلطان العادل الثاني العدد وفي قوله وبيان ا
 ثم هما خمسة الامام امد هما الثالث الخطيبان ويجب
 في الاولى حمد لله والتناء عليه والوصية بتقواه وبراءة
 سورة خفيفة وفي الثانية حمد لله والصلوة على النبي وآله
 وعلى ائمة المسلمين والاسئغفار للمؤمنين والمؤمنات
 ويجب تقديمهما على الصلوة وان يكون الخطيب قايما مع
 القدرة وفي وجوب الفضل بينهما بالاجلوس ثم قد احويت
 الوجوب ولا شرط فيهما الظاهر وفي حوزة القاعين قبل
 القول بوايتا اشرهما الجوامع ويجب ان يكون الخطيب
 بليغا رابعا على الصلوة منعهما من تدبير دينية معصية في
 حال الخطبة على شيء وان يعلم او لا يجلس امام الخطبة ثم
 يقوم فيخطب جاهلا الى الجماعة فلا يصح فردى الم
 الحاشي ان لا يكون بيني الجمع مني اقل من ثلثة اصبال و
 الذي يجب عليه كل مكلف ذكر حر سليم من المرض والعرج

والعي وغيرهم ولا مسافر وليسقط عنه لو كان بينه وبين المجموع
 ازيد من فرسخين ولو حفر احد هؤلأ ودجبت عليه عد الصبي
 والمجنون والمرأة واما الواحق فيج الاول اذا اراد ان يفتي
 وهو حاضر جرم السفر لفتين المجموع وكبره بعد التجر الثانية ليستحب
 الاصغار في الخطبة وقيل يجب كذا الخلق في تحريم الكلام معها
 الثالثة الاذان الثاني بدعة وقيل مكروه الى البع الحاشي بحرم البيع
 بعد النداء ولو باج الفقد الخامسة ادا لم يكن الامام متجدا وامكن الا
 حتهما والخطيبان استحب المجموع ومنعه القوم السادس اذا
 حضر الامام الاصل مضرا لم يؤم غيره الا العذر سابع لو جمع
 مع الامام في الاولى ومنعه زحام عن التجرد لم يركع مع الامام في
 الثانية فاذا سجد الامام سجد ولو في بهما الاولى ولو نوى
 بهما الاخره بطلت الصلوة وقيل يحذفهما ويسجد الاولى
وسنن المجموع الشغل بعشر ركعة ست عند انبساط
 الشمس وست عند ارتفاعها وست قبل القول ركعتان
 عند وخلق الماتس وقص الاطفاار والاخذ من الشارب ومباكره
 المجد على سكينه ووقار منطويا البسا افضل ثيابه والدعاء

عند امام الوجه ويختب الحجر جمعة او ظهره وان يصلي في المسجد و
 لو كان ظهرا وان يقدم المصلي ظهره اذا لم يكن الامام مرقيا ولو صلى معه
 ركعتين وانتمها بعد تسليم الاطام جاز ومنها صلوة العبد في وجه
 واجبة جماعة بتر وطال الجمع ومنه بقرعة من هاجم جماعة وفردى و
 وقتها ما بين طلوع الشمس الى الغروب ولو قاسم في قصر وهي كسائر
 بكنة الا في الخسار في الثاني انما يجاء بعد قراءة الحمد والسورة
 وقيل تكبير الركوع على الاشهر ونسبت مع تكبيرة بالموسم
 استحبابا الاصحاب في السجود على الارض وان يقول المودع في
 الصلوة ثلاثا وخروج الامام حافيا على سبك ووقار وان يطعم
 قبل خروجه في الفطر بعد عود في الاضحية مما يصح به وان يفطر
 في الاول بالا على سبع اسم قبل الاغلي وفي الثانية بالنسبة لاسم
 في الفطر عقبه ربع صلوة اولها المغرب واخرها صلوة العبد
 عقب خمس عشرة فلهما ظهر يوم العبد لو كان منفردا في
 غيرها عقب عشر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر على هذا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة
 الاغنام وفي الفطر يقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر

الحمد لله

الحمد لله اكبر على ما اهدانا ويكره الخروج باصلاح وان يتنفل
 قبل الصلوة وبعدها الا يسجد في سجدة الصلوة والسلام قبل خروجه
ما اتمه الاصل قبل التكبير الذي يدق الجب ولا يشبه الا
 استسحب ولد الفتوة **الثاني** من خسر العبد فهو بالخيار
 في الحمد الحمد ويختب الامام اعلاه مهم بذلك **الثالث**
 الخسطان بعد صلوة العبد وقد يجمع يدولا **الرابع**
 لا ينفل المني ويعمل المني من طين **الخامسة** اذا طفت
 الشمس حرم الفرج حتى يصلي العبد ويكره قبل ذلك وضعا صلوة
 الكسوف والنظر في سبها وكفها واحكامها وسبها كسوف
 الشمس وخسوف القمر والولادة وفي ربه تحب لاخا وفي السماء
 ووقفا من الامتداد الكلاحد في الاجلاد ولا خضار مع
 الفوات وعدم العلم واحترق بعض الفرس وبعضه لو علم و
 احل او نسي كذا هو من الفرس كلمة التقدير وكفها
 ان يكره ويقر الحمد والسود وبعضها فمير كع فاذا نصب
 ثانيا وسورة ان كان اتم في الامم فله قرعة من حيث قطع
 فاذا اكل حسا محمل يمين فمقام يعاين تكبير فقد

ذكره معناه على ترتيب الاقل ثم يتشهد ويكبر فيها الجامة والاطالة
 بقدر الكسوف ولعادة الصلوة ان في قبل الازجال وان يكون ركوعه
 بقدر قرأته فان يقرأ التوبة الطوال مع السجدة وكبر كلما انصب في
 الركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع له لمن حمد وان بقيت
 خمس فترات **والاحكام** **بها اثنان الاول** وانفق في وقت
 حاضر فخير في الايمان باثني عشر على الاصح ما لم يتيقن الحارة تيقن
 الاداء ولو كانت الحاضرة نافذة فالكسوف اولى ولو خرج وقت
 النافذة **الثاني** يصلح هذه على الواحد وما شئت وتقبل بالنا
 الا مع العذر وهو اشر ومنها ثلاثة للبناء والنظر فيها يقع
 فيمن ينشأ عليه والمضلي وتقبضها ويجوز ثلاثة على كل مسلم ومن
 يحكمه من بلغ ست سنين وليس يوصى بالذكر والاشي والحد العبد
 ويجب عنه من لم يبلغ ذلك ممن ولد حيوان يقوم بها كل
 مكلف على الكفاية وحق الناس بالصلوة على الميت اولاهم
 بغيراته والزوج اولى من الاخ واليوم الا فيه شره لبط الامامة والا
 مستناب ويجب تقديم الحاشية ومع وجود الامام او لا بالتقديم ويوم
 المرأة بالنساء وتقف في وسطهن ولا يشتر ذلك العامي او ابي العز

والايوم

ولا يقيم من لم ياذن له الا في وهي خمس تكبيرات بينها اربعة او خمسة ولا
 يتعين وافضل ان يكبر وينشئ الشهادتين ثم يكبر ويدعو الموت
 مني وفي الواجب يدعوا للميت وينصرف بالخاصة مستقفا وليس
 الظاهر من شرطها وهي في فضلها ولا يتابعه عن الجنازة بما
 يخرج عن الصلوة ولا يصلح ولا يصلح على الميت الا بعد تغيبه
 وكيفية ذلك ان جعل في الغبر وسرورته ثم فصل عليه
 وسعته وقوف الامامة عند وسط الجبل وصدر امره
 ولو اتفقوا جعل الجبل الى الامم والروحة الى القبلة فحادي بصدرا وسط
 ولو كان طفلا فمى وراى الله وعفون المزمع وراى الامم ولو كان طافا وان
 يكون المصل مستطرا حافيا رافعا يديه بالتكبير كلمة رافعا للميت في الاتية
 ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا وبعاء المستضعفين ان كان
 مستضعفا وفي الدعاء على الطفل اللهم اجعله لنا وابونا فريدا و
 يقف موقفه حتى يرضخ الجنازة والصلوة في المواضع المعنادة وبيره
 الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين **واما** **اربع الاول** من اذكر
 بعض التكبيرات ثم ما يغفر والو وان رفعت الجنازة ولو على القبر **الثاني**
 لو لم يطر على الميت صلى على القبر يوما وليلة **الثالث**

ويصل على الميت والموت

يجوز ان يصعد هذه في كل وقت ما يتفق الوقت فريضه خاصه **الاربع**
 لوحض جازية في اثناء الصلوة تخير في الانمام على الاولى والاعتناء
 على الثانية وفي الابتداء الصلوة عليهما **المقدمة** فمنها صلوة
 الاستسقاء وهي متخلفة مع الجذب والكسفة كصلوة القنبرين
 والقنوت بسؤال الاخرة وتوفر المياه وافضل ذلك اذية الماتورة ونه
 ستمها صوم الناس نلتا والخرق في الثالث فان تيمم الاثنين والجمعة
 والاصحاب بها حفاة على كبره ووقار واستصحاب الشيعي والاطفال و
 والعجائز من المسلمين خاتمة والتفريق بين الاطفال والامهات ويقتصر جماعة
 ونحو ذلك الامم الخوارج واستقبال القبلة تكبر رافعا صوته الى اليمين مسجعا
 والى اليسار سائلا او استقبال الناس حامل ويتأديه الناس والخطبة
 بعد الصلوة والمبالغة في الدعاء والمعاودة ان تأخره الاجابة ومنها
 نافلة الشكر للمكان في اشهر الخطبات السجدة الف ركعة زيادة على
 المراتبة في كل ليلة عز من ركعة بعد المغرب ثمان ركعات وبعد الغناء
 اثنا عشر ركعة وفي عشر الاخر في كل ليلة ثلثون وفي ليالي الافراد
 في كل ليلة مائة مضافة الى ما عبي وفي رواية يقصر على المائة
 ويصل في الجموع اربعون بصلوة عيسى وحفيظ وناطية وعشرون

بصلوة مائة مائة السلام ومنها صلوة الليل الفطر وهي ركعتان و
 في الاول بالركعة وفي الثانية بالركعة والحمد والحمد لله في صلوة
 يوم القدر وهي ركعتان قبل الى وال نصف سلة ومنها صلوة
 ليلة النصف في شعبان اربع ركعات ومنها صلوة ليلة القدر
 ويومها وكيفية وما يقال فيه وبعد مذكور في كتب تحقيقه وكذا
 سائر النوافل فليطلب من هناك **المفصل الثالث في التوابع وهي**
خمس الاول في الحائل الواقع في الصلوة وهو اما من خمد او سجد او
 شك اما العقد فممن اخل معه بواجب يطلب صلوته شرطا كان
 او جزء او كيفية ولو كان جاهلا اخل الجهر والاخفات فان الجهل
 عذر فيهما وكذا يبطل لو فعل ما يجب بركه ويبطل في التوابع المفقود
 والتجوز على الموضع التجس مع العلم مع الجهل بالغصبة **الثاني**
اما السهو فان كان من ركس وكان محله باقيا الى به وان
 دخل في اخر ركس اقل بالقيام حتى قوى او بالنية **الثالث**
 حتى اقع او بالانشاء حتى قر بالركوع حتى سجد او بالسجد بركعة
 ركوع ويقل ان كان في الاخر بين الركوعية اسقط الابدان والى
 بالفايت ويعيد لو نادر كوا او سجد بركعة او سجد او سجد

في عدد الصلوة ثم ذكر انتم ولو تكلم على الاكثر بعيد لو استند القيد
 وان كان الحكيوم غير ركعتي فمعه ما لا اوجب تدركا ومنه ما
 يقتضيه صفة على التذكر ومنه ما يتدرك مع سجود آخر فاما
 الاول من نسي القراءة والجماد والافغات او التكرار في الركوع او الطمأنينة
 او الوقوع في التماسي منه والطمأنينة في الوقوع في التماسي او الذكر في
 السجود والتجود على الاعضاء السبعة والطمأنينة او الوقوع في التماسي منه
 او الطمأنينة في الوقوع في الاولى او الطمأنينة في الجلوس للتمشهد
 من ذكر قبل السجود انه لم يقرأ الحمد وهو في السجود قرا الحمد اعادها
 او غيرها وذكروا قبل السجود انه لم يركع تام ركع وكذا ترك السجود
 او التمسد وذكر قبل ركوعه وقد فتدرك ركع وذكروا انه لم يركع
 على النسي ٣ عليه وانه بعد ان سلم قضاها والثالث من ذكر
 بعد الركوع انه لم يمشد وترك سجدة ففي ذلك بعد التسليم و
 سجد للسجود اما الشك في شك في عدد الثانية او ثلثية
 اعادها من لم يذكر ركعتي او لم يحصل الاولى من الاربعة
 ولو شك في فعل فان كان في موضعتي به وانه ولو ذكر بان كان
 قد فعله استأنف صلوة ان كان ركنا وقيل في الركوع اذا ذكر

هو رآه ان سئل نفسه ولا يرفع راسه ومنهم من خفضه بالخيرتين والآخرة
 البطاني ولو لم يرفع راسه ولو كان بعد تنقله مضى في صلوة وكنا
 كان او يرفع فان حصل الاولى من الاربعة علة او شك في
 الزايد فان غلب بنى على طمأنينة فان تساوى الاحتمالان فصورة
 اربع ان يشك في الاثنين والثلاث او بين الثلاث والاربع او
 بين الاثنين والاربع او بين الاثنين والثلاث والاربع فقول
 قل انتم ثم يجتاط بركعة جالسا او بركعة قاعا على رطبة وفي المنا
 طة وفي الثالثة بركعتين من قيام وفي الاربعة بركعتين من قيام
 ثم بركعتين من جلوس كل ذلك بعد التسليم ولا سجد على من كثر
 سجد ولا على من سجد في سجد ولا على المأموم ولا على الإمام
 اذا حفظ عليه من خلفه فلو سجد في النافذة تخيل في البناء ويجب
 سجدة السهو على من تكلم ساهيا ومن شك بين الاربعة والمحذور
 ومن سلم قبل اكمال الركعات وقيل لكل زيادة ونقصان و
 للفقهاء في موضع القيام والقيام في موضع القعود هاتين
 التسليم على الاشبه عقيبها تشهد خفيف وتسليم ولا يجب فيها
 ذكر وفي رواية الحلبي انه سمع ابا عبد الله يقول فيها بسم الله

وبالله وصلى الله على محمد وآله وسلم مرة أخرى يقول بسم الله وبالله السلام
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته والحق في حق من تعبد بالامانة عن السوء
 العبادة **الثاني** في القضاء من اخل بالصلاة عمدا أو سهوا أو فاته يوم
 أو سكر مع بلوغه وعقله والتكليف وجب القضاء على ما استثنى ولا
 قضاء مع الاعفاء المحسوب للوقت إلا أن تذكر الطهارة والصلاة
 ولو لم يكن وفي قضاء القاييت لعدم ما يتطهر به أو دوا حوطه القضاء
 وترتب القوايت كل الحواضر والفائتة على الحاضر وفي وجوب ترتيب
 القوايت على الحاضرة تراد شبهة الاستحباب ولو قدم الحاضرة على
 الفائتة مع سعة الوقت ذكر الامداد ولا يعيد لو سجد ولعل على
 الحاضرة إلى فائتة ولو ذكر بعد التيسر ولو تلبس بناقلة ثم فرغ من
 الطهارة والاستنايف الفريضة ويقضى ما فات من قصر ولو كان
 حاضرا وما فات حضرا تماما ولو كان مسافرا ويقضى المرئى زمانا
 ردت له وزيادته من فريضة من يوم ولا يعلمها سلة اثنين وثلاثا واربعا
 ولو فاته بالتحصير قضى حتى يغلب الوفاة ويجب قضاء النفل الموقوت
 ولو فاته بمرضى لم يترك القضاء ولا يستحب الصدقة في كل يوم كعتين
 بعد فان لم يتمكن فعلى كل يوم بعد الثالث في الجملة والنفل في كل

الاول الجماعة مستحبة في الفرائض متأكدة في الخمس والحبس الا
 في الجموع والقيدين مع الشرايطه والجمع في نافله عدا ما استثنى ويدرك
 الماشوم الكعبة بأدراك الكوع وبأدراكه الكاع على تردد وافل ما تفقد
 بالامام ولو تم ولا يصح بين الامام والماشوم ما يمنع المظاهر وكل ما بين
 الصفوف ويجوز في المدة والايام بمن هو على منه بما يقتضيه
 كالأبنة على راية عمائر ويجوز لو كانا على راس من مخدتين ولو كان
 الماشوم اعلا منه صح وينبغي الماشوم بما يخرج من القادة الامم
 اتصال الصفوف ويكره الفرائض خلف امام في الاخفاقيه على الا
 اشهر وفي الجهر لا يسمع ولو همهمه ولو لم يسمع فرائضة ويجب
 متابعت الامام ولو كان مع فرغ الى الشئ قبله ناسيا اعاد ولو كان عاملا
 استمر ولا يقف قدأمره ولا بد من نية الايتام ولو صلى اثنا
 وقال كل واحد منهما كنت فامرنا اعاد ولو كان كنت امنا لم
 يفيد ولا يشرط لتساوي الفريضة ويقضى المفترق من عتبة
 وبالمتنفل والمتنفل بمثلته وبالمفترق ولو سجد ان يقف الواحد
 عن يمين الامام والجماعة خلفه ولا يتقدم القارى امام القرات بل
 يجلس وسطهم باثر كنيته ولو امت المرأة النساء وفقى معها

صفا ولو أمتهن الرجل وفن خلفه ولو كان واحدة **ويح** ان
 يعيد المنقرض صلواته اذا وجد جماعة اما ما كان او ما هو ما وان
 تحصى بالنصف الاول الفطر او ان يسبح المأموم حتى تكبر الامام ان يقف
 بالرائة وان يكون القيام الى الصلوة اذا تمزق قامت الصلوة وكبر
 ان يقف المأموم وحده الا مع العذر وان يقف نافله بعد الاقامة
الطرف الثاني يعبر في الامام الايمان والعقل والعدل و
 طهارة التولد والبلوغ على الاظهر ولا يوم القاعد للقيام ولما لا يفسد القادر
 ولم المؤمن اللسان بالسليم ولا المروءة ذكر ولا خسة وماحب السجد
 والمنزل والامارة اولى من غيره وكذا هاشمي واذا شغل الائمة قدم
 من يجتاز المأموم ولو اخلجوا قدم الاقر ولا لا فقه قال قدم غيره
 قال لا من قال لا يصح وجهها ويجب للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين
 ولو احدث قدم من ينوبه ولو مات او اغشى عليه قدم من ينوبه
 وكبر ان ياتم الحاضرين المسافر والمتنظر بالمتيم وان لستاب المستبق
 وان يؤتم الاجنم والابري والحده بعد توتره لا علف ومن
 تكبره المأموم والاعلى بالتمها جريز **الطرف الثالث** في الكلام ومسا
نسب الاول لو علم نسق الامام او كفره او حدثه بعد الصلوة لم يقف ولو

كان
 على المأموم

كان عالما اعاد الثانية اذا خاف فوت الركوع عند دخوله فرفع
 جاز ان يمشي مائلا ليلحق به **الثالث** اذا كان الامام في محراب
 داخل لم تقصص صلوة من الى جانبه في الصف الاول **الربع** اذا شخ
 في نافله فاحرم الامام قطعها ان خشي الفوات ولو كان في فريضة
 نقل منية الى النقل واتم ركعتين استحب ابا ولو كان الامام الاصل
 قطعها واستخف معه ولو كان ممن لا يقدر على استمر على
 على حاله **الحامس** ما يدركه المأموم يكون اول صلوة فاذ
 سلم الامم استقبل من ركن لو ادركه بعد الجود **المسابع**
 يبرز ان سلم قبل الامم مع العذر او نية الا فقه **الثامن** انما يقف من
 وراء الرجال فلو جاء رجل آخر وجوبا اذ لم يكن لهم موقف اما
 نهن **التاسع** ان استناب المسبوق فاستنبت صلوة المأمومين او
 ليسلم ثم يتم **الحاشية** ان يكون المساجد مكتوفة والمساجد
 على ارجائها والمنارة مع حائطها وان يقف الداخل يمينه ويخرج
 يساره ويتعاهد غلده ويدهم واخا وخارجا وكسها والاسر فيهما
 واعاده ما استشهد ويحوز نقص المستهدم خاصة وان شغل الشدة

كان عالما اعاد الثانية اذا خاف فوت الركوع عند دخوله فرفع
 جاز ان يمشي مائلا ليلحق به
 اذا كان الامام في محراب
 داخل لم تقصص صلوة من الى جانبه في الصف الاول
 اذا شخ
 في نافله فاحرم الامام قطعها ان خشي الفوات ولو كان في فريضة
 نقل منية الى النقل واتم ركعتين استحب ابا ولو كان الامام الاصل
 قطعها واستخف معه ولو كان ممن لا يقدر على استمر على
 على حاله
 ما يدركه المأموم يكون اول صلوة فاذ
 سلم الامم استقبل من ركن لو ادركه بعد الجود
 المسابع
 يبرز ان سلم قبل الامم مع العذر او نية الا فقه
 الثامن انما يقف من
 وراء الرجال فلو جاء رجل آخر وجوبا اذ لم يكن لهم موقف اما
 نهن
 التاسع ان استناب المسبوق فاستنبت صلوة المأمومين او
 ليسلم ثم يتم
 الحاشية ان يكون المساجد مكتوفة والمساجد
 على ارجائها والمنارة مع حائطها وان يقف الداخل يمينه ويخرج
 يساره ويتعاهد غلده ويدهم واخا وخارجا وكسها والاسر فيهما
 واعاده ما استشهد ويحوز نقص المستهدم خاصة وان شغل الشدة

بغيره

في غيره من المآجد من خرفتها وتفتتها بالصورة وان بائن منها الى
غير بائن طريق او ملك وبعاد لو اخذوا داخل الخامسة من اليها وحسبها
فيها واخرج الحق منها وبعاد لو اخذوا وكبره تغليبها وان تسرفوا وتجعل على بائنا
داخلها او تجعل طريقا وكبره فيها البيع والتسرف وتكسب في المجانين وانفاد الكلام
وتعريف الصناعات وانما الحدود والنشاد المقصود عمل الصناعات والنوم ود
خولها وفي الغم من الحجة الثوم او البصل وقيل القمل وكشف العزرة والتعاقب
والنظم فان فعل سنن بالثواب الى العز في صلوة الخوف وهي مقصورة
سفر الوجوه جماعة وهي ادى دارا صليت جماعة والعدد في خلاف
جهة القبلة والتمس من هو منه وامكن ان يقاوم بعضه بعضا
مع الابل الباقون جانرا فصلوا صلوة ذات الوقاية وفي كيفية ما روي ان
اشرك في صلاة الخيل في ابي جليل عليه السلام قال جعل الله الابل الاولى ركعة
وتقف في الثانية حتى ينتمو من خلفه ثم ياتي العزقة الاخرى فيصليهم ركعة

ثم مجلس وطيل الشدة حتى يتم خلفه ثم يسلم ثم يعاثر صليها الاولى
ركعة وتقف في الثانية حتى يتموا ثم ياتي الاخرى فيصليهم ركعتين ويجلس
عقب ثالثة حتى يتم من خلفه ثم يسلم ثم ياتي بجا فذا الصلوة فيه زوايا

الاول

الوجوب الممنوع احد واجبات الفرض وهما مسائل الاولى ان السجدة
للمسألة الثانية فالصلوة بحسب المكان واقفا او راكبا او كائنا وسجد على ركعتين
سجدة واحدة او تسعة قبل القبلة امكن ولا تسجد سجدة واحدة ولا تسجد
ثلاثين من الايام او تسجد على تسعة من التسعة عشر ركعة في الصلاة في كل
في كل صلاة تسجد تسعة وتسعة لله لا اله الا الله والله اعلم بغيره عن الخلق
والسجدة الثانية لكل اسباب الخوف مع الصلوة الا ان كان مع
التفوق فلا تسجد على التسعة ان خشي مع الابل ولو كان الخوف من الصلوة
بوسع الثالثة السجدة والفرق بين السجدة بحسب المكان اياه ولا يصح
اصنافا من صلوة الا في الفرة او الخوف الحاشية في صلوة المسافر
والنظر في شروطه والصلوة السجدة في الاصل المسافة في ركعة
وعشرون سجدة والاهل السنة الاف رطل على السجدة من
الناس او تسعة ركعة من الالحق يقول على الموضع ولو كانت اربعة
فراستين او اربعة ركعات ليوهمه قصر ولا اله الا الله المسافة مقصود
فلا يقصد اربعة ركعات مثل ذلك فكل من لم يقصد فلا يقصده ولو
نادى في الصلوة في صلاة فجاوز سماع الاذان ثم وقع

رفته قصر باميه وياي شترال بنوا الامام وكونان وقت ذلك
 الاقطع التفرغ من الامامة فلو قد بانه ولف فانها
 قد سبق خمسة عشر سنة وكونانها اقامه عشرة ايام وكونه
 مسافه فصار اوله على اسك منزل فدا سوطه القدره كقصر
 طريقه وانه منزل ولا قصر ثم نزل الامامة ليعيد في الصلاة
 القليلة ان يكون الفريما جلا حتى يصلي حتى يصلي في
 كما التبع للمبار والابى يصيد ويقدر وكان الصلي الى امره فلو كان القارة
 قبل يقصر صومته ثم صلواته الرابع ان لا يكون سفره اكثر من حفرة كما
 السعي والمكاشي والملك وانما سفره والراعي والامر والامر والامر
 والصارطة ان لا يقصر بكنه عشرة ايام ولما كان في بلدته او قريته ولا
 قصر وقيل هذا حتى يصلي الملك في فدا حل قبل الملك والاصول
 اقامه ثمانية ايام قبل يقصر صلواته ثمانية ايام ولا يصوم شهره في
 على رايه الحاشية ان ميواي محمد بن الملك الذي يخرج منه
 يخفي عليه الاذان ويقصر في صلواته وصومته ولا يجوز من السفر
 على الاذن ولا يقصر في عتبة الا في احد من اربعة المكة

والله اعلم

والمدينة وجابع الكوفة والحاج بناته محب في الصلوة والامامة
 افضل وقيل من قصد امره فخر اسبح ولم يرد الجمع ليومه فجر في الاما
 ولم يراهم القصر عامدا اما ولما كان جابلا لم يجدوا الكشي بعد في القصة
 لا مع حرمه ولما دخل وقت الصلوة فصاروا في وقتان فصار على الامام
 وكما لو دخل من غيرهم مع بقاء الوصية وروايت اعتبر حال الفواست
 الاحمال الموصية واذا نزل في السفر الامامة فغيره عشرة ايام ثم يولي
 نولي وان ذلك قصر ولو تردد قصر باميه وياي ثلثي ايام ثم يولي
 ولو نزل في القامة ثم نزل في قصره على الايام ولو صلواته وتحتك في القوم
 عقبة كل الصلوات على الايام ثلثة والله اعلم والله اعلم والله اعلم
 من جبر او لوصي السفر خلف القصر ثم يولي وقصر على فرضه ولا سفر
 ويجمع الميواي في النظر والقصر وياي الميراث على الايام او سفره في الاول
 ولم تصلي التوافر فضا في السفر وخضر في السفر وياي في الايام
 مكة اما ان كانها اربعة الايام في حجب عليه وهو كل بالغ عاقل حري
 مالك للنصاب متكن في السفر في البليغ يعقب في الذنوب والفيضة
 اجماعا نعم لو تجر بال الطفل في اليه النظر اخرجها استحيابا ولو ضمن الي

الوجه
كتاب

والجزم لنفسه كان الى مرجح له ان كان ملطياً وعليه الزكاة استحباً
ولو لم يكن ملطياً ولا اولياً ضمن ولا الزكاة والرجح لليتيم وفي وجوب الزكاة
في غلاء الطفل واثبات احوالهم على الوجوب وقيل تجب في مواشيهم
وليس بمعتمد ولا تجب في مال المحنون صامتا كان او غيره وقيل حكمه
حكم الطفل والاولا صلح والحريّة معتبرة في الاجناس وكذا التمكن من
التصرف فلا تجب في الممل الغلب الا لم يكن صاحبه متمكناً منه ولو عاد
اعبر الحول بعد عوده ولو مضت عليه احوال زكاة لستة استحباً
ولا في الداية وفي رذيلة الا ان يكون صاحبه هو الذي يرضى فيه زكاة
القرض على المقر وان تركه بحاله حرّاً ولو اخرج فيه استحب
الثامن ما تجب فيه وما لا تجب في الانعام الثلاثة الابل
والبحر والغنم وفي الذهب والفضة وفي العتلات الاربع الحنطة
والشعير والتمر والزبيب ولا تجب فيما عدا ذلك ولا تجب في كل ما
ينبت الارض مما يكال او يؤخذ عند الخضر وفي مال التجارة ولو ان
اصحها الاستحباب وفي الخيل اثبات لا تجب في غير ذلك
كما في الغال والحميم والوقيق والنذير ما يخص كل جنس بانقله

القول في زكوة الانعام والنظر في الشرط والموافق و
الشرائط بعد الاول المصوب ومنه الدليل الذي هو
كل واحد من وفي كل واحد من ما دلت سنة وعشر فيها بنت خمسين
ما دلت سنة وثلاثين ففيها بنت لست واربعين ففيها بنت
ما دلت احدى وستين ففيها احدى واربعين وفيها بنت لست
ما دلت احدى وتبعين ففيها حقان ثم ليس في الآية شي حتى يبلغ
واحد وعشرين ففي كل خمس حقة وفي كل اربعين بنت لست والاربعين
بنتان بنتون وفيها سبع او ثمانية واربعون وفيها سنة وفي الغنم خمسة
عبار بعون وفيها سنة ثم ثمانية واحدى وعشرين وفيها ثلثي ثم ثمان وواحدة
ففيها ثلثة حبات ما دلت ثمانية هو واحد وثمانون استهالان في اربع
شبابه حتى يبلغ اربعه مائة ومصادف في كل اية شاه وانفق ونقص في الفرس
في كل واحد من الاربعة ولا يتعلق بالاربعه حيت القاه به هبة الى صاحب
الزواه من الاربعة وحي الفرس فاضاف الغنم عفو الشرط الثاني في الفرس
فلا تجب في الفرس ولو لم ينفذ في الحمل الشرط الثالث في الحمل وانما عشر
حلالا وان لم ينكح به ولو لم ينفذ في الحمل الشرط الرابع في الحمل

اسود حاله ولا ثمة مهمة في تحقيقه والظابط لا يملك
شؤنه سنة له ولغيره ولا يمنع لو ملك الدار والاعمال وكل
من في يده ما يقتضي به ويجز عن العمل استمتاع الكفاية ولو
كان منع مائة درهم ومنع من يستحق الكفاية ولو ملك خمسين
وكذا يمنع والصفة انما هي في حاجته ولو دفعها المالك
بعد الاجتهاد فبان الا ان غير مستحق ان تجتهد فان نفق فلا
ضمان على الدافع والمعاملون وهم حياة الصدقة والمولقة
وهم الذين يستعملون الى الجهاد بالاسهام في الصدقة وان
كلاهما في الوفاة وهم المكاتبون والعبيد الذين تحت
الشدة ومن وجب عليه كفارة ولم يجد ما يعيق به ولو لم يوجد
منع جازا ابتداء العبد ويعيق والمكاتبون وهم المديون
في غير معة الله دون من يرضى في المعصية ولو جهل الاران قيل
يمنع وقيل لا وهو الاشبه فيجوز مفاصلة المستحق بربيعي
في دسمة وكذا لو كان الذي يرضى من حبس الاتفاق عليه فانه
الفضل عليه حبا او شيئا في سبيل الله وهو كل ما كان

قربة

قربة او مصلحة كالجهاد والحق وبناء القنابر وقيل يفتق
بالجهاد وايمر السبيل وهو المنقطع به ولو كان غنيا في بلد
والغني ولو كان غنيا معصية متعافا واما الاوصاف
المعصرة في الفقراء والمساكين فاربعة الايمان فلا يعطى
منهم كافر ولا مسلم غير مستحق وفي صرفها الى المستحق
مع عدم الفارق تردد الاشبه بالمنع وكذا في الفطرة وتعطى اطفال
المؤمنين ولو اعطى مخالف فزوجه ثم استبصر اعد القاتى العدة
وفدا عترة فزوجه وهو احوط واقتصر الامر على مجانبته الكبار
الثالث ان لا يكون ممن يجب نفقة كالابوين وان علوا والى
والدان سفلا والزوج والمملوك ويعطى باقى الاقارب
الرابع ان لا يكون يائسا فان زواة غير قبله حرمة عليه دون
الزواة الكهاتمي ولو قصر المحسن عن الكفاية بان ان يقبل الى
كواة ولو كان من غير الكهاتمي وقيل لا يجاوز قدر الفضة وحل
لمو اليهم والمندوبة لا يجرم على الكهاتمي ولا على غيره والذين يحرم
عليهم الواجبة وله عبد المطلب واما **الواحد** فمما لا اول

بحر دفع الزواة

يجب دفع الزكاة الى الامام اذا طلبها وقيل قول المالك لو ادعى الزاعق ولو زاد المالك
 باخراجها اجزائه ويجب دفعها الى الامام ابتداءً مع دفعه الى الفقير المأمن من الامارة لا الى الفقير
 فقها **الكتاب** يجوز ان يفتى بالزكاة عند الامام ولو ادعى كل صنف وضعتها على الاصفان
 افضل واذا قسمها الامام والفقير ثم قسم المالك ولو لم يفتى **الكتاب** لو لم يجد مستحقا يجب عن الامام
 والامام ان يها **الكتاب** اذا مات للعبد المبتاع على الزكاة ولا ورث له ورثه ارباب الكراهة وغيره وجه
 الامام ومنه احمد **الكتاب** ان لا يجب على الفقير في الثياب الاول قبل ما يجب في الثياب الاول
 الفطر ولا الزكاة فخر الصدقة ما اقبلت **الكتاب** كبر عن ذلك ما لا يبر من الصدقة اخذ من
 ولا يبرى بعوده اليه بمرات وشبهه **الكتاب** اذا قسم الامام او الفقير الصدقة وما لها شبهه
 على الاظهر **الكتاب** يقطع مع غنم الامام سهم السعفة لا يفرق قبل يقطع سهمهم السيل على ما
 قلنا لا يقطع **الكتاب** ينبغي ان يعطى زكاة الذهب والفضة اهل المسكن زكاة السهم لصل
 الجبل والتوصل الى الواصل بها في سبعة من قبلها **الكتاب** في زكاة الفضل والارثان
 اللدل بمن يجب عليه فما يجب على البايع العاقل المالك الفخر يخرج مما هو فقير من قبله من مسلم وكافر
 وحري وعبد غير كافر ولو كان زحواً ويعجز التمس في اذنتها ونقط عن الكافر ولو كان مسلم
 وهذه الشروط بعين من بدل النوا **الكتاب** الكافر او يبيع القيد او يملك الضم الفقير
 الفقير المعسر قبل الهلال وجبت الزكاة ولو كان بعد علم يجب كذلك لو طرد له او ملك جدي
 ونحوه لو كان ذلك ما بين الهلال وعلو العيد و
 الفقير من ذب الكاخر اجها عن نفسه
 وعن عياله وان قبلها ومع الحاجة
 يدبر على عياله صاعاً يتصدق به غيرهم

الثاني

يدبر على عياله صاعاً يتصدق به غيرهم **الكتاب** في
 جهنم وقد عاوا الصابط ما اخراج كان قوتاً
 غالب كالمحلة والشعير والعن والذبيذ والاذرة
 الاقط واللبن والفضل القرم المذيب ويليها يقب
 من بلد وهو من جميع الاجناس صاع وهو مستغزط
 بالعراق ومن اللبن اربعة ارطال وفتور في بلد
 ولا تقدر في عود الواجب بل حج الحجة النبوية
الكتاب في وقتها ويجب بدل الشوال ويتحقق عند
 صلوة العيد ويجوز صدقها في شهر رمضان ومن
 اقله ولا يجوز الخبز من الصلوة الا بعد اوكاشظا
 المستحق وهو قبل صلوة العيد صلوة وبعد بها صدقة
 وقيل يجب اقتناء وهو من كل ما لا يخر الشليم
 هذه لم يقن الخبز ويجوز ما خرج امكان **الكتاب**
 ولا يجوز نقلها مع وجوب السحق ولو نقلها من وجوب مع

ولا يفمن **الرابع** في مصرفها وهو مصرف ذكره للمالك
بحوزان يتولى المال لساخرها ما و فيها الا لتمام او
مريضته افضل ومع البعثة للمعتكف الامايد
لا يعطى الفقير اقل من مائة الا ان يخرج من لا يخرج
يستحب ان يختص بها القرابة ثم الجيران مع الاستطاعة
كتاب الخمس وهو بحسب غنائم مارك في
الكناز والمعادن والعيون والاراج البحار وال
ارض الدخلة اذا اشترى منها من مسلم وفي الحوام اذا غلظ
بالحلال ولم يميز ولا يميز في الكفاية خمس في بلع ثمانية
عشرين دينارا او كذا هيبة المعدن على بقية الترس
لا في الغرض حتى تبلغ مائة ولا في اراج البحار اذا
الا فاضل منها بمائة سنة له وبقية له ولا يعبر
في المباشرة مقدار وبعده خمس منه افضل على الا
ثلثة للتمام وثلثة للثاني والمساكين من التيسر

يدين الى عبد المطلب بالارب في استحقاق
من حجب اليد بالارب قولان اشبه هما ان لا يستحق
وهل بحوزان يختص به طائفة حتى الواحدة
تردد والاحوط ان يطعنهم ولو متفاوتا ولا
يجال الخمس الى غير ذلك الا مع عدم المستحق فيه
وهو غير الفقير في الثمن ولا يعبر ان السبيل و
لا يعبر العذر وفي عباد الايمان ترد و
اعيان احوط ويلحق بهذا الباب مسائل **الاولى**
ما يخص الامام من الانفال هو ما ملك من الارض
بعير القتال سلمها اهلها او يخلو اعما و
الارض للواء التي ادى اهلها او يملكها الفل و
روى الجبال ويطون الارض من اكام وفسا
يخص به ملوك اهل الحرب من الصوافي والقبائل
غير المضمومة بميراث من لا وارث له وفي الخصامة

كتاب الخمس
٣٣

بالمعادن تزداد استبعاد القائل فيها لا يشترط
 مثل اذا قرأ في غير اذن فغيمتهم كما والرقابة
 مقطوعة **فان** لا يجوز التصرف فيما يخص به مع
 وجوده الا باذنه الا في حال الغيبة **فان**
 بالملك والحق الشيخ المالك والمستاجر **فان**
 صرف الخصال مع وجوده وله ما يفضل عن كفا
 الاضاف من مضجعه وعليه الا تمام لو غور و
 مع غيبة يصر في الاضاف الثلثة مستحقة
 وفي مستحق عليه اقول الشبه بها جاز
 دهنه الى من يجب خالصه من الخمر عن كفايتهم
 على وجبة التهمة لا غير **فان** **التمه** وهو
 يستدعي بيان **فان** الصوم هو الكف عن
 المفطرات مع اليقظة ويكفي في شهر رمضان
 الغيبة وغيره ينقل الى اليقين وفي التذ

المعين تزداد وفيها لا يجوز بتدبيرها
 في شهر رمضان الى الزوال وكذا في القضاء ثم
 يفوت وقتها وفي وقتها للندوب روايتان
 اصحها ما سألوا الواجب فيل يجوز تقديمه
 شهر رمضان على الهلال ويجزى فينبذ الواجب
 ويصام يوم الثلثين من شعبان من بيعة
 النديب من رمضان لخوا ولو صام بيعة الواجب
 ليحزن وكذا الوردة بيعة وللشيخ قول آخر ولو
 اصبح بيعة الافطار فان من شهر رمضان جدد
 بيعة الوجوب ما لم تزل الشمس واجزاء وان كان
 بعد الزوال امسك واجبا وقضاء الثلثين فيها
 عيسك عنه الصايه وفي مقصدان **الاول** يجب
 الامتناع عن شغف الاكل والشرب المعناد وغيره
 والجماع قبل او بعد اربعة اشهر وفي فساد الصوم

في
 قوله

بوظف الغلام نرد وانجره وكذلك الموطوء
الاستقناء وايضا العار الى الخلق متعددا
والبقاء على الخيانة حتى يطلع البحر ومعاودة
التو جينا والكذب على الله ورسوله والائمة
عليهم السلام والافسار في الماء وميل يكرم وفي
السقوط وضع العلك نرد اشبه الكراهية
وفي الحسد لان اشبه بها التحريم بالمنايع والذ
يطل الصوم لما يطله عدا اخنار او لا يفسد
بعض الخامة وضع الطعام للصبي وزوا الطائر
وضابط ما لا يقدر الخلق والاستيقاع
في الماء والسواك مسج ولوا لوط ويكره
مباشرة النساء بقتل اولسا وما جدد ولا كفايا
في مسك او صبر فخرج الدم المضعف ونحوه
الحمار وشم النياحين ويتأكد في التزج والاحتقان

كذلك

بالجامد وببل الثوب على الجسد وجلوس المرأة في
الماء **الفصل الثاني** وفيه مسائل **الاول** يحرم الكهانة
والهضأة وتعمد الاكل والمشرب والجماع وقلاويز
على الاظهر والانبيا بالملاعبة والملازمة وايضا
الغبار الى الخلق وفي الكذب على الله ورسوله و
الائمة والافسار قولان اشبه هما ولا كفارة و
في نقد البقاء على الخيانة الى البحر روايتان
اشهرهما الوجوب وكما لو نام غيرنا والغسل حتى
طلع البحر **الثانية** الكهانة عتق رقبة وصيا شجرة
منايعين او اطعام ستين مسكنا وفيل هي ثمرة
منه روايتان يجب عز الاقطار بلحون وكهانة الجمع
الثالثة لا يجب الكهانة في شيء من الصيام عدا شهر
رمضان والسنة المعين وقضاء شهر رمضان
بعد النوال والاحتقان على خبر **الرابعة** من خيف

نام زاولا للغسل حتى طلع الفجر فلا قضاء ولا كفارة
 ولو اغتسله ثم نام ثانياً قبله القضاء **والكفارة**
الخامسة يجب القضاء دون الكفارة في الصوم
 الواجب المتعين بسبب شيء مثل الغسل والفجر
 طالع ظاناً أيضاً الليل مع القدرة على المراعاة
 وكذا مع الاخلاء والمجنين أيضاً الليل مع المراعاة
 والمجنون طالع وكذا لو ترك قبل الفجر وظن كذبته
 ويكون صادراً وكذا لو اجمعه في دخول الليل
 فافطر ويان كذبته مع القدرة على المراعاة ولا
 للظلمة الموت من دخول الليل ولو غلب على ظنه
 دخول الليل لم يقض وايضا الماء الى الخلق
 متعيذاً لا للصلوة ولا لاجاب القضاء بالجملة
 قولان اشبههما انه لا قضاء وكذا من نظر الى امرأ
 فافى **السادسة** تنكر الكفارة مع تغاير الايام

في يومه ثم نام قال الشيخان
 به القضاء والكفارة

اخلاء

وتعمد القي ولو ذرعه
 لم يقض
 في يومه ثم نام

وهل تنكره بتكرار الفطر في اليوم الواحد قبل
 الغد والاشبه انها لا تنكره ويعزم من افطر لا
 مستحالة مرة وثانياً فان عاد ثالثة قبل **الليلة**
 من وطئ زوجته مكرها لها لزمه كفارتان و
 يعز ردودها ولو طأ وغتة كان على كل منهما
 كفارة **ويعز ان** **السابعة** من يصوم منه ويعتبر في
 الرجل الغسل والاشهاد وكذا في المرأة مع اعتناء
 الخلق من الحيض والنفاس لا يصح من الكافران
 وحيت عليه ولا من المجنون والمغيب عليه ولو سبقت
 منه النية على الاشبه ولا من الحائض والنفاس ولو
 صادف فلك او فجر من النهار او اخبر منه ويصح
 من البصق المميز ومن السجدة مع فعل ما يحجب
 عليهما من الافعال ويعز من المسافر في التذمين
 سفر او حضر اقل من شهر وفي ثلثة ايام

للشبهة

لست والحقه وفي بدل البدن فان من غفل
قبل العز وقيامه لا يصح في واجب غيرة ذلك على
الاطهر الا ان يكون سفره اكثر من جنة او غير
الافان في عشرة من الصبي الميم ويخذ
بالواجب لسبع استجابا مع الطاهر ويلزم عند
البلوغ ولا يصح من الميم مع الفطر به ويصح لو لم
يتضرر ويصح في ذلك لنفسه **الواجب** في قيامه
وهو ربعة وحيث تدب وتكره ومخلو فلو ايت
سنة شهر رمضان والكائنات ودم المتعة والسنة
وما في معناه والاعتكاف على وجهه وقضاء الواجب
المعين اما شهر رمضان فالنظر في شرطه وعلته
واحكامه الاولى علامته هي رؤية الهلال فمن رآه
وجعل عليه صومه ولو اقر به بالقرينة ولو روى
شايعا او مضي من شعبان ثلثون يوما وجب

الصوم عاقبا ولو لم يتفق ذلك قتل يقبل
الواحد احيانا للصوم خاصة وقيل لا يقبل
مع الصبي الا خمسين نفسا او اثنان من خارج
وقيل لا يقبل شاهدان كيف كان وهو اظهر
والاعتناء بالجدول ولا بالعدد ولا بالعنونة
بعد الشفق ولا بالتطوف ولا بعد خمسة ايام
من هلال السنة الماضية وفي العمل برؤية ما
قبل الزوال تردد ومن كان بحيث لا يعلم الاقلم
توخي صياحه شهره ان استقر الاشتباه اجزاء
كذا ان صادف او كان بعده ولو كان قبله استأ
ووقت المساء طلوع الفجر الثاني فحجلا الاكل
الشرب حتى يبين خطه والحجاء حتى يبقى طلوعه
فده الوفاء والاعتسال ووقت الافطار اذها
الحقة المشرفة وليست تحب تقدر بالصلاة على

المحقق على الاضطرار الا ان شاع نفسه ان
 يكون من يتوقع افطاره **واما** شرطه فثلاثة **الاول**
 شرائط الوجوب وهي ستة البلوغ وكمال العقل
 فلو بلغ الصبي وافاق المجنون او المغمى عليه لم يجب
 على احدهم الصوم لاما ادرى بحجته كما ملأ الصفة
 من المرض والافاقة او حكمنا ولو ذال السبب مثل
 الزوال او يقينا ولو لمسك واجبا واجزاء ولو
 كان بعد الزوال او قبله وقد تناول المسك
 ندبا وعلى الفضاء والخل من الحيض **الثاني**
 في شرائط الفضاء وهي ثلثة البلوغ وكمال العقل
 الاستلام فلا يقضى ما فانه لصغر وجون او مغمى
 او كفر والمتردد يقضى ما فانه وكذا كل نار بعد
 الاربعة غامدا او ناسيا **واما** احكامه فثلاثة
 مسائل **الاولى** المريض اذا استمر بالمريض الى

آخر سقط الفضاء علما لظاهره ويصدق عن
 الماضي لكل يوم بمدة ولو بدا او كان في غرضه
 الفضاء ولم يقض صام الحاضر وفضاء الاول
 ولا كفارة ولو ترك الفضاء بها واما صام الحاضر
 وفضاء الاول وكفر عن كل يوم منه بمدة **الثانية**
 يقضى عن الميت اكبر ولده ما تركه من صيام المرض
 وغيره مما يمكن فضاؤه ويقضه ولو مات في
 مرضه لم يقض عنه وجوبا واستحب وروى القضا
 عن المسافر ولو مات في ذلك السف والاولى
 من اعان التمكن ليحقق الاستقرار ولو كان في
 ضيالا بالخصص ولو تبرع بعضه ويقضى عن المرأة
 ما تركته على رد **الثالثة** اذا كان الاكبر في
 فلا فضاء ويحل يصدق من التركة عن كل يوم
 ولو كان عليه ان يشاهد ان متابعان جازان يقضى

الولي شهر او يتصدق عن شهر **الاربع** فاصح
يجز حتى تنزل الشمس ويلزم المصطفى فلو افطر
لغير اطم عشر مساكين ولو عجز صام ثلثة ايام
الخامس من نسي غسل الجنابة حتى خرج الشهر فلو
قضاء الصلوة والصوم والابش قضاء الصلوة
حبها بما بقيه افسام الصوم فينا في اماكنها
انشاء الله تعالى **والثاني** من الصوم من الايقظ
وقتا فان الصوم من الجنابة من المني ما يخص
وقتا والمؤكد من اربع عشر صوما اول خميس
الشهر واول اربعاء من العشر الثاني وآخر خميس
من العشر الاخير ويجوز ليخبرها مع المشقة من الصيف
الى الشتاء ولو عجز تصدق عن كل يوم بقدر صوم
ايام اليقين يوم العدير ونولد النبي عليه السلام
ومبعثه ودموا الارض ويوم عرفه لم يبق

عدير

٢٩
من الدعاء ومع تحقيق الحلال وصوم عاشوراء
حين نأويوم المباشلة وكل خميس وكل جمعة واول
ذي الحجة ورجب كله وشعبان كله ويستحب الامساك
في سبعة مواطن المسافر اذا قدم بيته او بلدته
في الاقامة بعد الزوال وقبله وفدنا ولو
كنا المهيض اذا برأوتك الحايض والمفساء
الكافر والصبي والمجنون والمجنون عليه اذا ذاك
اغذارهم في اثناء التمار ولو ليتنا ولو لا يصح
صوم الضيف من غير اذن مضيف ندبا ولا المرأة
من غير اذن الزوج ولا الولد من غير اذن الوالد
لا المملوك من غير اذن مولاه ومن صام ندبا ودم
الوطعام فلا فضل الاضار والمخطو صوم
العديدين وايام التشرى لمن كان عني هو قبل الف
في اشهر الحجة يصوم شهرين منها وان جاز

فيها العبد والام الشريفة والارادة والارادة
 غموم المنع وصوم الحشمان بينه الفرض وتذكر
 المعصية والصحة والوصال وهو ان يجعل عشا
 سجوره وصوم الواجب سفر اعداها استثنى
الحج في الواجب وهي مسائل **الاول** المريض يلزم
 الاطعام مع طق الضرر ولو تكلف ليحج **الثاني**
 المسافر يلزم الاطعام ولو طاعا ما وجب بفضا
 ولو كان جاملا لا يعق **الثالث** الشرط في
 وفية الصلوة معتبر في قصره وتورده في شرطه
 قصر الصلوة بقتل النية وقيل الشرط حرم وقيل
 الرقوال وقيل فيقتل لو خرج قبل الغروب وعلى
 التقدير لا يفطر الا حيث توارى جدران الله
 الذي يخرج منه ويخفى عليه اذانه **الرابع** الشيخ
 الشيخ اذا عجز بصدقة عن كل يوم عجز من

طعام وقيل لا يجب عليهما مع الحج ويتصدقان
 مع المشقة وذو العطاء يشطر ويتصدقان
 كل يوم عجز فان براقتا والحامل المقر في
 القليلة البقر بما الاطعام ويتصدقان
 لكل يوم عجز ويتصدقان **الخامس** لا يجب له النافلة
 بالشرع ولا يمكن اطعامه بعد الرقوال **السادس** كلما
 يشترط فيه التتابع اذا افطر لعذر عجز وان افطر
 لا يعد اسائفا لانه مواضع من وجب عليه
 صوم شهرين متتابعين فضاء شهر او من التتابع
 شيئا ومن وجب عليه شهر ابعد فضاء خمسة عشر يوما
 وفي الثلثة الايام من الهدى القمع اذا صام يومين
 وكان الثالث العيد افطر وان الثالث بعد يوم
 الدشرين ان كان بمي ولا يسن لو كان فاصل
 غير **كتاب** **الاعتكاف** والكثرة

في شريطة وافساب واحكامه اما الشرط فحقة
النية والصوم فلا يبيع الا في زمان يصح منه
ممن يبيع منه والعدة وهو ثلثة ايام والمكان
هو كل مسجد جامع وقيل لا يبيع الا في احد المساجد
الاوية مكة والمدينة وجامع الكوفة والبصرة
والافامة في موضع الاعتكاف فلو خرج ابطالة
الا للضرورة او طاعة مثل تشيع جازة مؤمن او
عيادة مريض او شهادة ولا يجلس لو خرج ولا يمشي
حت ظل ولا يصطلي خارج المسجد الا في مكة اما
وهو واجب نذبة فالواجب واجب بند وشبهة
وهو يلزم بالشرع والمندوب لا يتبع به ولا يوجب
بالشرع فاذا مضى يومان ففي مجزئ الثالث
المروى انه يجب وقيل لو اعتكف ثلاثا فهو بالخيار
في الزايد فان اعتكف يومين آخرين ويجزئ الثالث

اما احكامه فسايل **الاول** يستحب للمعتكف ان
يشترط كل شرط فان شرط جازة النجس والنجس
الفضاء ولو لم يشترط لم يفسد يومان وجب الاهتمام
على الرواية ولو عرض له غرض جرح فاذا زال
وجب القضاء **الثاني** يحرم على المعتكف الاستماع
بالفشاء والمبيع والشرء وشتم الطيب قبل الحش
عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت **الثالث** يفسد لا
ما يفسد الصوم ويحب الكهارة بالجماع في مثل كهارة
شهر رمضان ليدل ان كان او نهاد ولو كان في رمضان
نهاد لفسد كهارة ولو كان غير الجماع فما يجب الكهارة
في شهر رمضان فان وجب بالتدريج ليعتبر ان
الكهارة وان لم يكن معينا او كان بتر عاقد اطلق
الشيخان لزوم الكهارة ولو خصا ذلك بالثالث كان النبي
عندهما **كتاب الحج** والنظر

المفقة مات والمفاصد **المفقة** الأولى الحج اسطر
 الحج المناسك طوعا في المشاعر المحصورة وقد
 فرض على المستطيع من الرجال والنساء والمثاق
 ويجب بأصل الشرع مرة واحدة وجوبا مضيقا
 وقد يجب بالتذرع وشبهه وبالإسقاط و
 الافساد ويستحب لغاؤه الشرايط كالفقر و
 الملوك مع اذن **المفقة** الثانية في شرايط حجة
 الاسلام وهي ستة البلوغ والعقل والحرية و
 الزاد والراحلة والتمكن من المسير وندخل فيه
 الصخر وامكان الركوب ونحيط السرب فاجب
 على الصبي ولا على المجنون ويصح الاحرام من الصبي
 المميز بالصبي غير المميز وكذا يصح بالمجنون ولو حج
 بهما لم يجز بهما عن الفرض ويصح الحج من العبد مع اذن
 مولاه لكن لا يجز عن الفرض الا ان يدرك احد

مقفيا ومن لا راحلة له ولا زاد ولو حج كان ندبا
 يحسد لو استطاع ولو تبدل له الزاد والراحلة صا
 مستطعا ولو حج به بعض اخوانه اجزاه عن الفرض
 ولا بد من فاضل عن الزاد والراحلة يموت به يحيا له
 يرجع ولو استطاع فمغبرا ومرضا او عدا فحق وجوب
 الاستجابة قولان المراد ان يستند ولو زال العذر
 حج ثانيا ولو مات مع العذر اجزاه النية وفي
 اشراط التجمع المصنعة ايضا عذر قولان شبهها
 ان لا يشترط ولا يشترط في الملة وجود شعر ويكفي
 ظل المسددة ومع الشرايط لو حج ما يشاء او في نفقة
 غيره اجزاه والحج ما يشاء افضل اذا لم يضره عن
 العبادة واذا استقر الحج فاقبل فحق عن اصل
 تركه ولو اختلف الاجرة فحق عن من اقر بالامان
 وقيل من بلد مع السعة ومن وجب عليه الحج

لا يح تطوعا ولا يح المرأة تدبأ الاباذن زوجها
 ولا يشترط اذنه في الواجب وكذا في العدة الزمنية
 مسائل **الاول** اذا نذر عن حجة الاسلام لم يتداخلا
 ولو نذر حجا مطلقا قتل تجزي ان يحج بنية التذير
 عن حجة الاسلام ولا تجزي حجة الاسلام عن التذير
 وقيل لا تجزي احد هما على الاخرى وهو شبه **الثاني**
 اذا نذر لك يحج ما شئت واجب ويقوم في مواضع
 العبور فان ركب طريقه فضي ما شئت وان ركب
 فضي مشى ما ركب وقيل يسقط الحلاله بالصفة
 ولو جاز عن المشى قبل ركب ويسقط بدنه وقيل ركب
 ولا يسقط وقيل ان كان مطلقا وقع المكاة وان
 كان معينا بنية يسقط للغير **الثالث** المخالف ان
 يحل بركن لم يعد لو استعذر ان اخل اعادة **الرابع** في
 النيابة ويشترط فيه الاسلام والعقل والذكورة

حج واجبا فلا يصح نيابة الكافر ولا نيابة المسلم
 عنه ولا عن مخالف الاصل الاب ولا نيابة الجاهل
 ولا الصبي غير المميز ولا بد من نيابة النيابة **وتعين**
 المتوكل عند الموطن ولا ينوب من وجبت
 الحج ولو لم يجب عليه جاز وان لم يكن حج ويصح
 نيابة المرأة عن الرجل ولو مات التائب بعد
 الاكرام ودخول الحرم لجزاء ويا في التائب بالتمتع
 المشروط وقيل يجوز ان يعدل الى الفقه ولا يعدل
 عنه وقيل لو شرط عليه الحج على طريقه جاز الحج
 بغيرها ولا يجوز للتائب الاستعانة بالاعم الا اذا
 لا يبرق نفسه بغير المشاجرة في السنة التي استوى
 لها ولو نذر قبل الاكمال استغنى من الاجرة بنية
 المخلف ولا يلزم اجابته لو ضمن الحج على الاشبه
 ولا يطاف عن حاضرة تمكن من الظها او لكن يطاف به

ويطاف عن الحج الوضفين ولوجمل انسا انا
 فطاف به احسب لكل منها طواف ولوج عن
 بئر عابري الميت ويضمن الاجرة كفارة جنايته
 وماله وليستحب ان يذكر المنوب عنه في الموطن
 وان يهدى فاضل الاجرة وان يتم له لو اعوز وان
 يهدى الخالف حجته اذ السبقت ولو كانت بحرية
 ويكره ان تنوب المرأة الصرورة مسائل **الاول** من
 اوصى بالحج ولو بعين اضرف الى اجرة المثل **الثاني**
 عند كل سنة لو اوصى ان يحج عنه ولو بعين فان عرف التكرار
 حج عنه حتى يستوي ثلثه ولا افقر على المرأة
الثاني لو اوصى ان يحج عنه كل سنة على بعين
 فقصح ما يكره الاستحجار ولو كان نصيبا كثر
 من سنة **الثاني** لو حصل يلدنسان مال الميت
 وعليه حجة مستقرة وعلم ان الوارث لا ينفذ

جازان يقطع قد راجرة الحج **الحج** من نبات
 وعليه حجة الاسلام واخرى منذ وفاة
 حجة الاسلام من الاصل والمندورة من الثلث
 وفيه وجه آخر **المقدمة الثالثة** في افعال الحج
 وهي ثلثة تنفع وقران وافراد والمنفع هو الذي
 بقية عشر تانام حجة اياهما التمتع شيفش الحيا
 بالحج من مكته وهذا فرض من ليس من خاضري كنة
 وحده من بعد عنها ثمانية واربعين ميلا
 من كل جانب وقيل اثنى عشر ميلا من كل جانب ولا
 يجوز لهؤلاء العدول عن التمتع الى افراد والفرد
 الامع الضروفة وشرطه اربعة البيته ووفى
 في شهر الحج وهو شوال وذو القعدة ونحو الحج
 وميل عشرة من ذي الحجة وميل وسبعة وخامس
 الحلا وان انشا الحج في الزمان الذي يعلم

فصاعدا

ادراك المناسك فيه وما زاد يصح ان يقع
فيه بعض فقال الحج كالطواف والسعي فالتة
ولن ياتي بالعمر والحج في عام واحد وان يؤخر
بالعمر من اليفات ولو يؤخر بالحج لم يكن مكراً
افضلها المنجد وافضلها مقام ابراهيم او نحو الميزاب
ولقد احرم حج التمتع من غير مكركم الحج ويشافيه بما
ولو شئى بعدة من احواله من موضع وكثير
ولو دخل مكة بمكة وخشي صيق الوقت جاز نقلها
الى الافراد ويغتم بغيره بعدة وكذا الحائض والنفساء
او من عذرهما من التحال والنساء الاحرام بالحج
الافراد هو ان يحرم بالحج او لا من منظاره يقتضي
مناسكه وعليه غرم مفردة بعد ذلك وهذا
القسم والفران فرض حاضى مكة ولو عدل في
الحج المنع اغتار افضى جازة قولان اشبه بهما المنع

وهو مع الاضطراب جازين بشرطه البتة وان
يقع في شهر الحج من المطارات وان يقعد احدهما في
او مزد وبه لفه ان كانت اقرب الى عرفات و
القارن كالمفرد غير انه يضم الى احرامه ساقا لله
اذ الحلى استحب له اشعاره بالسوق من البدن يشوتها
من الجانب الايمن ويلقح صفة بالدم ولو كانت ندبا
دخل فيها فاشعرها ثيابا او ثما لا والمقلدان
في قربها فالا فداصلي في الغنم تقلد لا عين يجوز
للمفرد والقارن الطواف قبل المضى الى عرفات لكن
يجوز ان التلبية عند كل طواف لا يجزى لا وقيل
انما يحل المفرد وقيل لا يحل احدهما الا بالنية
لكل الاولى بجذبة التلبية ويجوز للمفرد اذا دخل
مكة العدول بالحج الى المنعة لكن لا يلزم بعد طواف
وسعيه ولو لم يجز بعدا حادها بطلت منعة ساقا

على حجة على رواية ولا يجوز العند والفرار
والكفاية بعد ترجيح الميقات آخره
وجوبا والمجاورة بعد إذا اراد حجة الاسلام
خرج الميقاته فاحر ولو بعد جرح المادي الجرح
ولو بعد اخره من مكة ولو اقام سنين انتقل
فرضه الى الافراد والفران ولو كان له منزلة من مكة
وفاء اعتبر اقلها عليه ولو تساوى بالخير في الفسخ
وعبر ولا يجب على المفرد والفران هذا يخص
الوجوب بالمتنع ولا يجوز الفران بين الحج والعمرة
والدخال حد فاعلى الاخرى **المقالة الثانية**
في الميقات وهي ستة لافضل العراف والحقوق
افضل المسنح واسطه ثمرة وآخرة ذات عرق
لافضل المدينة مسجد البقي وعند الضرورة
الحجزة وفي ميقات افضل الشام لخير اراو لليمن

ولا فضل الطائفة من المنازل وفيما يقع
بجدة مكة وكل من كان منزله اقرب من الميقات فيقضي
منزله وكل من حج على طريق ميقاته فيقضي اهله
ويجوز الصبيان من حج واخكام المواقيت تشمل
مسايل **الكتاب** لا يصح الاكراه قبل الميقات الا التماسا
بشرط ان يقع في شهر الحج او العرم المفردة في حجة
لمن حج فحجبه **القائمة** لا تجاوز الميقات الا حرجا
ويرجع اليه ولو لم يحرم منه فان لم يتمكن فلا حج له
ان كان غامعا ويحرم من منعه ان كان ناسيا
او جاهلا او لا يريد الهتك ولو دخل مكة خرج
الى الميقات ومع التقدم من ادى الحلال ومع التقدم
يجز من مكة **الكتاب** لو نسي الاكراه حتى اكمل مناسك
فالمومي انزل فضاء وفيه وجب في القضاء من حج
المقدمة في افعال الحج وهي الاحرام والوقوف بعرفة

والمشعر والمذبح بمقاييس الطواف وتكرهاته
 والسعي وطواف النساء وكيفية وحى وجوب
 الحج والعمرة والقصص الواردة فيهما الوجوب
 وسبب الصدقة امام التوجه وصلوات كثرين
 وان يقف على باب دار ويدعوا ويقرأ في صلاة
 الكتاب امامه وعن يمينه وعن شماله وان يذكر
 كذلك وان يدعو بكلمات المنيح وبالأدعية
 المتأثرة **القول** في الاحرام والتطهر في فدية
 وكيفية وانكساره ومعدته ما ذكره من مسجده
 وهي ثوبه شعر رأسه من اول ذى القعدة اذا
 اراد التمتع ونيأ اذا اهلل والحج تنضيف
 جسده وقص اظفاره والاخذ من شاربته وازالة
 الشعر عن جسده والتطهيرة بالنورة وكذا يطهرا
 اجزاء ما لم يعض خمسة عشر يوما والعسل ولو كان

او شرب

لغيره الا يحزن له اذا غسله استجبا باؤله
 يحزن تقديم الغسل على الميقات لمن خاف حرم
 الماء ويعيد لو وجد ويجزى غسل التماسا
 وكذا غسل التماسا لغيره وكذا غسل الليل
 ما لم يسير ولو احرى يغسل او يعصم او اذا
 وان يحرم عقيب فضيلة الظلم او عقيب فضيلة
 ولو يتحقق عقيب سنة ركعتيه واقله ركعتان
 يقرأ في الاولى الحمد والحمد وفي الثانية الحمد
 والحجد ويستل نافلة الاخرى ولو في وقت النسيئة
 ما لم يضيّق **اما** الكيفية فتشتمل على الواجب والندب
 فالواجب من النية وهو ان يقصد بعلمه الى الجنين
 من الحج او العمرة والنوع من التمتع او غيره والصفة
 من واجبه او غيره ونحو الاسلام او غيرها ولو في
 نوعا ونظائر غيره فالمعبر بالنية **القول** الثاني في التلبس

كما لم يرد

الاربع ولا يفقد الاحرام للمفرد والمتع اليهما
انما الفسارن فله ان يقص بها او بالاجزاء
او بالتفكيك على الاظهر وصورة نها لبيتك
اللهم لبيتك لبيتك لا شريك لك لبيتك
وعين يضيق الى ذلك ان الحمد والنعمة والملك
لك لا شريك لك لبيتك وما زاد مستحيا
لو عقد احرام ولم يلبس ولم يلبس كفارة بما يفعله
والاخر من يحرمه بحرك لسانه والاشارة بيده
الثالث ليس في الاحرام وهما وليان العنبر
ما فتح الصلوة في الرجال ويجوز ليس العنبر
عدهما مغلوبا وفي جواز لبس الحبر للمرأة روايتان
اشهرهما المنع ويجوز ان يلبس اكثر من ثوبين
وان بدل ثياب احرامه ولا يطوف الا فيهما
استحبابا والتدب رفع الصوت بالتكليم للرجل

اذا علمت راحته اليه ان حج على طهر في ذلك
وان كان اجل فحيت يحرم ولو اخر من مكة رفع
بها اذا الشرف على الابطح وكراها الى يوم
عمره عند الزوال الحاج والمقيم بالمعزة حتى يشاء
بيوت مكة وبالمعزة حتى يدخل الحرم ان كان
اخر من خارج حتى يشاء **الحج** الكعبة ان احرم
من الحرم وفيه الخبير وهو اشبه بالنقطة
فيروى عليه والاشراط ان يحمله حيث جنته
وان لم يكن حجة فحرم وان حرم في الشار القطر
افضله البيض **واما** احكامه في ابل **الحج** المتع اذا
طاف ويحرم بالحج قبل التقصير باصمى
في حجة ولا شيء عليه وفي رواية عليه دم ولو
احرم غامدا بطلت متعته قد رواه ابي بصير
ابي عبد الله عليه السلام **الثاني** اذا احرق الوضوء

بالصبي فكل به ما يلزم المحرر وجبته ما ينبغي
 محرم وكلما يعجز عنه يتكلم الوفاء والاصل تأييد
 الكفاية ضمن غرض ولو كان ميثرا جاز الزامه
 بالصوت عن الهندي ولو عجز صام عنه الوفاء
الثالث لو اشترط في الحرام ثم حصل له المانع فحل
 ولا يقطع هذا الحل بالشرط بل فايد فحرم
 التحلل للخنوع من غير تركه ولا يقطع عنه
 الحج لو كان واجبا ومن الواجب التي ولد وهي محرمات
 ومكروهات فالحيثيات اربع عشر صند البركتا
 وكالا ولو صادف محل لمسانة ودلالة واقلها
 وتنجأ ولو كان بركا منته حل على المحل والمحرم
 والعتناء وطيا وفتيلا ولسا ونظر البشوة
 وعقد الله ولغيره وشهادة على العبد والاستثناء
 والطيب وميل لا يحرم الا اربعة المسك والعنبر

والزعفران والوبرس واصناف الشيخ في التحلل
 الكافور والعود ولبس الخيط للرجال وفي النساء
 قولان اصحهما الجواز ولا بأس بالعتلاء للرجال
 تنقي بها على القولين ولبس الرجل الشراويل
 اذا لم يجد نازا ولا بأس بالطيلسان وان
 كان له ازار فلا يزره عليه وليس لبس
 طم الغندم كالتخفيف والتعلل السبيل فان
 اضطر جاز ويل لبس القدم والفسوف
 هو الكذب والجذل وهو الخلف وقيل قوام
 الجسد ويجوز نقله ولا بأس بالفراد والحلم
 وحجم استئصال من فيه طيب ولا بأس بما
 ليس بطيب مع الضرورة وحجم ازالة الشعر
 وكثير ولا بأس مع الضرورة وبغيطه الراس
 دون المرأة وفي معناه الا ان غاس ولو غطيها

تكميل اربعه اربعه اربعه

الفاء واجباً وجدة الحقة لتبليته استغناء
وتبليته فمراة عن وجهها ويجوز ان تسدل
خمارها الى انفسها ويجرم تظليل الحرم سائر اوقات
اللباس للمرأة وللرجل اذ لا وفاء صراط جازف
لوزا مل عليه لا او امرأة اخضا با تظلال اذ وفاء
ويجزم فصل الظنار كما البحر والحسين الا ان يبيد
في مسلكه ويجوز فلع الدخني وشجر القوا كمو الخلد
وفاء الكحل بالستود وانظر في المرأة وليس
الحائض الزينة ولكن المرأة ما لم تغتسل من الحيض
والحائض الا الضرورة وذلك الجسد وليس
اتساع الامع الضرورة فلا راسبهما الكرا
في المكملات الاحرام في عيها من وينا كمن
الستود وفي الشيا بالفرج وفي اعملة
الحناء للزينة والنفاب المرأة ودخول الحمام

تليته المناقاة واستعمال المراحيض وكباس
حك الجسد والتسواك ما لم يدم **مسألة**
الاولى لا يجوز لاحدان يدخل مكة الا حرمها
الا لمريض او من يكره كالحطاب والخشاف
لوجع بعد اخراصة عاد في شهر حر وجنبا
عنه وان عاد في غير الحرم نابت **الاحرام**
المرأة كاحرام الرجل اما استثنى ولا يمنها
ايخص من الاحرام لكن لا نصلي الله ولو ذكره نطقا
انه لا يجوز حتى رجعت الى الحيض ولحرمته
منه ولو دخلت مكة فان تعذر اخرمت
من اذ الحبل ولو غدت لحرمته من موضعها **الله**
في او طوفون بعرفات والتظن في المقدسة والكعبة
والكعبة والواحي **في المقدسة** فشمس
على سندا وبات خمسته الخرج الى من بعد صلاتي

تجاوز للنفات صح

خمس في مجي

سورة الاحقاف

الظهور من الزوال الامس يتبع عن النظام
الامام يتقدم ليصل الظهور من بين البيت بها
حتى يطلع البحر ولا يجوز وادي محترقة يطلع الشمس
ويكون الخروج قبل البحر الا مضطرا كما كان في
الرياض ويستحب الامام الامة بها حتى يطلع البحر
الشمس والذات عند زوالها وعند الخروج
وانما الكيفية فالواجب فيها التنية والكون
بها الى العزوب ولو لم يتمكن من الوقوف بها تكلم
اخره الوقوف ليدل على قبل البحر ولو افاض قبل
العزوب غامدا عالما بالتحريم لم يتطهر حجة
جبريدته ولو جرحا مائة ثمانية عشر يوما ولا
عليه لكان ظاهرا انما يتبع وقته وادوية
وعزته ولا راد حذوه لا يخرى الوقوف بها الى الله
ان يضرب جباهه فممن وان يفت في المسح مع يده
فيكون

الجبل في السهل وان يجمع رجليه ويتباعد الختان
ويتعبد والذات فاما ما يكون الوقوف في
اعلا الجبل وقاعد او تحا **واما** الواجب
الاول الوقوف ركن فان تركه غامدا بطل
حجه وان كان ناسيا نادره ناسيا ليدل
الى البحر ولو فات اجزا بالمشعر **الثاني** لوفاته
الوقوف لا ينبغي ان يمشي طلوع الشمس لو جمع
اكثر على المشعر ليدرك قبل طلوع الشمس
وكذا لو مشى الوقوف بعرفات اصلا الجبل المشعر
قبل طلوع الشمس ولو ادرك العرفات قبل
العزوب ولم يتفق له المشعر حتى طلعت الشمس اخرج
الوقوف به ولو قبل الزوال **الثالث** لو لم يدرك
عرفات نهارا او ادركها بالليل او لم يدرك المشعر
طلعت الشمس نداه النحر وقبل يصح حجه ولو ادرك

قبل الزوال **القول** في الوقوف بالمشعر النضر
 مفقده وكيفية ولو اختلفت فالوقت منه
 شتم على مشكبات خمسة الاقتصار في
 السب والذم عند الكيفية لا حصر في
 المغزى والعشاء الى الزوال ولو طار ربيع الليل
 والجمع بينهما اذا زاد واحد فاما مابين وبينه
 المغرب حتى يطلع العشاء وفي الكيفية فاما
 ومنذ ويلات فالواجبات السببية والوقوف
 به وحده مابين المازن الى الجاهل والى
 ويجوز ان يرفع الى الجبل مع الخيام ويكره
 معه ووقت الوقوف ما بين طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس والاضطر الى الزوال ولو افاض قبل
 غامدا على الشجر وبشاة ولو بطل حجارة كان
 وقف بعرفان ويجوز الافاضة ليل الراه والحق

والمندوب صلواته العدا قبل الوقوف والذم
 وان بطل الصلوة المشعر حمله وميل تحت
 الصعود على مخرج وذكر الله عليه وليستحى لمن
 عدا الامام الافاضة قبل طلوع الشمس وان
 يجاوزوا في محضر حتى تطلع الشمس في مكة
 في الوادي ذليلا بالمشوم ولو سمي الهرة لم يجمع
 والامام يشارع يجمع حتى تطلع الشمس في الوقوف
 تلك **الاول** الوقوف بالمشعر ركعتين لم يقف
 ليل ولا بعد الفجر غامدا بطل حجة ولا بطل
 كان ناسا ولو فانه الموقف ان بطل حجة
 ولو كان ناسا **الثاني** من فانه الحج سقطت عنه
 افعاله وليستحى له الامامة بموت الفضايا
 الشرين في حيل العزم مفردة فيفضو الحج ان
 كان واجبا **الثالث** يستحب التناط الحصى

كرهوا

من يجمع وهي من غير خطاة ويجوز من ارجحها
 الحرم ساء هذا المساجد وقبل هذا المسجد الحرام
 مسجد النجف في شرط ان تكون احاطة من الحرم
 اكراراً وليست بغير ان يكون من غير ما يقدر كالملة
 ملكية منقطة ويكن الصلبة والكسرة **الصلابة**
 في مناسك تنوع الحرم وهو من حجب العقبه ثم
 الذبح ثم الحلق اما الشرع فالواجب في كونه والقدرة
 وهو سابع والفا وما باليستحى بها وامانة
 الحسن بعقله ولو شتمها من غير الحرج والسيح
 الطهارة والدعاء والاقبال على ما بين يدي
 عرفة واقاوان في خذقا والدعاء مع كل خطاة
 ويستقبل خضر العقبه ويستند بالقبلة
 وفي غير هاتين قبل الحرم والقبلة **بالذبح**
 فيه اطراف **الذبح** والهدى وهو واجب على المتمتع

شك

مفترضا او مستغلا ولو كان لا يجب على غير المتمتع
 لو تمتع المستلو كالملااة الزامه بالصوم او
 ان يهدى عنه ولو ادرك احد الموفين مستغلا به
 الهدى مع الفدية والصوم مع التعداد
 بشرط التنية في الذبح ويجوز ان يذبح بنفسه
 وبغيره ويجب في غيره ولا يجزى الواحد الا ان
 في الواجب قبل غيره من سبعة وسبعون عند
 الضرورة لاكمال النجاة الواحد ولا بأس به في التذبح
 ولا يباع ثياب التخلية الهدى **فصل في الذبح**
 عنه ولا يخرج شئ من لحم الهدى عن شئ ويجب
 صفة في وجهه ويذبح يوم النحر وجوبا مفردا
 على الحلق ولو قدم الحلق اجزا ولو كان عامدا
 وكذا الذبح في بقعة في النجف **الذبح** في صفة
 وليس شرط ان يكون من التعم نيتا غير مفزول

ويخرج من الصيام خاصة الجذع لسنة وان شغل
يكون تاما فلا يخرج القور ولا العرجاء ^{المضايقة} ولا شغل
ولا ناقص منها شيئا حتى ويجزى المستغفرة
الاذن ولا يكون مهرولا بحيث لا يكون على كفيه بارز
تجسم لكونه شرا لعلها انما ستمتبه بها
مهرولا اجزائه والشئ من الجبل ما دخل في
السادسة ومن البقر والعنم والاعز ما دخل في
الثانية ويستحب ان يكون سبعة تنظر في
سواد وهي في سواد وبر سنة مطلوبة
اي طاطل شئ فيه ويحل ان يكون هذا النوع
منها سودا وان يكون متاعا عرف به انما لا يلبس
او البعوضه كرا من افاض والمغزوان يتحل
فأنت من بولته بين الحنف والكره ويطلقها ان
الجانبة لا يبرأ من بولته بنفسه ولا جعله

مع يدا الذابح والذماء ومسحها اثمها باكل المنة
ويهدى تلك ويضام بالمحصة الفانغ والعشر لثمة
وقبل يجب لكل منه ويكن التضييق بالثور الحار
والجوز **الثالث** في البذل ولو فدا الحدي و
تمتة اشتراب في شرابه وذبح طول في الحج
وقبل يتفضل فزضه الى الصوم ومع فضل الثمن
يلزم الصوم وهو ثلثة ايام في الحج شوال الباء
فيسفقه في اهله ويجوز فدا الثلثة اقول
في الحج فدا الثلثة بالحج لا يجوز قبل في الحج
ولو خرج في الحج فلم يقم الثلثة فبقي الهدى
في الفبا بغيره ولو صام الثلثة في الحج ثم وجد
الهدى لم يجب لكذا فصل وكثيرا في يوم
السبعة كاستباح ولو اقام عبك انتظر اقل
الذين من وصوله الى اهله حتى يهرلوا ثوبهم

الطعن في ذلك وجوبا دون التسبغ ومن طعن
 في كونه او في وجوب اجزائه سبع شياء ولهم عليه
 احدى ثلاث اخرج من اصل تركها **قال** في هذا
 القولان ويجوز ان يخرج من بيان ما يخرج وجب
 ان يخرج بالعمدة واحتل ماله فانه لا يخرج بالعمدة
 ولو هلك لم يفسد بده ولو كان مضمونا لم يبدل
 ولو خرج عن اصوله او بحد ولو اصابه
 كسرا لم يفسد والصدقة بمنتهى او فاقم بده ولا
 يغفر الصدقة الا بالكره وان اشعر او قلل او
 فادفع عن وجهه او عن احداهما فاقام بده ثم وجده فان
 دفع الاخر استحب دفع الاول ويجوز كونه من
 لبنة البصر ويولد ولا يعطى الجزاء من احد
 الواجب كالكهارل والبت دور ولا يخلو من
 خلوة ما ولا ياكل منها فان اكل صدقة ومن يدركه

دور

فان عين موضع الخمر ولا يخرجها بشفة **قال** في
 وهي مستحبة ومنها ما يستحب يوم النحر ولا بعد
 وفيه الاضمار يوم النحر ويومان بعده ويكره ان
 يخرج من اخيه شبا عن ضيق ولا بار بالسلام ومما
 يغفر عن من يخرج من اخيه عن الفقه عن الاضحية والجمع
 ومن اجد الاضحية صدقة شيئا ولو اختلف الثمن
 جمع الاول والثاني والثالث وصدقة شيئا
 التفتيح بما يرتبه واخذ شي من جلودها واعطا
 الجزاء **قال** الخلق فالحاج مخير بينه وبين الفضة ولو
 كان صرورة او ملية ما على الاظهر والخلق افضل
 ان يفسد عن على المرأة ويجوز ان يبدل الاضحية
 المحل له ولو اختلف له عاد للخلق او الفضة ولو اختلف
 خلق او فسد حيث كان وجوبا وبعد شهر من اكلها
 على ناسه والمبذرة برحمتك العبد تبارك

الى من يدين بها استحبها
 ومن ليس على راسه
 شعير م

بالخلق وليك فلو جالفت ولا يبعد ولا يزداد
 لطواف الحج الا بعد الحلق والمقصود هو طواف
 ذلك عامدا لرزقه دم شاة ولو كان ناسيا لم يلزمه
 شيء وعاد طوافه بكل شيء عند فاع ساسكه
 بمنه عدا الطريق للشاة والصيد واذا طاف للحجبه
 حل له الطريق اذا طاف طواف النساء وجلل لده
 بكره المخطط حتى يطوف بالحج والطيب حتى يطوف
 النساء ثم يفيض الى مكة للطواف والسعي لم يرد
 العذر وما ذكره في جانب المستمع ولو خراسم وقوم
 والفار ان طوافي الحجته على الكراهية ويستحب له
 اذا دخل مكة الغسل وتقليم الاظفار واخذ الشارب
 والدعاء عند باب المسجد **الفصل** في الطواف والتقصير
 مقدسه وكيفية واحكامه **الفصل** في مقدسه فيسقط
 تقديم الطهارة والاراء النجاسة عن التوبك لبداه

واختار في الرجل ويستحب مضغ الاذخر في ان ثوب
 مسكه ودخلها من اعلاها حافيا على سكة ولا
 تعقب لدم من يمينه او نخع ولو بعد افشلك
 بعد الدخول والدخول من باب في سبيبه والدعاء
 عنده **واما** الكيفية فواجبها التلبية والبدء بالحج
 والختم والطواف على يساره وادخال الحجر في الكفا
 وان يطوف سبعة او يكون بين المفام والبيت مسجدا
 ركعتين في المفام فلو مضى زحام صلى حوالا له وصلى
 التا فلا حيث شاء من المسجد ولو فيها رجع فافى
 بهما فيه ولو شق صلى بها حيث شق ولو ما في فقه
 عنه الكفا والقار بسط في الكفا يرضه على الاشهر
 مكره في التا فله ولو زاد سبعا اكمل سبوعين
 وصلى ركعتين الواجب منها قبل السعي وكفى اداءه
 بعد ولا يبعد من طواف في قرب من مع العلم ولا

بعد ان لم يعلم ولو علم في اثناء الطواف انه
 قائم ويصلي ركعتين في كل وقت ما لم ينقض
 وقت فرضه حاشي ثم ولو انقض من طوافه وقد يكون
 انقصه ثم ولو اتبع الى اهله استغاث ولو كان
 من ذلك استغاث وكذا من قطع الطواف لحديث
 ابي جابر ولو قطع استلم فريضة حاشي صلى ثم
 استلم طوافه ولو كان ذلك الاربع وكذا لو نزل
 في السجدة فذكر الطواف ولم يتم قطع السجدة والركعة
 ثم رتب السجدة ومنه وبها القول عند الجمهور
 ونقيضه فان لم يقدر ان يشار بيده ولو كان يخطو
 بموضع القطع ولو لم يكن له يد اشار برأسه وان
 يقصد شمسبه ويذكر الله سبحانه في طوافه
 ويذكر اسم المستحضر وهو بخاء الباب من هذا الوجه
 وبسبب بديه وحده على ما رطه في حق بنيه به ذكر

لم يطف استأنف الطواف
 ثم استأنف السجدة ولو
 ذكر الله

تدويه ولو جاوز استبحار رجع والناسم وكذا سلم
 الا اذا كان وكذا ركع الحجر واليسار وينقطع ثلثا
 وسبب على فانه لم يمكن جعل العدة اشواطاً
 ولا يقر في ركعتي الطواف بالحمد والحمد في
 الاول والحمد والحمد في الثانية ويكون الكلام
 فيه غير الزيادة والزيادة **والا** احكامه فمما يراه **الشيخ**
 الطواف ركع فلو كان عامداً بطل حجه ولو كان
 ناسياً الى به ولو بعد اتمام استغاث فيه وفي
 روايه ان كان عليه اعادة وعليه بدنة
الشيخ من شك في عده بعد الاضطرار فلا
 اعادة عليه ولو كان في اثنائه وكان بين السجدة
 وما زاد قطع ولا اعادة ولو كان في التقصصه
 اعادة في الفريضة وفي غير ذلك في التافله ولا في
 الحجريه الشاسم وذكر قبل بلوغ اركان قطع ولم يعد

الطواف لو ذكر الله لم يفلحها فادخلوا في الفريضة
 وصلوا ولا يعبط طواف الشافعي ولا يعبط طواف
 استجابا ولو بني طواف الزيادة حتى يجمع الى
 اهله وماله عاد قال في دفع التعذر يستحب
 وفي الكفاية مرة دأب بها انها لا يجمع الا مع
 الذكر ولو بني طواف النساء استند بطلان
 فضاه ولو بني طواف **الاربع** من طواف فاحضله
 فعمل السعي لا يجوز الخيرة الى قوله **الحج** لا يجوز
 للمتع تقد طواف حجة وسعي على الوقوف و
 فضاه التماسك لا انزل الخاف ليخضع او يرضى
 او يهين ولا يجوز تقديم طواف النساء على غيره
 روايت ان شهدهما الجوان ويجوز للفقهاء ان
 المفرد تقديم الطواف ولا يثبت من اخيه اذا
 ولا يجوز تقديم طواف النساء مستمع ولا يرضى

ويجوز مع الضرورة والخوف من الجن فليفتيم
 على السعي ولو قدم عليه ما قبله لم يعد **الحج**
 قبل لا يجوز الطواف وعليه برطلة والمكرهه
 اثبت ما لا يخفى المشقة **الساكن** كل حرم لزمه
 طواف النساء بعد كان او امشاه او ميتا انما
 هو انما العتق المستمع بها **الدم** من ذراري طواف
 على اربع فليحجب طوافان وفي ذلك في
 امره نذرته وقبل لا يتعقد لانه لا يتعدى جواره
 التندر **القول** في السعي وانظر في مسئلة
 كيفيته واعكامه **اما** المفرد فمفردا غير
 الظهارة واشادتم الحج والشرب من زمزم ولا نساء
 من الدلو المضاف الى الحج والخروج من باب الصفا
 والصعود الصفا واستقبال ذكر الحجر والكبر
 التهديت يتبعها الدقاء بالثأور **فاما** الكيفية

ليس من ركزي
 من ركزي

لحق

فيها الوجع المتذب والالجابعة الشديدة
 الكبداء بالصفاء والخم بالمرق والسعي بسببها
 بعد فطامه شوطا ونحوه آخر والمندوسب فيه
 المشطوف فيه ولا يسرع ما بين المشاء الى المشاء
 ولو بني الحذر ولا يسرع الفتيان في هذا الشوط
 وان يسرع فاشيا ويجوز ان يكون من خلا له لا لرسنه
فاما الحكم فارق **الاول** السعي كرسطن الخ
 بركم غدا ولا يبطل سببها يعود كدما ركه فان
 بعد لشاب فيه **الثاني** يبطل السعي بالمرق او غدا
 ولا يبطل الزيادة بهما ومن بقى عند اشواطه
 شك فيما بقا فان كان في المرق على الصفا
 ولو كان على المرق لا يعيد وبالعكس لو كان سعيه
 نجسا ولو لم يحصل العدة اعاد ولو تيقن انقص
 او به **الثالث** لو قطع سعيه لصلوات او الحاجة

فذكر

اول ما ذكره في الطلقات او غير الشاذ ولو كان
 شوطا **الرابع** لو قطع انشام سعيه فاحل وان لم
 اصله او لم اطلق ان ذكره كما ذكره في شوطا او في
 بعض الروايات بل يردم بعينه **القول** في الحكم
 من تعيد العقد بيمين اليمنى بنى ليله الحاد حتى
 ما اثنان عشر والثالث عشر ولو بان تعيد
 كان عليه شأان الا ان يفت بركه منشا غدا
 بالعبادة ولو كان من حج على اليمنى ان تكون بها
 حتى غدا ونصف الليل وقبل الا يدخل مكة
 يطلع الحج ويحج في الجاه في الايام التي يفي بها
 كل خمر بسبع حصوات مرتبا ابتداء بالاولى ثم
 الاوسطى ثم اخيرة العقبة ولو تكرار عاد على الوسطى
 وجب من العقبة ويحصل الترتيب بالربع خمر
 ووقت الزمان طلوع الشمس الى غروبها ولو قطع

الليالي الثلاث يلزمه
 ثلاث اشياء واحدة
 البيت صح

رمي يوم فضاء من الغنم من ثيابا ويستحب ان يكون
 ما لا يسهل خدوعه وما يثقل بعد الشهور والواجب
 الرمي لبلالا لا لحد ركبا خايف والرمي في الغنم
 ويرمي عن الغنم كالمريض ولو لم يجره وجعل
 من معها رمي على كل جنس من حياءه ويستحب الوقوف
 والادعاء عند كل جنس ورميها عن ثيابا او سبيل
 الغنم له وتوقف ذليلا عند احسن العقيدة فانه
 يستند برأيه له ويرميها عن ثيابا ولا يقف ولو
 انتهى الرمي حتى دخل مكة رجع ونادى ولو خرج
 خرج ولو خرج في الف بال استحب القضاء ولو انشأ
 جان ولا يستحب الافاقه بمعنى ايام التشريق ويجوز
 القفر في الاول وهو كذا لا عشر من ذبيحة الخيل
 التي اصبغ والشاء وان شاء في الثاني وهو الماش
 عشر ولو لم يتوفيق على الامانة الى القفر الاخير

كذا في غيرنا الشرب لثالث عشر من ثيابا الاول
 لا يقبل الا بعد الزوال ومنه رجم من ثيابا يستحب
 الامام ان يخطب ويعللهم ذلك في التكبير
 يستحب قبل اي ومن يخطب مناسك هذا الخيرة
 في الحق الى مكة لا فصل الحق لوداع البيت و
 دخول الكعبة مخصوصا بالخير ورفع معجوده
 الصلوات في زوايا الكعبة وعلى النخلة كالحرا
 والطواف بالبيت واسبغ لاهل مكة والمسجاة
 الشرب من زمزم والخروج من باب الخياطين والدعاء
 التجرد من ثياب الغنم والادعاء والصدقة بئر
 بدعهم ومن استحب التخصيب في النزول بالعرش
منه الدرس وصلى ركعتين بمكة ثم على القدر
 من المكرهات الجاوزه بمكة فالجح على الابل
 الجلالة ومنع دوابه من التمكن وان يرفع مناء

ولو جاز في ذلك لزم شاة والبر فيها طواف التنا
 فاذا دخل مكة متمتعاً كان له الخروج لا شرط
 بالخرج ولو خرج وقاد في شهره فلا يخرج وكذا للحرم
 بالخرج وخروج بحيث اذا اذنا الموقوف عدل الى غلات
 ولو خرج لا كذلك وبغاد في غير الشهر وجد عمره
 وجوبا وتجمع بالخير والاول **المستألف** الثالث في
 التذات وفي ثلثه **الاول** في الاضار والاضار
 ومن بعد العقد فاذ انبسط الاضار فصدت بغير عقد
 واحل من كل شيء وتحقق الصدق مع عدم التكرار
 الوصول الى المسكة او الموقنين بحيث لا طريق
 موضع الصدق وان كان لكن لا ثقة ولا ينفذ
 الحج الواجب مع الصدق ويثبت المندوب في
 وجوب الهدى على المندوب وقول ان شبههما الواجب
 فلا يصح التحلل الا بالهدى وبني التحلل ومثل

الحرم منه العلم

ينفذ الهدى ولو شرط حله حيث حبسه فولا
 اضطره حله لا ينفذ وقاية الاكثر اطعمان
 التحلل من غير التوقع وفي اجزاء قدر الكسبان
 غرقى التحلل فلو ان استبهما التبري والحبس
 لمعت من اصدعن مكة كالبغض في الحاج والحد
 هو الذي يبعه المرض وهو يبع هديه لو لم يكن
 ولو سأل اقتصر على قدر الكسبان ولا يحل حتى
 يبلغ حله وهو في ان كان حاجا وتكرار كان
 مغفرا فهاك قصص يحل الامر التناجس
 يحج في الفابل ان كان واجبا او يطاف غللتا
 ان كان ندبا ولو بان ان هدیه لم يذبح لم يطل
 تحله ويذبح في الفابل ومثل عينا الوجه
 لا ولو احصى فبق ثم زال العارض المحقق فان
 ادرك احدا الموقنين صح حجه وان فانا تحلل بغير

وَفِيهِ الْحُجَّانُ كَانَ وَاجِبًا وَلَا يَنْدَبَانِ الْمَعْمَرُ بَعْضُهُ
 عُمُرٌ عِنْدَ ذِي الْمَنَعِ وَفِيهِ الدَّخْلُ وَفِيهِ الْإِنْ
 لِحَضَرَتِهِ رَحِمَهُ فِي الْغَابِلِ فَإِنَّهُ هُوَ عَلَى الْأَفْئِدِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَرَّانُ شَيْعَتُ الْبُؤْسِ وَرَدَّ وَفِيهِ
 بَيْتٌ هَدَى وَالْمَوَاعِدُ الْأَشْعَارُ وَفِيهِ الْإِنْجِيلُ
 مَا يَجْنِبُهُ الْحَرَمُ وَمَا لِلْمَوَاعِدِ الْأَشْعَارُ وَفِيهِ
 حَتَّى يَبْلُغَ مَحَلَّهُ وَلَا يَلْبَسُ وَلَكِنْ يَكْفُرُ لَوَانِي مَا يَكْفُرُ لَهُ
 الْحَرَمُ اسْتَجَابَ **الثَّانِي** فِي الْقَبِيدِ وَفِيهِ الْإِنْجِيلُ
 الْحَلَلُ الْمُنْتَمِعُ وَلَا يَحْتَمِ صَيْدَ الْبُحْرِ وَمَا يَحْتَمِ بَعْضُ بَعْضٍ
 فَدَوْلَا لِلدَّجَائِحِ الْجَنَّةُ وَلَا يَأْتِي قَبْلَ الْجَنَّةِ وَالْقَهْرُ
 قَاهَتَانِ وَرَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْجَلْدُ وَلَا كَهَانُ فِي قَبْلِ
 السَّبَاعِ وَرَدَى فِيهِ لَسَدُ كَبَشٍ أَوْ الرِّبْدَةُ وَفِيهَا
 صَغُفٌ وَلَا كَهَانُ فِي قَبْلِ الرِّبْدَةِ وَفِيهَا
 قَبْلَهُ قَدْ صَدَقَ مِنْ طَعَامٍ وَفِيهِ شَرُّ الْعَنَابِ

ق

وَالذَّيَابُ وَأَخْرَجَهَا مِنْ مَكَّةَ لَا يَحْجُهَا وَأَتَمَّ حُجَّاهُمْ
 الْحَرَمُ صَيْدُ الْبُحْرِ وَفِيهِ شَيْعَتُ الْبُؤْسِ **الثَّانِي** مَا لِكُلِّ
 يَدَا عَلَى الْخَصْرِ وَفِيهِ شَيْعَتُ الْبُؤْسِ **الثَّانِي** الْعَنَابُ وَفِيهَا
 بَدَنُهَا فَانْ لِيُجِدَ فَمِنْ شَيْعَتُ الْمُبْنَةِ عَلَى الْبَنِّ وَالطَّعْمُ كُلُّ
 مَسْكُونٍ مَدَنٍ وَلَا يَلْبَسُهُ مَا زَادَ مَسْكُونٍ وَلَا مَا زَادَ
 عَزَّ قَبْلُهَا وَإِنْ لِيُجِدَ صَامٌ عَنْ كُلِّ مَسْكُونٍ يَوْمًا فَإِنْ
 عَجَزَ صَامٌ بِشَايَةِ عَشْرِ يَوْمًا **الثَّانِي** فِي عَزَّ قَبْلُهَا
 بَقَرٌ لَعْنَةُ فَإِنْ لِيُجِدَ طَعْمُ بَقَرٍ مَسْكُونٍ كَيْفَا
 كُلُّ مَسْكُونٍ مَدَنٍ وَلَوْ كَانَتْ فِيهِ الْبَقَرُ الْمَلُوفَةُ
 عَلَى قَبْلُهَا فَإِنْ لِيُجِدَ صَامٌ عَنْ مَسْكُونٍ يَوْمًا فَإِنْ عَجَزَ
 صَامٌ فَمِنْ شَيْعَتُ الْبُؤْسِ وَلَا يَلْبَسُهُ مَا زَادَ مَسْكُونٍ وَلَا مَا زَادَ
الثَّانِي الْقَطِيقُ وَفِيهَا فَإِنْ لِيُجِدَ فَمِنْ شَيْعَتُ الْبُؤْسِ
 عَلَى الْبَنِّ وَالطَّعْمُ عَشْرِ كُلِّ مَسْكُونٍ مَدَنٍ وَفِيهَا
 أَفْضَلُ عَلَيْهَا فَإِنْ لِيُجِدَ صَامٌ عَنْ كُلِّ مَسْكُونٍ يَوْمًا فَإِنْ

ل

فِي الْقَبِيدِ
 فِي الْقَبِيدِ

ل

ل

ل

ل

الاشارة

ثلاثة ايام ولا بد ان تكون الثلثة على الخبز وقيل انه
 التبريق ولا ظهر وفي التعليق لا يشاء
 وقيل لا بد من اكل الخبز **الرابع** في حين
 التعمام اذ التحرك الفرج لكل خمسة كثر فان
 لم يتحرك ارسل فخره الا بالاناء انا بعد
 فانيخ كما بعد بالبيت فان عجز طام له ايام
الخمس في نض الطامة والبيع اذ التحرك الفرج
 منقضا لغتم وفي رواية عن البيضة مخاض الغتم
 وان لم يتحرك ارسل فخره الغتم انا بعد
 فانيخ كان هديا ولو عجز كان في تلك بخل التعمام
السادس ما لا بدك لفديته وهو كل طائر يهدو
 يعيب الماء وقيل كل طائر يهدو لحمه فحمل الكاذب
 شاة وفيه من خيل الجمل وفيه جهادهم وعلى الجمل
 فيها درهم وفيه من خيل نصف درهم وخيلها

بل فسن

فان عجز عن كل بيضة
شاة فان عجز ناطعام
عشرة مساكين

كروم صبر ومارم

وهو خمسة الحمام

مثل كرمه

بزه اشرار كرمه

درهم ولو كان محملا لحم اجمع على الامران وقيل
 فلا يسل على لحم خمران لحم لحم يشتر
 ببيته علف لحامه وفيه الفطاحل فطسم
 ورعي النجرو كذلك الدراج وشبهها وفيه
 رواه درهم وفيه الصب جدي وكذلك الفتيق
 اليربوع وفيه المضف من طعام وكذلك الفتيق
 والصفوف وفيه الجردة كف من طعام وكذلك
 الفتيق يلقها عن جسد وكذا فيل في قتل
 العطاء ولو كان الجراد كثيرا قدم شاة ولو كان
 الخرمته فلا اثم ولا كفارة **واما باب الضمان**
 اما مبدا شر واما اساك واما شيب **اما المباشرة**
 فمقتل جند صمنه ولو اكله او يشامه لزمه فداء
 آخر وكذا لو اكل ما ذبح في الحبل ولو ذبح الحبل
 ولو اصابه ولو يثر فيه فلا مذنب ولو جرحه او كسر خيله

او يد وراه سويا فرج الفداء ولو جعل حاله فناء
 كامل قبل وكذا لو لم يعلم ان فرج لا قبل وكثير
 الغزال نصف قيمته وفي يديه كالالف منه وكذا
 في رجلته وفي يديه بر نصف قيمته وفي كل واحد
 ربع وفي المستضعف ولو اشترى جماعة في
 قتله لزم كل واحد فداء ولو ضرب طيرا على الارض
 فضله لزمه ثلث قيمته **وقال الشيخ** ثم قتلان
 ولو ضرب لبن ظبي لزمه دم وقبضه اللبن **فاما**
البعد فاذا احرم ومعه صيد زال عنه ملكه وحسب
 ارشاه ولو تلف قبل الارشال ضمنه ولو كان الصيد
 ثانيا عنه لم يخرج عن ملكه ولو اسكر محرم في الحبل
 فله به مثله لزم كلامه ما فداء ولو كان احدا
 محلا ضمنه المحرم وما يصيد المحرم في الحبل المحرم
 على الحبل **فاما** الشبيبة اغلوا على حمام

قرينة

مهم

يستحب الاغلا من الحمام بشاة والفرج بحمار البعير
 ولو اغلق قبل ان يرضخ الحمام يذبح والفرج نصف
 والبعض يبيع بشرط الشيخ مع الاغلا والحداد
 وقبل الاغلا حمام الحمام ولم يعد فمن كل طير شاة
 ولو غاد فمن الجميع شاة ولو عر شتان فاصلا لهما
 ضمن كل واحد فداء ولو اوقعا جماعة نارا فاحترق
 منها طائر او شبهها لزمهم فداء ولو قصد فدا ذلك
 لزم كل واحد فداء ولو ادلى على صيدا ولو غرق بكبشه
 فقتل ضمنه ومن احكام الصيد سائر **الاول** ما يلزم
 المحرم في الحبل والحل في الحرم بمنعان على المحرم
 الحرم ما يبلغ يديه **الثانية** بعض الصيد يقتله
 عمدا ونهوا وجنهما واذا انكر خطأ او اثم
 لو تكرر عمدا ففي ضمانه مائة في الثانية واثان
 اشهرهما انه لا يضرب **الثالثة** لو اشترى على نخل النعام

كتاب الحج

كتاب الحج

لحم فأكله المحرم ضمن كل بيضة بشاة وضمن الحمل عن كل
 بيضة بضاعة **والراجح** تكبيل المحرم صيدا معه
 بملك ما ليس معه **والراجح** لا يضطر إلى كل صيد وميته
 في روايتان اشبه بها يأكل الصيد ويبعده ويقتل
 ان لم يكنه الفداء اكل بيته **والراجح** اذا كان ملكا
 ففداءه للمالك وان لم يكن ملكا فصدقه به وجسام
 الحرم ولا يشترى بفسقه علف الحامة **الراجح** ما يلزم
 بتدبيره ويخرج بهي ان كان طاجا ولو كان مغنما فبكره
الراجح من اصاب صيدا فداءه بشاة فان لم يجد اطعم
 عشرة مساكين فان عجز صام ثلثه ايام في الحج
 ويخرج بهذا البيا صيدا الحرم وهو يدينه بزبد
 من قبل فيه صيدا ضفته ولو كان محلا وهل يحرم
 هو يرمي الحرم لاسمه لكرهه ولو اصابه فدخل الحرم
 وفاته لا يضمن على المهر الزوايين ويكره الصيد

بريد على ما في المتن
 من اصابه

البريد والحرم ولا يشترى الصدفه بغير لو كسر منه
 او ضا عينه والصيد المربوط في الجوارح الحرم
 لو دخل الحرم وبضمير الحمل ولو دخل الصيد من الحرم
 في الحمل وكذا لو راه من الحمل ففاته في الحرم ولو
 كان الصيد على غصن في الحمل او اصابه في الحرم
 ضفته للمالك ولو دخل الحرم صيدا وجعل ارساه
 واخلف في يده ضفته وكذا لو خرج فلف قبل ان
 ولو كان طابرا مفصلا حفظه حتى يكمل ريشه
 ثم ارساه وفي خرير خام الحرم في الحمل ريشه
 الكرايه ومن نفد ريشه من خام الحرم فبطل صيدها
 بذلك اليد ولا يخرج من الصيد من الحرم منه وكذا
 باليد في الحمل في الحمل وهل يملك الحمل صيدا
 الحرم الا يشبه ان يملك ويحب انسال ما يكون معه
الثالث في اشارة الحظوظات وهو شدة الاستيفاء

بالنساء فمن جامع هذه قبل الحد لم يفتن قبله
 وبراءة ما طاب بالخير ثم اتم حجه ولم يده يدنه
 الحج من فبالفرضها كان حجة او قلا ومثل ذلك ايقظ
 قبل ان يجمع والاولى من ثمة وقيل الاولى فاستدرك
 الثانية فوضه والاول هو الموقوف ولو اكرهها وه
 محرمة قبلها الكفاية ولا حج عليها الا بالاولى
 لزمها ما لم يزل به ولم يحل عنها كفارة وعليها ما لا يفر
 اذ اوصلها من غير الخطية حتى يفض المساسك و
 ان لا يجتلاوا الا مع ثالث ولو كان ذلك بعد الوضوء
 بالمشعر لم يلزم الحج من فبالوجوه يبدنه ولو اتمنى
 بين ان يترك المبدئ نه حيت ونه رواية الحج من فبال
 ولو جامع امته المحرم بها ذمه محلا من مبدئ او يقبض
 او شاء ولو كان معذرا فشاء او صيام ثلثة ايام ولو جامع
 قبل طواف الزمان لن يبدنه فان حجه ففقره او شأ

معصرا

ولو طواف من طواف النساء بحسنه انشوا طم واقع
 ليلزم الكفارة وان طوافه وقيل يكفي في الكفارة
 ان تصف ولو عفا الحزم لحرم على امرأة ودخل فله
 كل واحد كفارة وكذا لو كان الكفارة مفعلا على ما
 ساءه ومن جامع في اخرام العشرة قبل التسعة فله
 بدنة وكفارة العشرة ولو اتمنى بظنه الى غير اهله فبدنه
 ان كان مورا وبقرة ان كان متوسطا وشا ان
 كان معرا ولو نظر الى الزلزلة لم يلزم شي الا ان ينظر اليها
 بشهوة فيمنع فببدنه فلو سها بشهوة فشاء ان يفر
 لم يلزم ولو فها بشهوة كان عليه جزو وكذا لو
 عن ملاجئة ولو كان عن تسامع على جامع او جامع
 الى كالم امرأة من غير نظر لم يلزم شي والطيب يلزم
 بانتمى له شاة صبغا واطلاق بخور او في الطعام
 ولا بأس بخلاف الكعبة فان ما ربه الرغفران والقم

اهله

في كل واحد من طعام ونحوه يدب فيه وجب شاة اذا كان
 واحد في مجلس ولو كان كل واحد منهما في مجلس فاما ان
 افاء مفت في العلم فادعى ظهره صلى الله عليه وآله
 والمخط يلزم به دم ولو اضمن ولو ليس بدمه ونكاح
 وحلوا الشعر فيه شاة او طعام شاة ساكن لكل
 ساكن مكان او عشرين لكل ساكن من اوصاف ثلث
 ايام مختلدا ومضطرا وفيه تنف الا يطبخ شاة في
 احدها الطعام تلك ساكن ولو لم يصب منه او اسه
 من فسطح شعر تصدق بكف من طعام ولو كان
 الوصى للصلوة فلا كفارة والتطليل في باب
 شاة وكذلك نفي الراس ولو بالطين او الارض
 او حبل ما يستره ويجعل له ولا كفارة فيما دون
 الثلث صادقا وفي الثلث شاة وفي المرأة كذا
 شاة وفي المرتين بقر وفي الثلث بدنة وقبل

٤٨ في الدهن الطيب شاة وكذا قبل في فلع الضرس
 ثلث **الاول** في فلع شحم من الحرم الا ان عمدا ما شئ
 سواء كان اصله من الحرم او فلعها وقبلها فبقر **الثاني**
 وقبل في الصقر شاة وفي الكبر في بقر **الثاني**
 لو تكدر الوطى تكدرت الكفارة ولو تكدر القبلان
 اتخذ المجلس لم يتكدر وكذا لو تكدر الطيب وتكدر
 اخلافا لمجلس **الثاني** اذا اكل الحرم او لم يمسح به
 لزمه شاة ويسقط الكفارة عن التمسك بها
 في هذه الصيد **كتاب الحج** **الاول** في
 سورته **الاول** من جرحه عليه وهو من على شئ
 شوطا تسعة الباقع والقفل والجرح والذكورة
 وان لا يكون لها ولا مفعدا ولا اعى ولا مضايح
 عنه ولما يجب مع وجوب الامام العادل له نصيبه
 لذلك ودعاء الله ولا يجوز مع الجائر ان يدم

المسلمين من يحيى نفسه على تبعة الاسلام او يكون
 قوم ويغشاهم عدو فيفسد ما قد دفع عن نفسه في الدنيا
 لا يفتقر الجاهل من غير تبعة وقد روى على الامام
 فوجب وجوبه اليهم بالانحاج اليه القاتل وان
 استثنى مع الكفر فجاز ايضا والمرابطة ارضا
 لحفظ النفس وهي مستحقة ولو كان الامام مفقودا
 لا يملك الا بغير جهاذ ابل حفظا واخلاما ولم يجر
 ان يربط في متعالك ولو نزل بالمرابطة وجب
 وجوب الامام وضده وكذا لو نزل ان يصرف شيئا
 الى المرابطة فان لم يتدبره ظاهرا او لم يخف
 الشعة ولا يجوز صرف ذلك في غير ما من وجوب
 اليه على الاية وكذا من اخذ من غير تبعة المرابطة
 له لا يجب عليه اعادته عليه وان وجد وجاز له
 المرابطة او وجبت **النظر الثاني** فمن يجب جهاذ

سجد

وهو **الثالث الاول** البغاة فيقال من خرج
 امام طاعا اذا دعي اليه فهو او من تبعة الناس
 عن كبره وكيفضاضام من في غي ما لم يثبت له
 الامام على التعيين والفرار في حربهم كالفرار في
 حرب المشركين ويجب مضابهم حتى يفتوا او يلبوا
 ومن كان كافر اجترأ على جرحه ويبيع مدبره
 فقتل اسير ومن لا فله انفس على نفسه فلا
 يذوق على جرحه ولا يبيع مدبره ولا يقتل
 ولا يشترى ذريته ولا نساؤه ولا يؤخذ من
 اهل بيته العسكر وهل يؤخذ ما حواه العسكر
 كما يفعل في قولان اظهرهما الجواز ويشتم كما في قول
 اهل الحرب **الثاني** اهل الكفار والنجس
 يؤخذ الجزية منه ويكفيها وشرايط الذمة وفيه
 من اليهود والنصارى ومن لم يشبه كتابهم والنجس

هو لاء كما
يقال مع

ويقال ان اهل الحرجة حتى ينفذوا بشرائط الذمة
فهناك يقررون على عقد من ولا يؤخذ الجزية
من الصبيان والجانين والنساء والبله والمجذومين
على الاظهر ومن بلغ سنهم لم يمسكوا ولا يؤخذوا
الشرايط فان اشنع صار خيرا لا فدا ان لا يؤخذ
الجزية فانه انبى بالصغار وكان على عليم يخذ
من العتق ما يشاء وان يعجز دمه ما ومن المنوط
وصيرت رها ومن العتق رها فخر رها لا فدا
لا زما المصلحة لا تؤخذ الجزية على الرقيق
الارض وفي جواز الجمع فلو كان استبهما الجحان
واذا اسلم الذمي قبل الجول سقطت الجزية ولو كان
بعده وقبل الكراهة فلو كان استبهما استغنى
فقد خد من تركه فومات بعد الجول ذيبا **واما الشر**
لخسنة فيقول الجزية وان لا يؤخذ من المسلمين

بما انهم او الترفه لاسما لغيره وان لا ينظر في الجوارح
كسر الجحش والتمار وكناخ الحمار وان لا يؤخذوا
كيسة ولا يضربوا نوقا وان يجري عليهم احكام
الاسلام **ويجب** بذلك الجحش الكاثير والمساكين
والساكنين ولا يجوز استيفاء البيوع والكتايب في
بلاد الاسلام وتزال لو استحدثت ولا باس بما كان
حاريا قبل الفتح وما اخذوه في ارض الصلح ويجوز
رسمها ولا يعيولوا الذمي بنيه انه فوفى المسلم وبغير
ما ابتاع من مسلم على حالة ولو انهم لم يعمل به
ولا يجوز لاحدهم دخولا المسجد الحرام ولا غيره ولو اد
لا المسلم مستلثان **الاول** يجوز اخذ الجزية من
اثنان المحرمات كالعشي **الثاني** يستحق الجزية
من فام مقام المهاجرين في الذمة عن الاسلام
المسلمين **الثالث** من لم يلق حكاك في بيته فبقال

يليه الامع اختصار الابعده بالخط ولا يبدى
 الابعده الدعوى الى الاسلام فان امتنعوا حال
 جهادهم ويختص بدعائهم الامام او من ياتى من ينفذ
 الدعوى عن قول بها وعرفها وان اقيمت الحسنة
 المسلمة جاز لكن لا يجوز لها الا الامام او من ياتى
 له ويقيم الواحد من المسلمين للواحد يضيء دما
 على الجماعة ولو كان ادهونه من دخل شبهة الاما
 فهو من حتى يردوا الى ضامته ولو اسندتم
 لانهم فظن انهم اذ موافق دخل وجب العادة الى
 نظرا الى التسمية ولا يجوز الفرار اذا كان العدة
 على الضعف او اقل لا يخوف او يفتقر الى موافق
 عليه الظن العطب على الاظهر ولو كان اكثر
 جاز ويجوز الحاربة بكل ما يرتجى به الفتح كهدم
 الحصون وهدم المياقي ولا يضمن ما يثلف بذلك

تفكر

المسلمين بينهم وبينهم بالفداء التناز ويحرم بالفداء
 المستعذر ومن لم يكن ولا من سوا الصبيان والمجانين
 والنساء ولا يمكن الفتح لا قبلهم جاز وكذا القسما
 ولا يشارى من المسلمين ولا دينه ولا الكفارة قوله
 ولا يقتل سائرهم ولو عاون الامع الاضطراب
 ويحرم القتل باهل الحرب والعين بقاها ولو كان
 وفيما نزلت اشهر الحوم من لا يرى لها حرم
 عن ربي خربها ويكره القتل قبل الزوال والشيء
 وان يعرف الدابة والمباني بين الصنفين يفرق
 الامام **السطر** في التواضع وهي اربعة **الاول** في فئمة
 التي يخرجها ما شره الامام او لا كما يجاميل
 ثم بما يحتاج اليه كالفهم كاجز الحافظ والدا
 وما يرضخ لمن لا فئمة له كالنساء والكفار يخرج
 الحق فيقسم المباشرة بين المغانلة ومن خص القتل

وان لم ينفذ الحق في القتل ولو ولد بعد الجلاء
 قبل الفسخ وكذا من يلحق بهم للحد للمراجل منهم
 والنفارين ثمان وقيل للنفارين ثلثة ولو كان معه
 افراس لم يلحق بغيره واما ما زاد وكذا يقسم لو اناوا
 في الشتر وان استغنوا عن الغنم ولا يقيم الغنم
 ويكون بلكما في الغنم كالترجل ولا يخيار بين
 فارسا عند الجلاء لا بدخول المعركة والنجش بشارته
 سترته ولا يشاركتها عسكر الكد وصلاح التبريد
 عليه واذا اخرج من ثلث المساجد بان لم ياعلم
 اذا استغفره ولا يقيد طهره في الغنم ولو
 غنم المشركون اموال المسلمين وقد ارضعهم ارضع
 لم يدخل في الغنم ولو عرفت بعد الفسخ فلو كان
 رد ما على المالك ويرجع الغنم على الامام
 مع المخرج ولا يفسد الغنم **الثاني** في المصارف

ولا مات منهم ولا اطفال شيرتون ولا يقتلون ولا
 انكبتة الطفل البالغ احبته بالاشاء والكفر
 الملعون يحل يقتلونه حتى ان اخذوا الحرب
 فانيعة ما اشد ليلوا والامام محب من ضرب اعنانهم
 وقطع ايدهم وارجلهم من خلاف ومن كره لغيره
 فان اخذوا بعد انقضائها لم يقتلوا وكانوا يحل
 بين المقاتلة والامام ولا يشر فان لا يفسد هذا
 الحوكم لو اسلموا ولا يفسد الاستسراة
 المني ولا بعد الامام له ويجوز ان يصير على القتل
 ولا يجوز في الحرق ويجوز في المسلم ولو اسلموا
 قبل يوازي من كان كمشا كما امر النبي صلى الله عليه
 واله في قتل الذرية وحكم الطفل حكم ابويه فان اسلموا
 او اسلم احد هما الحق بحكمه ولو اسلم حرق في
 الذرار ان يربح حن دمه وما له مما ينقله ومن العباد

بغيره من ارضهم
 بغيره من ارضهم
 بغيره من ارضهم

ن الامام

بغيره من ارضهم
 بغيره من ارضهم
 بغيره من ارضهم

والأرضين والجن به وإن الأضلاع ولم اسلام عبدة
دار الخوف قبل مولا ملك نفسه ونفسه اشتراط
خروج نرد والمروى التلخيص **الشيء** فيكم
الأرضين كل أرض تحت خنوم وكانت نجاة فوق
للمسلمين كافة فالاعوانة في الجلالة لا يتأخر
ولا توقف ولا توجب ولا منك على الخصم **الشيء**
فيها إلى الامام بصرف خاصاتها المصالح
كانت موانع قبل الفتح من الامام لا ينصرف فيه
الابادة وكل أرض تحت صلحا على ان الأرض
والجزيرة فيها فهي لا يراها وتحت الضيق فيها
لواضعها المسالك صح وانفق ما عليها من الخبز
الذي من التبايع ولما سلم سقط ما على أرضه أيضا
لا يخرج منه ولو من ملك الأرضين للمسلمين كانت
كالمنقوصة خنوم والجن به على فامه وكل

اسلم اهلها طوعا وهي لهم فليس عليهم سوا الله
في خاصاتها متمايجه فيه الزكوة وكل أرض ترك
اهلها عمارتها فلا امام تسليمها إلى غيرهم
وعلى طسها لا يراها وكل أرض موانع سبق اليها
سابق فاجبها فهو الحق بها وإن كان لها ملك
فعلى طسها له **الراجح** الامار بالمعروف والنهي عن
المنكر وهذا واجبا على الأيمان في شبه
القولين والامر بالواجب واجب وبالمنكر نهي
النهي عن المنكر واجب ولا يجب احدهما الا
شروط امر بجه العلم بان ما يامر به معروف وما ينهى
عنه منكر وان يجوز تأخير الامكان وان لا يظهروا
امانة الأفلح وان لا يكون فيه مشقة ويكون القلب
ثم باللسان واليد ولا يغفل الا اذا يرجع **الشيء**
ولو لا باطها ان الكاهنة افصح ولو كان يقع من

الاشغال

اعراض ولوليه ثم انقل الى اللسان ولوليه ثم
 الاباب كما لضربا زاما لواقف ثم الى البحر او
 القفل ليخرج الاماكن الامام وكذا السجود وكذا
 تيقن هذا الامام او من نصبه وقيل يعلم الرجل
 السجود على وجهه وقوله وكذا قيل يعلم القضاة
 السجود في زمان الغيبة اذا استوا ويحج على
 الناس ساعدهم ولو اضطرر الجاهل انشا الى ان
 حذبان ما لم يحكم قلا حرا فلا تقيد في ولو اكرهه
 على القضاء اجهد في تنفيذ الاحكام على الوجه المشي
 ما استطاع فان اضطرر عمل بالتقيت ما لم يكن فلا
كتاب النجاة وفيه فصول ثمانية
 فيما يجب به الختم من افواج **فصل اول** الايمان الخمسة
 كالتوبة والامانة والصدق والميتة والهدى والبر
 والايوان مما لا يترك له وميل بالمنع من الاموال **فصل**

الاول خاصة والخبر بالكلية عن اكل الصيد في
 كلب الماشية والحياطة والزرع ولان ما لم يات
 عدا الذين لقائهم الا شربا ولا بيعا ولا شربا
 يذاب من محرم الميتة واليهما **الثاني** الا لا يخرج
 كالقوة والقطيل والتمرة وهيكل العبادة الميتة
 كالصنم والصلب ولا تلتف لهما الزينة ولا تطرح
الثالث ما يقصد به المساعدة على الختم كبيع السلاح
 لاعداء المسلمين في ما لا يخرج في ميل مطلقا واجازة المشركين
 والحجرات المحرمات وتبيع الحب ليعمل عمل والخبث لعمل
 صنما او يكره بيعه من يجهل **الرابع** ما لا يقع به المسوخ
 بنية كانت كالدب والتمرة او يجزى كالجوز والثلج او يزرع
 وكذا الضيق والظلمة ولا يابن مبيع الطير والحرث
 والصيد ولا يقصد به البيع ولان اشبه ما اشبه
الخامس احوال المحرمات كعمل الصور المحبسة والقضاء

فيها تحت السماء

قاله
ع

علا المغيثه لرفعها الخراسان فادفع بالباطل وادفع
عليها الرجال والتمسح بالباطل فادفع بالحق فادفع
المؤمنين وحفظ كتب الفضائل ونسخها لغير الغرض
لهم الحق واليكها نه والاضافة والشفعة والفران
والغرض بالحق في تدبير المسارطة ولا بأس بكتبها
مع عدمه وتزوير الرجل بما يحرم عليه وفيه من المسارطة
والمصاحف والمغون على النظائر وقبحه الرئاسة
الساكن الاجرة على العند والواجب من نصيب الامانة
وتكفيهم وتعلمهم ودفعهم قاله في الحكم ولا يخرج
على الصلوة بالناس والفضاء ولا بأس بالزمن من حيث
المسال وكذا على الاذان ولا بأس بالاجرة على عمل الكساح
والكرو اما لاضافته الى المحرم غالباً كما لضرورة
بيع الاكفان والطعام والرقوق والصلوات والذبا
وبيع ما يكون من اسلح لا يصل الكفر كالحقير والذبح

الله

الله

كتاب الجمل

٧٥

وقاما الضعيفة كالحج كره والجحامة اذا شرط وضرب الفل
لا بأس بالتمسح ان وحفظ الجوارح وقاما لنظر البشعة
ككتب الصبيان ومن لا يجنب الحرام ومن المكره
على القرآن ونسخه وكتب الغابلة مع الشرط ولا
يه لو تجرد ولا بأس بالجرع تعليم الحكم ولا اذ في كبر
الاكثاريات شياء اخر ثاني ان شاء الله سبحانه
الاول من خلق ما يشهد في الخراسان اما يعرفه
الالهية **الثانية** لا بأس ببيع عظام القيتل واخذ
الامشاط منها **الثالثة** يجوز ان يستخرج من السلطان
الجبارين ياخذ باسم المفساة واسم الزكوة من شدة
جورهم وان لم يكن مستحقاً لها **الرابعة** لو طبع
نار كبريت في الخواصج وكان منهم فادفع منه
الابادة على الاصح ولو اعطى عينا له جاز ان اكلها
بالصفه ولو عين له ليخاورد **الخامسة** جاز ان تقام

تعليم

وبها عيب لها

الله

محرمه ان عملت فيهنها ولا في خلافها **الكتاب الاول**
 على اعداد الجائز في وقتها وحيث وقع الجائز محرمه لا
 مع الخوف نعم ولو تغير المخلص من المشايخ والتمكين
 الاثر بالمعروف والتمني عن المكمل استحق ولو كان لا
 مع ذلك اجازة مع العترة وتنفذ لهم ولو كان
 حرمه الا انه القتل المسلم **الفصل الثاني** في البيع
 اذ به اما البيع وهو لا يجازى في قبول اللذان
 يتقبل بهما العز المسلمة من المالكين غير يعين
 مستند وليس شرط **الاول** يشترط ان المتعاقدين
 كمال العقل والاختيار وان يكون البائع مالكا
 او وليا كالاجل والجدلان والحاكم وامرته او حق او
 وكيله ولو باع العترة ففقد ان استبهم ما وقره
 لوجان ولو باع ما لا يملكه مالكا كالحرة وصدا
 الايمان والمختار من الدين ان لا ينفذ ولو بيع

واحد

٧٢

ما يملك وما لا يملك في عقد كعقده وعقده غير صحيح
 في عقد ووقفنا الاخر على الاجازة اما الوياح العقد
 او المحر او الشاه والختن برجع فيهما يملك ويطل
 الاخر فيقولان تويعوم احدهما ويسقط من الثمن
 ما قابل الفاسد **الثاني** الكيل او الوزن او العدد
 فلو بيع ما يكيل او يوزن او يعد لا كذلك بطل ولو
 بعث الوزن او العدد احدهما يكيل واحد بحسابه ولا
 يكفي مشاهدة الصبي ولا المكيال المجقول ولا
 ابيساع من خيط مشاع بالنسبة من معلوم
 او اختلف اجزاء **الثالث** لا يباع العين الخاصة
 الا مع المشاهدة او الوصف ولو كان المراء طعنها
 او يبيعها فلا يبد من اختيارها اذا يقضيه ولو
 بيع ولم يخبر بقولان استبهم الجواز وله التجار
 لخرج مقيما وتغير الاثر بعد الاحداث في قوله

الخبارة الى افسادها كما يجوز ان يقطع جازفة
 يثبت الاكاذيب يخرج معنا الا انه ويرجع
 ان لوكر المكسورة فمذوكذا يجوز بيع المسك في
 قاره وان لم يقف ولا يجوز بيع سعة الاجام للحم
 وان ضم اليه الفضة على الاصح وكذا الدين في
 الفصح ولو ضم اليها يملك منه وكذا اصلها فتم مع ما
 في بطونها وكذا كل واحد منهما منفردا وكذا ما يملكه الفحل
 وكذا ما يضرها اقتصادا يشبهه **الراجح** تغذي
 التمر وجنبه فلو اشترى بكم احداهما فالحكم باطل
 ويضم المشتري ثمن المبيع مع قبضه ونقصانه
 وكذا في كل ابتاع فاسيد ورد عليه اياه بفعله
 الكنتفة والكتب مع على الاشبه فاذا اطلق التقد
 اضروا الى نقد البكر وان عثر فقد انتم وكذا لما
 فقد التمر فالقول فلا البائع مع يمينه ان كان

فالبائع

السنن

فائما وقول المشتري مع يمينه ان كان ثالثا
 ويوضع لظروفا **المسألة** ولو لم يها هو عا د لا ما يريد
المسألة المندرة على تسليمه فلو باع الابن منفردا
 ليضع ويضع لو ضم اليه شيئا **واما** الاكاذيب التي
 اتفق فيها والتسوية بين المشتريين والا فالدين
 المشتري والشهادا فاما المتكبر عند البيع فان
 ياخذنا قصا ويعطى باجحا والمكر ومذبح البائع
 زم المشتري والخلع والمبيع في موضع يمينه
 القيت في البيع على المؤمن الاتع الضرورة وعلى من
 بالاشنان والشوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
 ويحول المتوفى ولا يباعه الامين وقد اختلفوا
 ولا كراهة والتفرض الكيل والوزن اذا المحسن في
 الاستحطاط بعد التصفة وان يادد وقت
 التدا ويحول في سؤم اخيه وان يوكل الخا

قد تم على الياضي وثلاثي اركان وحسن اربعة فرائض فادونه
 ويثبت الخياران ثبوت العين والزيادة في المستعنة
 على طاعة البائع وهو التجزؤ والايجكار وهو غير صحيح
 وقبل مجرم فاما ان يكون في الخطأ والشعير والتمري
 التزييب والسحق وقبل في المسح وتحتفل الكراهية
 اذ المستفاد من الزيادة الثمن ولم يوجد بايع ومثل ان
 يستغيبه في الخصص اربعين يوما وفي العتاة ثلثة
 ويحين بالحق كذا البيع وهل يغير عليه لا يصح **التعبد**
الثالث في الخيار والنظر في امثاله واحكامه
 امثاله سبعة **الاول** خيار المجلس هو ثابت للبايعين
 كل بيع كذا يشترط في سقوطه ما لم يقترن **الثاني**
 خيار المجلس وهو ان يام المشتري بمناصدة على بيع
 ويشترط لو شرط سقوطه او اسقط المشتري بعد
 العقد والمصرف في المشتري سواء كان مقصرا او لا

كالبيع او غير ذلك كالمصته والمهر فمثل الفضل
الثالث خيار الشرط وهو محسب ما يشترط ولا بد
 ان تكون مدة مضبوطة ولو كانت محالة لم يكن
 كعدم الحاجة والخبرة وادراك الثمرات ويجوز
 اشتراط مدة يرد فيها البائع الثمن ويمنع المبيع
 فلو انقضت ولم يرد لم يرد المبيع ولو انقضت المدة
 فلف من المشتري وكذا لو حصل له ماء كان له **الاربع**
 خيار العتق مع ثبوته وقت العقد بملائيته
 فاما خيار جبهالة المبيعون ثبت في الخيار وفي الفسخ
 الاختصاص **الخامس** من باع ولو يفيض الثمن ولا يملك المبيع
 ولا اشتراط التأخير في البيع لازم ثلثة وقع نقضا
 ببيع الخيار للبائع فان تلف **سادس** المضطرب
 في الثلثة من المشتري وبعد ما من البائع والوجه
 ثلثة من البائع في الخيارين لان التقدير في المشتري

لو ان شري ما يقصد بقوله ففي رواه بغير البيع
 البطلان فان لو ان شري بالشر فلا بيع **السادس** خيار
 الرقبة وهو ثبت في بيع الاجناس الخاصة من غير
 شاهد ولا يصح حتى يذكر الجنس والوصف فان
 كان موصفا للزم ولا كان للمشتري الرد وكذا لو لم يرد
 البائع واشترى بالوصف كان الخيار للبائع وكان
 بخلاف الصفه وسيا نخيل را لعتان شاء الله تعالى
واما الاحكام فبالمقابل **الخيار** المجلس يختص
 بالبيع دون غيره **الثاني** الموقوف ينقطع خياره
الثالث الخيار يزول من شرطه كان الاثر بالاحكام
الرابع المبيع يملك بالتعقد ويملك به وانقضاء
 الخيار وانه اذا كان الخيار للمشتري جاز له التصرف وان
 لم يوجب البيع على نفسه **الخامس** اذا تلف المبيع
 قبضه فهو بمنزلة بايعه وكذا بعد قبضه وقبل انقضاء

خيار المشتري ما لم يفرط ولو تلفت بعد ذلك كان
 من المشتري **السادس** لو اشترى ضيعة راي
 بعضها ووصف لها بربها كان له الخيار فيها جميع
 اذا لم يكن على الموصف **الفصل الرابع** في الخيار
 البيع وهي **اولا** التقيد والتسليم لمشايع
 مطلقا فالتسليم ان كان لغيره بغير شرط ولو شرط
 التسليم مع تعيين المدة صح ولو لم يعين بطل
 كذا لو عيّن اجلا محظا كعدم الغزاة وكذا لو
 بكذا انقضاء وبكذا تسليمه ولو زاد لغيره اثنان
 تسليمه كذا لو كان اجلين بطل ويصح ان يبيع
 باءه تسليمه قبل الاجل بزيادة وفضلان بغير
 وعين حاله من اجل ان اداء المشتري شرط ذلك ولو
 فابتاعه من المشتري بغير جنس الشر او بغيره من غير
 زيادة ولا نقصان صح ولو زاد عن الشر او نقص

خامسة

فاما بيان اسمها الجواز فلا يمنع التمسك من المصلحة
 وان طلب الوترع بالذبح لم يجب للبعض ولو حلت
 فذبح وجب للبعض ولو امتنع البائع فذلك من
 غير فخر من المبادىء فذلك من البائع وكذا في من
 البائع لو باع مسلما ومن اشباع باعيل وباع من بركة
 فليخرج من المستحب بالاجل ولو لم يخرج كان المستحب
 الرد او الامسالك بالتمسك لا فائدة ردوا المستحب
 من اجل شدة **مسألة** **قوله** اذا باع من اجله فليفت
 الرجح الى المستحب ولو ثبت الى المال ففقدان اجتهاد
 الكراهية **القائمة** من اشترى شقة صنفه
 لم يخرج بيع بعضها لم يخرج سواء فوسها او بطلانها
 وباع خيارها ولو اخبر بذلك جاز ان يخرج من غير
 ولو قدم على الدال ساعا ولم يوافق به البيع حله
 لا ان ايد او شارك في او جعل نفسه منسقا والدال

في

الزايدة او شارك في او جعل نفسه منسقا والدال
 الزايدة لم يخرج مع ذلك من اجله ويجوز لو اجبر بالقوة
 كما قلنا في قوله فيكون كذلك لان الاجرة والها
 للتمسك سواء كان المتاجر دحاة او الدال لا يتأثر
 ومن لا يجاب من **قوله** **قوله** فيما يدخل في البيع
 من اشباع ارضا لم يدخل تخلها ولا يخرجها الا ان يخط
 ويكف فوايه اذا اشباع لارض يحدوها وما اخلو
 عليه بنايها فلم يجمع ما فيها ولو اشباع **قوله** محل
 فاعلى لا يستل الا ان يشهد العادة لا اخلوا ولا
 ولو باع تخلها موبرا فالتمسك للبائع الا ان يشترط
 وكذلك لو باع شجرة مثمرة او دابة طامدة على ظهرها
 ولو لم يبرر التخل فالتمسك للمستحب **قوله** في البهائم
 اطلاق العنقد يقتضي تسليم المبيع والتمسك في
 البهائم والخيل لا يفتل كالعقار وكذلك في

اذا اصر

في ان سار

ينقل ويقلد في الفضايق مساكن باليد و
 الجواز هو فضله ويجوز تسليم البيع متى ما
 فيساع مقلد البيع اذا لم يملكه فليس يبيع ما لا يبيع
 ويحكم فينا بكمال اموالهم وفيما كذا الكراهية والظلم
 فيلزم جرمه في رد ابله لاجل حق يبيعه الا ان
 المشتري ولو قبض المكيل فادعى غشاً به فان حصر غشياً
 فالقول قول البائع مع يمينه وكذا القول في
 المورور والمعدن والمزروع **البائع** في القموط
 يصح فيها ما كان سامعاً اذا خلا تحت المنة وكذا
 القوم فلا يجوز ان شرط في المنة ويبيع الزرع على
 ان يصير سبيلاً لا يستره بشرط يمينه **والمعدن**
 لا يبيع بل يوزن البائع ابناً الى المنة وكذا
 المتمر ما لم يشرط الا ان الذي يشرطه
 العتق والمندس والكتابة ولو اشترط ان

وان لم يحضر والقول
 قوله مع يمينه

لا يفتن في الاطلا الآمنة مثل بطل الشرط
 البائع ولو شرط الامانة لا يبيع ولا يفتن فالقول
 الجواز ولو باع ارضاً جرباً فاعيننا فقضت المنة
 الجازية من الفسخ ولا منضاً بالشرط في رد ابله ان
 يفتن او يبيع كبيع بخصها من المتمر وفي رد ابله
 ان كان للبائع ارض بجنت تلك الارض لم يبيع
 ان فدية منها ويجوز ان يبيع مختلف من صفقة
 وان يجمع بين سلف وبيع **النجاشي** في العيب
 ما كان زائداً عن الخلقة كصلية او ناقصة او
 اطلاق العطف فيصحق التسليمه فلو طهر عيب
 سائر شجر المشتري من الرق ولا يبيش ولا حشيرة
 للبائع وسقط الرق بالبراءة من العيب ولو
 اطلق لا يبايعه قبل العطف وبالرضا به بعد
 يخلو عيب عند واحد اثر في المبيع عند الآخر

الأدب والتمتع النافل وكان قبل العلم
 بالمعيب وأنا الأرض فيسقط بذلك أول دون
 من غير أن يجوز بيع المعيب وإن لم يذكر عيبه
 ذكره مفضلاً أفضل ولو باع شيئاً مختصاً
 حقيقة وظاهر المعيب في البعض فليس له رد المعيب
 منقوذاً ولو رد الجميع أو الأرض ولو اشترى شيئاً ضيقه
 فلهما الرد بالمعيب أو الأرض وليس أحدهما الآخر
 بالرد على أنهما في الوطئ متين الرد المأمور
 الجدل ويرد معها نصف عشر قيمتها وهذا ما لا
سأرى القصة قد ليس ثبت بما جازا الرد
 يرد معها مثل ثمنها أو قيمتها مع العتد وقبل
 صالح من الثالث الثاني الثالث الثاني الثالث
 شرط البيع أو ثبت سبق الشئ به كان الرد
 لو لم يشأ القدر فلا رد لأن ذلك قد عيب من

لئلا يبيع زابداً أو ناقصاً

المسألة لا رد العيب إلا باق الحادث عنه
 ويرد بكساف الرابعة لو اشترى أمراً لا يخص
 في سنة أو سنة واحدة أو مثلاً لا يخص فله الرد
 ذلك لا يكون إلا لعيب الخامسة لا رد البزور
 الزيت بما يوجد في مثل المشال المعشاة فمخرج
 عن العادة جاز رده إذا لم يعلم السادسة لو اشترى
 من الثمن من المعيب ولا يثبت له الرد ولو كان
 مع مبيع السابعة لو اشترى المشتري بغير علم
 ولا يثبت له الرد ولو اشترى مع مبيع ما لم يكن
 هناك من يثبت له حاله شهد لأحدهما الثامنة يقوم
 البائع بجميعاً ومعيبة أو يرجع المشتري على البائع
 بغيره ذلك من القدر الذي خلف أهل الخبرة يرجع
 القيمة أو على الثامنة لو مدد العيب بعد
 العتد وقبل الفحص كان للمشتري الرد وفيه رد

فوالان اشبهت ههنا الشبه وكذا لو فرض المشي
 بعضا وحدته في الميانه كان الحكم ثابتا ايضا
 يفيض **الفصل الخامس** في الزمان وغيره يعلم
 من الشرع حتى ان القدم منه اعظم من سبب غيره
 بزمان محرم ويثبت في كل كمال وموزون في الحقيقة
 وضابط المحسن ايضا وله اسم خاص كالخطه
 بالخطه ولا بد بالضرورة بشرط في جميع المشايخ
 المشايخ في الكثر فلو بيع من يادهم نقدا
 ونسيئته وبصح مضافا وبما يدعيه يحرم نسبة
 ويجعل عادة التي بات مع العلم بالخبر فان جهل بها
 وعرف الزمان بصدق وان عرفه وجعل الزمان
 عليه وان من جهل بالمال وجعل المال في الزمان
 ضد نفسه وان جهل بالخبر كما لا نهان وان
 اشغف ليعاين المرء في زمانه فاضل نقدا وفي

الشبه فوالان اشبهت ههنا الكراهة والخطه
 الشبه من واحد وكذا ما يكون منهما كالسوق
 الدق والخبز والتمر الخفل وما يعمل منها
 وكذا ثمره الكبريم وما يكون منه والحكم بالبعد
 للجهل في الاختلاف وما يستخرج من الدين
 غير واحد وكذلك ثمره ما يتبع ما يستخرج
 منه وما لا يجل ولا وزن في قليس يريه كالنوب
 بالخير والعبد بالعبد وفي النسبة خلاف
 الامانة الكراهة في ثمن الزمان في المدة
 اشبهت الانفاق ولو بيع شيء بجل او وزنا وفي
 بلد جرم فلكل بلد حكمه وفي بيع يعلب بخبر
 التفاضل وفي بيع الرطب بالبر وبان اشهر
 اشنع وهل يصح العلة في غيره كالزبد والعين
 المسير الرطب لا يشبه ولا يثبت الزمان في الدلالة

فلا من التزج والمزجته ولا من المتكسول في الما
 ولا من المسلم والخوف في كل بيت بين وبين
 الذي في روايات ان اشهرهما ان يبعث وبيع
 القوي بالقران ولو فاضلا ويكن بيع المحبون
 بالتحمد ولو ثانيا لا وقد يخلص من الرجا بان يخل
 مع الكنايس تباع من غير حبه مثل درهم ومد
 من مزيد في ابيع احدهم اسلف لصاحبه شيئا
 الاخرى بدلت الثمن من هذا الباب الكلام
 الصوف وهو بيع الامنان بالامنان ويشترط
 في القفا بضع في المجلس مضطحين ليرسل ولو
 احدهما في القضا فاقترع فابتله بطول او اشر
 منه وراهم ثم اشترى بها دنانير قبل القبض ببيع
 الثاني ولو كان له عليه دين فامر ان يتوجه
 الى الداهم وماله فضل فتح وان لم ينجح

ويطلب لوانه فاقبله على الاشر
 ولو قس البض مع مياقن
 ولو فادقا المجلس

لان التفتين من واحد ولا يجوز القفاصل في
 المجلس الواحد منهما ويجوز في المختلف وليس هو
 في اعيان التماثل الصريح والمكسور والمصوغ
 فاذا كان في احداهما غش لم يبع بحبه الا ان
 يعلم مقدار ما فيه من الغش عن قدر الجوهري
 الغش ولا يباع زارا بالذهب بالذهب ولا بالفضة
 بالفضة وبيع يغيره ولو جازا بغيره مما يباع
 جوهر الخاسر والخاص بالذهب والفضة وان كان
 فيه جوهير من ذلك ويجوز اخراج الداهم لغشوه
 اذا كانت مغلوقة الصوف ولو لم يكن كذلك لم يجز
 الا بعد ما هنا **مسألة** الاولى اذا وقع زيادة عما
 للبائع صحح فيكون ان الهدا مانع وكذا لو بان فرياد
 لا يكسر الا عطا او بعدا ولو كانت الزيادة ما يفتا
 بالموازين او بميزانه **الثانية** يجوز ان يستر

ولولا ان لا يورث من التخت لكانت القارة التي في التخت
 وكذا التخت بعد ان غدا التخت ما لم يبق منها
 التخت وعليه يبقينها الى اوان التخت كما يجوز
 ان يبقينها الى اوان التخت بغيرها او حصه
 مشاعه او اوطا لا يعلو ولا يعلو من التخت
 من التخت بما به ولا يجوز بيع ثمة التخت من التخت
 وهي المأتمنة وهل يجوز بيع ثمة منها في غلظها
 التخت وكذا لا يجوز بيع التخت بغير ثمة وهي المأتمنة
 ولا يبعده بغير ثمة من ثمة ولا ان يبعده من التخت
 ويجوز بيع المأتمنة بغير ثمة وهي التخت ان يكون في
 ذاك المأتمنة من المأتمنة المأتمنة بغير ثمة من المأتمنة
 بيع التخت بغير ثمة ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو
 فليبايع اذا لم يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو
 التخت ويجوز ان يبيع ما اتيه من التخت من التخت

قبل فضاها على كراهية ولو كان بين اثنين تخطى قبل
 احدهما بخصه صاحب من التخت من التخت
 واذا امر الاكلان بغير التخت جاز له ان ياكل ما
 لم يضر او لم يقصد ولا يجوز ان ياكل ما يضر
 جواز ذلك في غير التخت من التخت والتخت قد
التخت في بيع التخت اذا اكل التخت من التخت
 فهو مال الكبايع ولو كان بعد التخت اذا اكل
 بيبه ولا عز لغيره من ثمة ولا يمنع الكبايع من
 من التخت بما به ولا يجوز بيع ثمة التخت من التخت
 الاظهره التخت من التخت التخت ويجوز بيع ثمة
 التخت مشاعا ولولا ان يعلو ولا يعلو ولا يعلو
 رواه التخت في بيع ثمة من ثمة بيبه فتم ثمة
 لو اكل التخت ثمة من ثمة التخت واشتد احد
 التخت والتخت بما كان له من ثمة فتم ثمة

التخت

شرط ولو لم يشترطنا ان يشترط كنه مع كل
 واحد نصف المهر ولو لم يشترط كنه لا ينعقد
 عليك لم يلزم الشرط وتنفذوا اذا اشارك في
 جارية بشرط الشريك الربح دون الحنا ان جاز
 يجوز ان تظن ان وجه المسلوكة ومخالفة ما اذا اراد
 شراؤها وتيسر لمن اشترى راسا ان يمين
 اسمه ويطلع شيئا حلو او حدة من عينا وتعلم
 ويكره ان يريه عنه في الميزان **ويحرم** بهذا
 مايل **الاول** المتناول بك فاصل الصرية
 وقيل لا يملك شيئا **الثاني** من اشترى عبدا له
 ما كان ماله للبايع الاتم مع الشرط **الثالث** يجب
 على المبيع استبراء الامنة قبل بيعها بحضه ان
 كانت من محض وحبنة والبيع فيها ان المحض
 وكانت من محض وكذا يجب الاستبراء

على المشتري اذا لم يشترطها البائع وتيسر
 الاستبراء على الصغيرة والياكثه والمستبراة
 والامراة وتقبل قول المحدث اذا جاز الاستبراء
 ولا يوطق الحامل قبل الاختي بغير اشهر ولو طلقها
 عزل ولم يعزل كره بيع ولها واستحيت ان يعزل
 له من يراه **القول** بكونه التفريق بين الاطفال والامه
 حتى تستنفوا وحده سبع سنين وقيل ان يستنفوا
 عن الرضاع ونهم من حرم **الخامسة** اذا وطئ المهر
 الاثم بان استخفافا اشترعها المستحق وقيل
 نصفها لغيره كانت ثيبا والعشرة كانت بكرا
 وقيل يلزم مهرها لها ويحلف في الولد يوم سقط
 حيا ويرجع بالتمن وفيه الولد على البائع وفيه
 بالحقرة لان استبراء الرجوع **السادس** يجوز
 ابتضاع تيسيره الظاهر وان كان للأمام بقضه

او بعضه او كله ولو انشئتموه سرقتم من ارض
 الصلح ردها على البائع واستغاد عنها
 فان مات ولا عيلة سعت الاخر في بيعها على
 روايه مستكر التمان وقيل بخفضها كاللغة
 ولو قيل يدفع الى الحاكم ولا يحلف السبع كان حشا
الثاني اذا دفع المئادة ون ما لا ينشئ من
 ويشتقها ويحج ثبوتها المال فاشترى اياه
 بخلاف مولا ومولى الابوة والامر بعد الموت
 والنج فكل يقول الشئ بالحقى روايه ابن ابي عمير
 المحجة ويرد المغن على مواله فاما اى الفرقين
 اقام البيت كان له رفا ونه لكسند ضعف
 في القس اضطرابه وما اصل الحكم باقتداء
 ما فعل المشا ذون ما لم يقترب منه شافية **الثاني**
 اذا استس عتدا فدفع السباع الى عتدير ليعشان

احداهما فاق احداهما يجمع ضعف الشئ ثم ان
 شجرة ولا كان الاخر بهما فضعف ونه
 ضعف وبما اصل ان يضمن الاخر ويطلب ما
 ابتاعه ولو ابتاع عتدا من عتدير لم يضمن
 في الخلاف الجوان **الثاسع** اذا وطى المملوك
 المملوك سقط عنه من الحد ما قال يضمنه ويحكم
 مع انتفاء الشبهة ثم ان حلت فمست حيلة حص
 المملوكه وقيل يقوم بحرية الوطى ويعقد الولد
 وعلى الوطى منه حصص المملوكه من عند الولادة
العاشر المملوك ان المأذوقان اما اذا ابتاع
 كل منهما صاحبه حكم للتساوي ولو اشتبهت
 الطريق وحكم للاقربان اقنفا بطل الاقنفا
 ونه روايه عن بينهما **الفصل الثامن** في
 التملك وهو ابتاع مضمون الى اصل بال حاضر

معلوم

حكمه والنظر في شروطه وحكامه ولو أحسنه **الاول**
 الشوط وهي خمسة **الاول** ذكر الجلس والوقوف
 فلا يصح بما لا يضبطه أو نصف كاللحم والجوز
 المحلوه ويجوز في الاستغفار والمحلول والمحبوب
 كل ما يمكن ضبطه **الثاني** فتنر الملبس في الأثر
 ولو فتنر بعض الثمن ثم اتى بما صح في المقتضى
 لو كان الثمن مبنيا على البايع صح على الباع لكنه
 يكون **الثالث** نقد المبيع بالكيل أو الوزن
 ولا يكفي العدد ولو كان ثما قد لا يصح في الحبس
 أطباء ولا في الخطب فالأثر في الماء قربا
 وكذا في خط التقدير في الأثر وفيه يكتفي بالمشاهدة
الرابع تعيين جلي ما يرفع لخال الزيادة أو نقصا
الخامس أن يكون وجوه غالباً وقت حلوله
 كان معدوماً وقت انعقد **النظر الثاني** في

احكامه وهي مسائل **الاول** لا يجوز بيع السلم قبل
 حاله ولو يجوز بعده فإن لم يقضه على كراهته
 انقطع المبيع على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعضه
 وتغليبه وتولية بعضه وكذا بيع الدين فان كان
 باهواً صح صح وكذا ان باعه بضمير حال ولو شرط
 تأجيل الثمن قبل يحرم لا يبيع ديناً ديناً وقيل
 يكون وهو الاستئجار اما لو باع ديناً في ذمة ذئب
 ديناً للشيء في ذمة غيره لم يحركه ببيع ديناً ديناً
الثاني اذا دفع من الصفة ورضي المسلم صح
 ولو دفع بالصفة وجب الحول وكذا لو دفع فوق الصفة
 ولا كذا لو دفع الاكثر **الثالث** اذا انعقد عند
 الحول او انقطع وطالب كان محجراً بين الفسخ والقصر
الرابع اذا دفع من غير الجنس ونفى الغريم فلا
 يساعده احسب يقبضه يوم الافئاض **الخامس**

عقد السلف قابل لأشراط ما هو محال ولا يخل
 بأشراط بيع أو هبة أو عمل محال أو صفة
 أسلفت في قتم وشرط أصوات يعينها قبل بيع
 أو كسبه المنع المحال ولو شرط ثوبا من غزل لمرأة
 معينة أو بطن من فواح بعينه لم يضمن **الشرط الثاني**
 في الوفاء وهو ضمان **الأول** في ترك المملوك ولو
 له ذلك لبيع الدين فلو باء ربه دينه وبيع ماله
 إذا اعتق ولا يلزم المولى ولو أذن له المولى أنه
 دون المملوك أن يستغفاه أو باعه ولو اعتقه
 فوثن أن أحدهما يبيع في الدين ولا يخل ولا ينفق
 عرقه المولى وهو شهيد ولو مات المولى كان الدين
 في تركته ولو كان له عتقاء كان غريم المملوك كالمسلم
 ولو كان مائة فنانة التجارة فاستدان لم يزل له
 وهل يبيع العبد من قبل نعم ويمنع ببيع به إذا اعتق

فجات

الشرط الثالث في المفاضة وفيما يشترط
 في المضاج نظونا ونحوها فاضار على المهر ولو شرط
 ولو زاد الوصف حرم نعم لو بيع المهر بالزيادة
 كالعير أو الصفة لم يحرم وفيه من الذهب والفضة
 وزنا والجوهر كالحطة والشعير لا وزنا والجوهر
 فلو أقر ملك المولى المهر بالفضة ولا يلزم
 المهر فيه ولا يباحل الدين الحال صهرا كان أو غير
 ولو عاهد صاحب الدين غيبته سقطت نوى الدين
 فضاء وعزل عند وفاة موصيائه ولو لم يعرف المهر
 في طلبه ومع اليأس من قبل نصديق بعهده ولا يصح
 المضاربة بالدين حتى يفيض ولو باع الذمي مالا
 يملكه المسلم وفض منه جازا أن يفضه المسلم
 غرقته ولو أسلم الذمي قبل بيعه قبل بؤله
 غريم وهو ضعيف ولو كان الأشدين دين فأكتم

فما حصل لها وما نوى منها ولو بيع الذين بالقرية
 لم يلزم الغريم ان يدفع اليه اكثر مما دفع على ثمة
ثالث اخبر الكتاب وروا المناع على ما يجرى
 اخبر بالبيع المتفق عليه والناظر وروا ان المنع على
 المشتري وكذا يجرى في المشتري لا ينفق ولا يبيع الواسطة
 لم يمتحن اخبر فاذا اجمع بين الايجاع والبيع فخر
 كل على كل الاكره ولا يجمع بينهما على ما يجرى ولا
 يضمن الدلال ما يملكه من ماله في شرط ولا ينفق
 في المهرية ولا ينفق في القول فوالا لئلا تعينه
 كذا لو اختلفا في الفدية **كتاب الرهن**
 وان كانا ربيعة **الاول** في الرهن وهو ويتضمن
 ان الرهن لا يرد من لا يجرى في القول وعلى شرط
 الا باخر الاظهر وهو من شرط ان يكون رهنه
 يكون فبضه ويصح بيعه مشفوا كان او مشافوا لو

رهن ما لا يملك وقف على الجارة المالك فلو كان
 يملك بضمه مضي له يملكه وهو لا يرد من جاري الرهن
 ولو شرط مبيعاً عند اجل لم يصح ولا يدخل على الدار
 ولا من المخلو في الجارية الرهن ثم لو تجدد بعد
 اذ كان دخل وفايد الرهن للرهن ولو رهنه من
 بدلين ثم ادى عن احد هما الجرامة كما لا يخفى
 لو كان له ماله فبضه من الرهن لا يجرى **الثاني**
 في الرهن ولو كان له ماله فبضه من الرهن لا يجرى
 اسما كما لا يدخل رهن الارض في الرهن ماله
 كان او تجدد **الثاني** في الحق وليس شرطه
 فالرهن ما لا كان او منفعة ولو رهن على طان ثم
 استدان آخر فبضه عليه ما صح **الثالث** في
 الرهن وليس شرطه كمال العقل وجلي الزمان
 ولو كان يرهن لصاحبه المولى عليه وليس للرهن

القصور في الرهن بالاجارة ولا سكنى ولا طهي لانه
 يعرض الارض الى ويزدوا بالاجارة من مجورة ولو
 الرهن وقع على اجارة المرء من غير ان يكون
 على يده الرهن ونسب وهو العتق على اجارة
 المرء من ذمة الاستبته الجواز **الرابع** في الرهن
 ويشترط ان يكون العتق وجواز القصور ويجوز
 اشتراط الكالة في الرهن ولو لم ينعزل
 وينجل الكالة في يمين الموكل دون التمسك
 ويجوز للرهن ان يشاع الرهن والمرء اخذ من ربه
 باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرهن حيا
 او ميتا وفي الميت رواية اخرى ولو حضر الرهن
 ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن امانة في
 يد المرء ولا يقطب بشئ من مال المرء لم يسلط
 بعد او فريط وليس التصرف في الرهن من

عتق من ضمن الرهن والجره ولو كان الرهن دابة
 قام بتمشيتها ونفاها ونه روايت الظاهر ككفا
 المدعي يري على الذي يركب ويشربا التشفة
 في الرهن استيفاء دينه من الرهن ان خاف جود
 الدارث ولو اضررت بالرهن فادعى المدعي ولا يمين
 فالقول قول الدارث ولا خلاف ان ادعى عليه
 الحسم ولو باع الرهن وقع على اجارة ولو كان كفا
 فباع بعد الحول صح ولو اذن الرهن في البيع
 مثل الحول لم يستوف ويصح بيعه ولو لم يسلط
 التزاع وهو اربع **الاولى** يضمن المرء قسمة الرهن
 يوم تلفه وبطل على المضمين المضمين المثلث
 ولا خلاف فالقول قول الرهن وبطل قول المرء في
 استبته **الثانية** لو اختلفت فباعه الرهن فالقول
 قول الرهن وفي قايه القول قول المرء ما لم يرض

عن فقهنا القدر **المقالة** قوله ان المأجور هو من
 قال المالك هو وبعثه قال قول قول المالك مع
 بمبسته وفي رواية اخرى من روى **الراشد** ان
 اختلفت في التفریط قال قول قول المالك مع
كتاب الحج المأجور هو من
 المأجور في ماله واسباب الحجسنة والحق
 والرق والمضيق والفسق والسقفة ولا يزال حجته
 الصغير بل صغير المأجور وهو علم بانك الشعر
 الحشن على اعماله او خرج المأجور الذي من الله
 من الموضع المعتاد ولا يشترط فقهنا المذكور
 او الستين لو هو بلوغ خمس عشرة سنة في رواية من ثلث
 عشرة الى اربع عشرة سنة في اخرى بلوغ عشر وفي رواية
 بلوغ سبع **المأجور** الرشد وهو ان يكون مصلحاً
 لماله وفي اعتبار العدالة تردد وتعلم ان

او احدهما يستمر في الحج ولو طعن في الاستمرار يعلم
 رندا الصبي بالاختيار بما لا يحد من التصرفات
 ومبست بمهارة رجلين في الرجال ومبست مهارة
 الرجال او النساء في النساء والمستفهم الذي
 اسأله في غير الاغراض الصبي حتى ولو باع الحال
 عند لم يمض به وكذا لو وهبها او هبها لم يصح
 طارئة وظهان واقران بما لا يوجب طاعة المأجور
 منقوع من التصرفات لا باذنه المأجور والمريض ممنوع من
 الوصية ما اذا دخل العقل وكذلك المبررات المحرم
 على الحائض ولا في الحائض بل بان على الصغير
 فان هذا قال في طهارته **كتاب الضمان**
 وهو عقد شرعي للتعاقب قد يتصل بمال او قسمة
 تلك **كتاب ضمان** المأجور في الضمان التكليف
 وجوزان الضمان ولا يبرأ من ضمان المضمون له ولا يبرأ

فان فقد

محمّد

بالضمون عنه ولو علم فان لم يبطل الضمان على
 الاصح وهو بطل المسال من ذمة المضمون عنه
 الى الضامن ويبرأ المضمون عنه ويشترط في الداء
 او علم المضمون له باعسان ولو بان اعذاره كان
 المضمون له محذور فالضمان المتحيز الجازم في ذمة
 المحجل فيلزم احدهما الجواز ويجمع الضامن على الغير
 عند اخراجين فيسأل له ولا يوتى اكثر مما دفع فلو دفعه
 المضمون له او اثره لم يرجع على المضمون عنه شيئا ولا كان
 باذنه واذا تبرع الضامن بالضمان فلا يرجع ولو
 ضمن ما قلناه صح وان لم يعلم يكتب على الاظهر
 يثبت عليه ما يقوم به ليقرب من الحقيقة في ذمة
 حامله ولا ما يفر المضمون عنه **القسم الثاني** المثل
 وهي مشروعة كغيرها من المسال من ذمة الى ذمة
 مشغولة بثلثه وليس شرط رضا المثلثة ورسمها

اقضى بعض على رضا المحجل والمحال ولا يجزئ
 قبول المحالة ولو كان على من نعم لو قبل الرضا
 ولا يرجع الحال على المحجل ولو اقر المحال عليه
 ويشترط ما ذكره في المحالة ان يعلم الحال انما
 ولو بان تضمن رجوعه من المحجل وان لم يبرأ المحال
 وفي رواية ان لا يبرأ فلا الرجوع **القسم الثالث**
 الكفالة وهي التقيد بالتسليم بعشر رضا الكافل
 والمكفول له ولا المكفول وفيه اشتراط ارجاء
 فان اشترط ارجاء فلا بد من كونه معلوما واذا دفع الكافل
 الغريم فقد برئ وان اشترط كان للمكفول عليه
 حصة حتى يحصل الغريم اما عليه ولو قال ان لم يحصل
 الى كذا كان على كذا كان كفيلا ابدا ولم يبرأ
 المسال ولو قال على كذا الى كذا لم لا تخضره كان
 ضامنا للمسال ان لم يحضره في الاجل او في غير غرض

من بدخسبه فلهذا انما اذنا او آء ما قبل لو كانا
 فان لا اتحاد بل ودفع الدية وتبطل الكفالة بموت المكيل
كتاب الضلع وهو مشروع لقطع
 الكفاضة ويخرج الاعذار والذكور اما حرم ثم
 حال لا او احل حراما او يصح مع علم المصطلحين
 بما وضعت الكفاضة فبذومع جيلها للمما دينا شاعرا
 افعينا وهو لان من طرفيه ويشطل بالثقت اليك ولو
 اضطلح الشريك ان على ان الحضر على احد هـ
 والرجل له والاخر باسره له جمع ولو كان سيدا شين
 ودهان فقال **احدهما** في لآحه ما يتقوى
 بينك فلهذا الكفاضة وهم ونصف والاخر ما يتقوى
 وكذا لو اودعه انسان موهبة فآخر دمه فاشترى
 لاخر بغير شرط وان لم يحد فاصحاب الاثنين قسم
 ونصف والاخر ما يتقوى ولو كان لواحد من بعضين

صا

وذهبها ولا من ثوبين شلحين فاشترى بها فان خير لهما
 طاحبه فانصفت ولا يباعا وقسم الثمن بينهما اشرا
 واذا اظهر شيطان احد المعنيين بطل الصلح
كتاب الشراكة وهي اجتماع حو مالكون
 قضا على الشيء على سبيل الشراء وتصح مع ابراج
 اما فير الجاهل من على وجه لا يثبت ان احدهما من
 ولا ينفق بالابدان ولا اعمال ولو اشتركا كذلك كانا
 لكل واحد جزء من المال اصل الشراكة الجوه والفقار
 فاذا اشترى المالان في احد ذلك الرجوع بينهما سواء
 وان كانا او فالرجع كذلك وكذا الخوازا ان نسبة
 ولو شرط احد المالكين الرجوع زيادة فالأشبهه ان
 الشراكة لا يلزم وتصح الا من ارجع ليس لهما الشراكة
 انقصت الا مع اذن الباقيين ويقتصر من التصرف
 على ما يثبت له الاذن ولو كان الاذن مطلقا

فقد

كتاب الشراكة

الشفقة على المشتري ولا يشترى العامل إلا بعين
المال ولا يشترى في لقمته وقع الشراء له والرجح
له ولوا لم يشتريه لغيره فمضى بغيرها ضمن ولو ربح
كان الرجح بينهما بمقتضى الشرط وكذا القوام بالبيع
تعدل إلى غيره ولو وكل واحد منهما يبطل المضادة
ويشترط في مال المضادة إذا كان عتداً فليس إق
دراهم لا يقع بالعروض ولو فوم عرضاً وشرط العامل
حقه من رجحه كان الرجح للمالك والعامل
الاجرة ولا شك في شاهد ذلك رأس المال المضادة ما لم يكن
معلوم العتد وفيه قول بالجواز ولو اختلفا
وقد راسل المال فالقول قول العامل مع تبينه
بذلك العامل خبيره من الرجح بظهوره وإن لم
ينص ولا خسران على العامل إلا عن تعاقب شرط
وقوله مقبول في الشك ولا يقبل في الزيادة

صح ولو شرط الاتجار ولم يصرح من الطرفين وكذا
الذين في التصرف وليس بعد الشركة إلا بغير
من الشفعة عند المطالبة إلا أن يصفى حيزاً أو
لا يلزم أحد الشريكين إقامه رأس المال أو ضمان على
أحد الشركة ما لم يكن عن عتد أو تعريض ولا يقع
مقتسلة وبطلان الموت ويكون مشاكسة الشريكين
وإبضاحه وبذاعه **كتاب المضاربة** وفيه
أن يدفع الإنسان إلى غيره ما لا يعمل فيه بحصة
يربحه ولكل منهما الرجوع سواء كان المال مائداً
أو مشاعاً ولا يلزم فيها اشتراط قبول فوجير
فما عير له من المخرق ولو اختلفت فيه ركعتا
يخفى أنه ليس شرطه كون الرجح مشتركاً وبين العامل
ما شرطه من الرجح ما لم يشر فيه ويشل العامل بغيره
المثل وينفق العامل في السهم من الأصل كان

على الاشبه ولو اشترى العامل به وظاهره في بيع متفق
تصديق العامل عن البيع وصلى العبد بالثمن منه
وهي فتح المسألة المتضاربة في بيع وكان للعامل الحق
الى ذلك الوقت ولو شرط عليه المالك العامل صار
البيع له فأنطأ المضارب فيه الفراض ولو كان المالك
اذ لم يرد فيه بزيادة الجوانس وكنت لا تفتح المضارب
بالدين حتى يبيع ولو كان يده مضارب فانت
فان كان عينها الواحدة بعينه او عرف متفرقة والا
تأخر فيها الأخرى **كتاب المزارعة المسألة** اما
المزارعة فهي ماملة على الارض بخصه من اجالها
وفلزم المنفعة قد بين لكن لو قبا بالفتح ولا ينطأ اليه
وشروطها ثلثة ان يكون التماسا عاشا ويا
فيه او فاعلا فان يفتد لها مدة معلومة وان
يكون الارض مما يمكن الانتفاع بها وله ان يزرع الا اذا

بنفسه ويعتزم ومع غيره الا ان يشترط عليه انها
وان يزرع ماشاء الا ان يعينه له وخراج الارض
صاحبها الا ان يشترط على المزارع والمزارع بالحق
القول فان قبل كان استقراؤه مشروطا بسلامة
الزرع ويجب الجزاء المثل في كل موضع يخل فيه
الزرع ويكسر اجازة الارض للزرع بالخطاة و
الشعير ان يجرها اكثر مما استأجرها به الا ان
يجزى بجزءها او يجرها بعينها بحسب الدخا
به **واما** المساقاة وهي ماملة على الأصول بخصه
من ثمرها وذلزم المنفعة قد بين كما الجارة وتفتح قبلها
الشرع اجازة وعقدها اذ يبقى للعامل عمل في المشتراة
ولا ينطأ بوقت احد على الاشبه الا ان يشترط
يعين العامل وتفتح على كل اصل ثابت له ثم يفتح
بها مع بقائه وليست شرط فيها المدد العلوي كذا

وكذا لو زاد السلطان زيادة
ولصلح الارض ان يجر على
الزرع ٣ ع

يمكن حصول الثمرة فيها غالباً أو يلزم أن يحصل
 من العمل ما فيه مستفاد الثمرة وعلى المسالك المتأخر
 التقدّران وعلى التواضع وحاج الأرض لا أن يثبت
 على الحاصل ولا بد أن يكون لها يكثر مشاهد ولو
 انحصرت بالحدود التي يمتدح وبذلك بالظهور ولو كانت
 احتال الشروط المسافاة كانت الفائدة للمالك
 للعامل لا لغيره ويكفي أن يثبت على المسالك مع الحاجة
 شيئا من فوائدها وفرضه ويجوز الوفاء لو شرط ما لا
 يملك الثمرة **كتاب الوديعة** اما
 الوديعة فهي استئابة في الاحتفاظ وبغيره في
 القول لو كان أو غدا وبشرط فليس هو الاثبات
 ويحقق كل واحد منهما جازم به العادة ولو بين
 المسالك حرراً أو مملوكين ولو نقلها الى اذن
 أو عرضة الامع الحوت وهو جازم من العاوين

يظل يثبت كل واحد منهما ولو كانت دائمة وجب لها
 وسبقها ما يرجع على المالك والوديعة اما ان لا
 يضمنها المستودع الا مع الضرر او المقتضى
 لو شرط فيها الاكثار ضمنه وكان البيع المالك ولا
 يترتب عليها الى الخبز وكذا لو تلف في يده بعد افا
 شرطه فمقتضىها الى الخبز لا يترتب الا بالتسليم الى
 او ما يقوم مقامه ولا يضمنه لو فتهر تعليمها ظاهراً لكن
 ان استكدهم دفع وجب ولو اختلف انها ليست عند تلف
 مؤثراً او يجرى اطلاقها الى المالك مع المطالبة ولو
 كانت خصاً منعة وتوصل الى وصولها الى الحق
 ولو جعله عرفها كاللفظة حوفاً من وجده ولا
 تصدق بها على المالك ان شاء وبفضل الودين ولو
 كانت مخلة بظن المالك للموقع ردة قبل الرمي يترتب
 ادعى المالك التفریط فالقول قول المستودع

بيت ولو اختلفا في مال اهل هو ودينه او بين
 فالقول قول المالك مع بيت ان لم يردع اذا غلبت
 الرافعة قلت الميرز ولو اختلفا في القيمة فالقول
 قول المالك مع بيت موقبل قول المشتري مع موافق
 است موقبل اختلفا في الزمة والقول قول المشتري
 ولو مات المومع وكان الورث جماعة عطفوا عليهم
 او لم ير يرضونهم ولو دفعها الى الميرز ضمن
 الباقي **باب** العارية وفي الانفاغ والميرز
 وليست لارثة لاحد للمعاقد في شئ من طواف الميرز
 كمال العقل ويجوز ان يتصرف في الميرز لا ينفذ
 بل جرت به العادة ولا يضمن التلف والتقصان
 لو اتفقوا في انفاغ بل لا يضمن الا مع تقريط وعددا
 او ان شرط الا ان يكون الميرز قبالا او قسدا فالتسا
 تلمزم قال الميرز ط ولو استخار من الغاصب العلم

الميرز

ضمن وكذلك لو كان جاهلا لا يضمن على الميرز
 وكلما ائتمن لا يضمن مع بيعه بانه يبيع غانه
 ويقطع استعير على ما يوفيه له ولو اختلفا في القيمة
 فالقول قول الميرز مع بيت ولو اختلفا في الزمة
 فالقول قول الميرز ولو اختلفا في القيمة فقولان
 است موقبل اختلفا في الزمة مع بيت ولو استعير
 وهو ميرز فان المالك ائتمن المالك العير
 يرجع الميرز على الميرز **كتاب** الاجارة وفي
 ملكة شقة معلومة بعض معلوم ويكره من الميرز
 وتنفذ بالتقاضي لا يضمن بالبيع ولا بالعقود
 بطل الميرز قال الشيخان نعم وفي الميرز
 رجلا لله لا يضمن وهو است وكلما ائتمن يبيع
 اجارته واجارة المشاع جائز والميرز اما لا يضمن
 المشاع ولا ما يتقضى منها الا مع ثبوت تقريطا

الاجارة
 الميرز



مثل ان يظن احسنه ان يكون المتعاقدان كما بين جابر النخعي
 فان يكون الاجرة مغالوة كمالا ورتا وقبل يكثر الشا
 ولو كان ما يكال ويوزن ومثل ذلك الاخر في نفس العقد
 بحيث لا يمنع من خلافه او اشتراط التعجيل او يصح
 تأجيلها بغيره والى اجل واحد ولو استاجر من يجله
 مائة الى موضع في وقت معين باجرة معينة فان
 لم يفعل نقص من اجرةه شيئا معناه ان لا يحيط
 الاخر فان كان المتفعة مملوكة للرجل او لمن يورثه
 والمستاجر اذ يورثه ان يشترط جلب ما سلفه
 المتفعة بنفسه فان كان كقول المتفعة مفقدا في
 نفسه لا يحيط ان يورثه الميراث بالمدد المتعين كمن
 اذار ومثل ذلك المتفعة بالعقد فلا استثناء
 يمكن لسبقه في المتفعة فالعقد في يد المستاجر
 وكما ينفع ولا يخرج من انفساع لم يبعدها المستاجر



مع التعدي ولو نقص العبد قبل القبض او انسخ
 مع التسليم مدة الاجازة بطلت الاجازة ولو نعه
 انظارا بعد القبض لم ينطل وكان الذم على الظاهر
 ولو انهم اشترى شخص من المشايخ الفسخ وله الزام
 المسالك باصلاحه ولا يسقط مال الاجازة لو كان لهم
 بفعل المشاجر وان يكون المشتري باطلا فالاجر له
 او يعمل المتعاقد بالعقد ولا يصح الاجازة الا في
 نفي صاحب الحمام المتيقن ان يورثه بغيره ولو نفي
 في الاستجارة والقول قول المتكسر مع يمينه ولو اختلفا
 رد العتق والقول قول المسالك مع يمينه وكذا لو كان
 وقدر النسخ المشاجر ولو اختلفا في قدر الاجرة فالقول
 قول المشاجر مع يمينه وكذا لو ادعى عليه التفریط وبي
 اجرة النسخ في كل فرع ينطل فيه الاجازة ولو نعه
 بالبدل المسافة المستطرة ضمن ولزمه في الزيادة

أشعل ولو اختلف في قوة الدابة أو اثنى عليها
فالعقل قول العارم مع عيبه وفي رواية لم يثبت
فمنسوخ ان يضاف من حيث يضاف على الجوز
أقرب أو عند راحة ولا يعمل الجوز الخاص ولا يثبت
الكامل وهو ليس في نسخة
الكامل الكواكب العجائب عن الجوز والعقل الذي يثبت
الاستنباط في القصور ولا حكم للجوز المتزوج
ان يفتح شجرة فلا يفتح شجرة على شرط ولا يصفه ويجوز
لشجرها وان يثبت شجرة الى المد والبيت لا يثبت احداهما
فلا يثبت العقل وان شهد بالعقل على الجمع
وقصور قبل العلم ما صار على الموكل وينظر الكفاية
بالقوت والجوز والاعفاء وتلف ما يعلونه ولو باع
الكامل بمنزلة الموكل الا ان يذلل ذلك العقل
قول الموكل مع عيبه ثم يستعاض بالعقلان كما ينبغي

ومثلها ان كانت مفقودة وقبيلها ان لم يكن لها مثل
وكذا لو بعد استنفادها **الثاني** ما يقع فيه
الوكالة وهو كل فعل لا يقع من الشائع فيه
بينما يميز كالبيع والتملك وبيع الوكالة في
الطلاق للغايب والمحاضر الاصح وبفرض الكيل
على ما عتبه الموكل ولو تم الوكالة له صح الا ان يقف
الاقرار **الثالث** الموكل في بشرط كونه مكلفا
جائزا نقيض ولا يוכל العبد الا باذن مولاه ولا
الكامل الا ان يذله والحر اكمل ان يملك للمعاقبة
والسبيل ويكره الذي المرافاة ان يولى المنازعة
بنفسه **الرابع** الكيل في بشرطه فيقال
العقل وجازا نقيض ويجوز ان يولى المرء عند
التكاح لنفسها او لغيرها والمسلم يملك المسلم
المسلم والذي يملك على المقتضى والذي على الله

وقوله وكان له الحق المسلم زده والذي قيل على الله
المسلم والذي قيل على الله مسلم والكامل بين
الجمع اتخذ وفريق **الحسين** في الاحكام وهو
الاول لو امره بالبيع خالفه في بيعه ولو لم يرد
بغيره وقف على الجواز وكذا لو امر ببيع مائة
بغيره باقل مما اقبل عليه او اكثر حتى لا ان يوافق
بالاجل عرض ولو امر بالبيع في موضع فباع في غيره
التمس حتى لا كذا لو امر ببيع من المئنان فباع غيره
فان يفت على الجواز ولو باع بغيره **الثاني** اذا
اختلف في الحكم فالقول قول المستكر مع يمينه
واختلف في القول او في الاحكام او في التفسير
فالقول قول الكميل وكذا لو اختلف في التفسير
ولو اختلف في الرد فعولان احدهما القول قول
الكامل مع يمينه والثاني قول الكميل ما لم يكن بخلاف

ولو باع

فما يمينه **الثالث** اذا اذبحه مائة وكان له مائة
فالقول قول المستكر مع يمينه وقيل الكيل هو
نصفه من المائة ضيقا على التراجع ان يظلمنا
فان كان كل **كتاب الوفاء** والحيث
الصدقات **اما** الوفاء فهو تحصيل الاصل والاطلاق
المنع واللفظة الصريح وقفت وما عداه يقسم الى
الدين والداد على التاميد ويعتبر فيه البضوع
لو كان على مصلية كالقضاء وموضع عبادة كالمسك
فبطلت التاميد فيها ولو كان على طفل فبطلت الوفا
واستجد الادب والحق ولو وقف على الاجر والتجديع
مستحقه **والنظر** انما في الشرط والالزام
انما انما **الاول** في الوفاء وبشرط فيه الشجر
والافاض واخره فبطلت ولو كان الى امه كان
لوجبه لمن يرضى غالبا صحيح ويرجع بعد موت المومن

عليه

الى وذا الواصف خلفا وويل يستعمل الى وذا الواصف
 عليه ولا يورث ولا يورث غيره عند الحاجة
 فهو انما يشبهها انما لان **الثاني** في الموقوف
 يشترط ان يكون حيا ماله لا ينفع به اجمع فاما
 انفق اقامت كالا وبيع افاضها شاة كانت او
 مقسومة **الثالث** في الواصف ويشترط ان لا يبيع
 وكان كالعقل ويجوز ان لا يبيع ولا يبيع من بلغ
 عشرة اشد والموقف حيا صدقة ولا يورث الموقوف
 ان يحل الواصف النظر لنفسه على ابيه واذا
 اطلو النظر لا ياب الواصف **الرابع** في الموقوف عليه
 ويشترط وجوده وتعيينه وان يكون من ماله
 وان لا يكون الوقف عليه ماله موقوف على ماله
 ليصح له الوقف على غيره ويجوز ان يكون موقوف
 والوقف على التبرع الى الفقراء ووجوه العرب

ولا يصح وقف المسلم على الكافر ولا يورث
 ذلك الكافر ماله ولا يورثه ولا يورثه المسلم
 ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
 المسلم على الفقراء انفق الى فقراء المسلمين ولا
 كان كافرا انفق الى فقراء المسلمين ولا يورثه
 صلى الى القبلة والموقوف ثلثا عشره وكذلك
 الامانة ويشترط الكبار خاصة والعامة
 الامانة والجارية والارثية من ابا ما يورث
 والعقبة من ابا ما يورث والامانة على
 بالامانة يستعمل من جعفر والنا ووسية من وقف
 على جعفر بن محمد بن عليم والواقفة من وقف على
 ابن جعفر بن عليم والكيسة من ابا ما يورث
 ولو وصفتهم بنسبه الى عالم كان من فان بفائدة الحقيقة
 ولو بنسبهم الى ابي كان من انفس اليه بالامانة دون البنات

عبد الله بن جعفر

على الخلق كالحقبة والمباشرة وبما ذكره
 الآيات ومن هذا المعنى وعشيرة الذوات في بيتهم
 في الجواز ملك العروة قبل المصلحة داره الى اربعين ائمة
 وقيل الى اربعين ائمة وهو مطروح ولو وقف على المحلة
 فبطلت قبل تصرفه الى البرادة الشرط اذ حال
 يوجد مع الموقوف صحه واذا اطلق الوقف واقضى الصحه
 ادخل غيرهم اولا اذا كان الواجب له من اهل ذلك
 مع اصغار اولاده في خاتمي والجواز روى اما الثقل
 في جاز **وقامت** على الوقف **فصل في الاول** اذا وقف
 سبيل افاضت الى المخرج كالحج والعمرة وآ
 المساجد **الفائدة** اذا وقف على مولا دخل الاعلى و
الآية **الذات** اذا وقف على اولاده اشترك اولاد بين
 والبنات المذكورة ولا تبالسوية **الفائدة** اذا
 وقف على الفقراء افاضت الى فقراء البلاء من خيرة

وكذا كل قبل من ذكرا لعلوية والمباشرة والتميم ولا
 يجب تمنع من اجتناب **الفائدة** لا يجوز اخراج الوقف
 شرطه ولا بيعه الا ان يقع خلف ثوبه في المصدا على رقة
السابقة اطلاق الوقف يقتضي التسوية فاقض
السابقة اذا وقف على الفقراء وكان منهم جازان بغير
 ومن اللاحق ما يل السكة والعمرة وهدية في الحج
 والقبول والبض وما يد بها التسليم على استبقاء
 المنفعة من عام بقاء المالك للمالك وتلك لم
 غير المدة ان مات المالك كذا الوقف **الفائدة** لم
 يبطل بغير المالك ويبطل بغير الساكن ولو كان
 جنوا المالك لم يبطل بغير الساكن وانتقل مكان
 له الى ورثته وان اطلق ولم يغير مدة ولا عمر اشترى
 المالك في اخر اجه مطلقا ولو مات المالك والحال
 هذه كان السكن من اثاره ويبطل السكن في

يسكن الساكن معه من جوار الحادة بكالولد وان كان
 وليس له ان يشترط غيره الا باذن المالك ولو باع المالك
 الاصل لم يشطل المشتري ان وقع بامداد عمر ويجوز
 حين الفرض والبيع في سبيل الله والخلاص والنجاة
 في خدعة من الحادة وتلزم ذلك مادام المشتري
واما الصدقة فهي المظنة بملك الغير
 عوضا عن حكمها ما لم يقض ذلك المالك فله ان يبدل
 القبض وان لم يبدل عنها ومقرضا عنهما على ضمان
 الا صدقة ما احصاه مع الصورة وبأس المندقة
 والصدقة سبيل اصل منها جاز ان يتم **واما الهبة**
 فهي سبيل العين بغير عارة ان المهر ولا بد فيها من
 الايجاب والقبول والقبض ويشترط ان الواعظ
 القبض ولو عيب لا يوجب كمال الولد الصغير لزم كانه
 مضمون في الوقت وهذه المشاع جائزة كالمشقة

لا يرجع في الهبة لاحدا الاوين بعد القبض وفي
 غيرهما من الذمة حكم على الخلاف ولو وهب احد
 الزوجين الاخر ففي الرجوع نرد اسببها الكراهة
 ويرجع في هذه الاحتيق ما دامنا العين باقية في
 عنها وفي الرجوع مع التصرف وان اسببها الجواز
كتاب السبق والتمليك ومشتددا
 فلو عليم لا سبق الا في فصل او حق او جاز
 ويدخل تحت الفصل الحاد والتمليك والسبق تحت
 الحق الاول تحت الحاد في الجدل والبعال والحجر
 يصح في غيرها ويقترق انعقادها الى الجاز في
 وفيه ان ومما نرد اسببها الذمة وكما ان
 يكون السبق وعينا ودينا ولو بدل السبق عيش
 المتبايعين جاز وكذا الولد له اخذها او بدل من
 المال ولا يشترط الحلال عندنا ونحو السبق

كتاب السبق والتمليك

للشاوي منها ولعل ان سبق ويفتر المسألة
 الى تقدير المسافة والخط وقيمين ما يساوي عليه
 مساوي ما لا يتساوي في احتمال التباين وفي شرط
 التساوي بتقديم الحادي ويفتر المراتب الى
 شروط تقدير الرتب وصدق الاضاب بوصفها وفي
 المسافة والغرض والتسبب وفي اشتراط المبادىء
 الحاطة بتردد ولا يشترط بغير التسميم ولا الغرض
 ويجوز المناصلة على الاضاب وعلى التباين عدو
 احكامها الاخر فقال طبع الفضل بكذا البصحة
 منافع الغرض من التباين **كتاب الوضائيا**
 وهي سند على صورة **الفصل** الوضائيا من اوقته
 او يتلطف على نصيب بعد الوفاة ويقتر الى لا يجزى
 القول ويكفي زعامة الدالة على الفقد ولا يكتفى
 ما لا يضم الغرض في الدالة على الزيادة ولا يجزى اليها

وفي الموضع تردد
 ويحقق السابق

بخط البيت وفيه ان قلت الورثة يعضوا الزمان **الكتاب**
 وهو ضعيف **فصل** الوضائيا في بعضه كسائر
 الاطوار وكذا وصيته المسألة البينة والكتيب
الماتى في الموصي ويعبر به بحال الفضل والجزء
 وصيته من بلع عشرة البرزخ والمروى الجواز ولو خرج
 نفسه باقية فلا كفاها ثم اوصى لم يميل والوصي ثم خرج
 قبل الموصي التبرع في الوضية متى شاء **الكتاب**
 في الموصي لا يشترط وجوده فلا يصح بعد موته
 ظن بقاءه وقت الوضية فان مبتدأ وصح الوضية
 للوات كما تصح للأجنبي وللجمل بشرط وفوقه حيا
 ولا يذم ولو كان اجنبيا وفي احوال ولا يصح للرجل ولا
 للمالك غير الموصي ولو كان منبر الوام ولا يذم ولو اوصى
 لكتيبة فقد تحر بعضه مضى الوضية وفي قدر نصيبه
 الجزء ونقص بعد الموصي ومذبره وسكاته ولم يذم

ويعبروا اوصى له لما لو ك بعد حزيمة انكثت فان كان
 بعد رقيمة اعتق وكان الموصى به الورثوان اعطى
 العبد انزايد فان نقص من قيمته سعى المانعة ولان
 كل قيمة ضعف الوصية بطلت الوصية ونفا المستند
 ولو اخطى عند مؤنة وليس عن غيره وعلايه فان كانت قيمة
 بقدر الذين تميز خرج الحق ولا يطل فيه ربح آخر
 ولو اوصى بقلده خرج وهل تغلق من الوصية او ضرب
 الولد فيه فولان فان اعتقت من نصيب الولد كان لها
 الوصية وفي رواية اخرى تغلق من الثلث ولها
 الوصية واطلاق الوصية يقتضي التسوية ما خرج
 على التفضل وفي الوصية لا خوال واقام رواية
 لتفصيل كالميراث ولا يشبه التسوية واذا اوصى بقرية
 فمالم يعرف بنسبه وقبل لم يفرق بين الميراث او اوصى
 اهل بيته ولو اوصى بثلث نبيه دخل الاولاد والابناء

القول في العبيد والجوار والتبطل بالبر والنفقة
 كما مر واذا مات الموصى او قبل الموصى انفق ما كان
 له الميراث ما اخرج الموصى على لاسمهم ولو كان
 وارثا وصفا الى ورثته الموصى ولان اعطى لثنا
 كذا دفع اليه يصح بواشاة ويشحب الوصية
 الغريبة وانما كان او غيره **الدافع** في الوصايا
 بعينه التكليف والاشارة وفي اعتبار العبد الرقة
 اسببه انما لا تغلب الوصية على ذلك فطردفت
 ولا يوصى الى المملوك الا باذن مولاه وتصح الى الصبي
 منقما الى كامل لا منفرد او غيرها الكامل حتى يبلغ العتق
 ثم يشتركان وليس له نقص ما اقتد الكمال قبل بلوغه
 لا نصح وصيته المسلم الى الكافر وتصح من مثله
 وتصح الوصية الى الزانية ولو اوصى الى اثنى عشر
 او شرط الاجتماع فليس لاحد من الاغنياء ولو شاخت

بعض الاملاك لا بد من كونها القسيم والحاكم على
 الاجتماع فان لم يكن جازا لا يثبت له ولو انما اشبه
 لم يجر ولو جاز واحد منهم الى ما لو شرط لها الاخر
 كل واحد منهما وان انفرد ويجوز ان يثبت ما ولو وصي
 بغيره لا وصيا له وللوصي منه الوصية ويصح
 ان يبلغ الامة ولو كان الموصي قبل بلوغه لم يثبت له
 واذا اظهر من الوصية خيانه استبدل به والوصي
 لا يضمن الامع فقد اوتى بغيره ويجوز ان يثبت له
 ما في يده وان يقوم ما لا يثبت له نفسه وان
 يثبت له ان كان يلبس ويختص ولا يثبت له الوصية
 له الموصي وما اوصى صا واخذ الوصية له المثل
 وقبل اكل الكفاية هذا مع الحاجة واذا اذن له
 الوصية جاز ولو لم ياذن فصولان اشبههما لا يصح
 ومن لا وصي له الحاكم وفي مكره **الخامس** في

الموصي به وفي طرقات **الاول** في سلق الوصية
 ويعتبر فيه المثل ولا يصح للرجل ولا لآلئ السموات
 بالملك فانقص ولو وصي بزيادة عن الثلث صح في الثلث
 وبطل الزايد فان اجاز الوصية بعد الوفاة صح
 ان اجاز بعض الوصية صح في حصته وان اجازها
 قبل الوفاة صح في زوجه ولو كان الموصي الذمومي لم يثبت له
 بعد الموت ويصح الوصية بالمضارب بالقله
 الاضاع ولو وصي بواجب غيره اخرج الواجب **الثاني**
 والملك من الثلث ولو حصص الجميع في الثلث بكم
 بالواجب ولو وصي باشيء مطلقا فان رغب بغيره
 فلاول حتى يثبت الثلث وبطل ما زاد وان جمع اثنان
 من الثلث ووزع التقصر واذا وصي بغير ما لم يكن
 دخل في ذلك المتفرع والمثل **الثاني** في الممنه
 من الوصية يجوز من ماله كان العشر وفي رواية السبع

وفي اخره سبع المثلك ولواوصيهم كان ثلثا
 ولو كان ثلثه كان سدا ولواوصي بوجوه
 وجهه امر في البين وقيل يرجع ميراثا ولواوصي
 بسيف وهي في جن وعلي حليته دخل الجميع في
 الوصية على رواية يجرى فيها الثلثون وكذا في
 اخيه بصدوق وفيه ما دخل المثلثة الوصية
 وكذا في لواوصي بسيفه وفيها طعام اشهاد
 الى فخر رواية ولا يجوز اخراج المولى من الارث
 لواوصي الارث في رواية مخطوطة مطروحة **الفصل**
الثالث في الاحكام وفي مسائل **الاولى** اذا
 اوصي بوصيته ثم عقبها ببضاعة لها عمل لا يخرج
 ولولم يضادها عمل الجميع فان فضل الثلث يدعى بقوله
 ما لا يورث حتى يثبت في الثلث **الثاني**
 ثبت الوصية بالمال ببضاعة الجليل وببضاعة

ابيع نساء وببضاعة الواحدة في الربع وفي سنة
 بثوابها بعد موتها ردة اما الولد فلا يثبت
 الا ببضاعة الجليل **الثالثة** لو اشهد عبد من اهل
 محل المملوكة مسلمة ودينها غير المحل فاعتقها فبضاعة
 المحل بالبضاعة صح وحكم له ويكره له بملكها **الرابعة**
 لا يقبل شهادة الوصي في ظاهر وصي أو يقبل للمو
 في غير ذلك **الخامسة** اذا اوصي بعتق عبد أو
 اعتقه عند الوفاة والميراث سواء اعتق في الثلث
 ولو اعتق في الثلث عند الوفاة ولما لا اعتق الباقي من
 الثلث ولو اعتق ما لم يترك عند الوفاة او اوصي بعتق
 ولما لا سواء اعتق الثلث شهر بالقرعة ولو تيمم
 اعتق اقله فالأول حتى يثبت الثلث وبطلان
 زاد **السادسة** اذا اوصي بعتق رقبة اجزا الذكر
 والانثى وللصغير والكبير ولو كان ثلثه

لهم فان لم يجدوا من لا يعرف ينصب ولو ظنوا
 مؤمنة فاعتقوا انما كانت بخلاف اجرت **الناحية**
 اذا اوصى بعقوب رقة بمن معين فان لم يجد وقع
 فان وجد باقل اعتقها وفع الميراث **الفصل الثالث**
 في تركه فان كان تركه موطئة بالوفاء
 فهي من الثلث وان كانت يتجر وكان فيها حياة
 او عطية محضه فقولان اسبهما انما من
 الثلث **واما الاخران** الاجنبى فان كان قتهما
 على الورثة فهو من الثلث والاخر الاصل والقرابة

على الثلث على التقديرين وهم

سواهم **الناحية** اراد الجراح

دينا النفس خيلق بهما الدين

الوصايا اكابر اموال

• الميت **الميت** ذوات

منها الجزء الاول في المختصرات في الثلث المحفوظ
 ابو الحسن سفيان الله روضه وتوفى من بعض الله
 ثلثا حسن وفقه في ابي الحسن قول من يرفع الله
 عن ربه الله في ثلثه من ثلثه وبنوا انشاء الله
 الخواتم والوصايا من اول كتاب التلخيص

المختصر على يد الهبة في كتاب المحتاج الى

البحر في الوصايا من كتاب الحافظ المشهد

غفر الله له ولوالديه

اليها والوالدين

الجزء الثاني من المختصر



فإنه لا بد من شرط في قبوله
 كذا **المشروط** وأما ما ذكره من
 في الأيم وهو يشترط قبوله لا يتناول في صفة
 العقد واستحاطة إياه أما العقد فالإيجاب
 القبول ويشترط التطوع بأحد لفظي ذلك
 زوجتك وأنت حكيت وتعتك والقبول هو أنها
 بالإيجاب مثل بشرط وخرج ذلك اللفظ باللفظ
 أما في الاحتوط فعم لا يصح في الألفاظ ولا
 أي لفظ الآخر كقوله للولي زوجتيها فذاك
 زوجتك قبل بيع كذا في صفة سهل السامع
 ولو في لفظ المستقبل كقوله إن زوجك قبل يزوج

كله خبر بان عن الصادق عليه السلام في المنفعة
 فإذا قال نعم فهي امرأته ولو قال لا زوجتيك
 من فلان فقال نعم فقال أن زوج بشرط لا يتحقق
 السؤال ولا يشترط تقديم الإيجاب ولا يجري
 الترجمة مع أحد رده على المطلق ويجزى مع العقد
 كالأجم وكذا الأمانة للأخرس وأما الحكم فبال
الأمر لا بالحكم بغيره الضميمة ولا المجوزة
 وفي رواية إذا زوجت الشكرى نفسها ثم أفاقته
 أو دخل بها فافقت ولغيره كان مائضا **الثانية**
 لا يشترط حضور شاهدين ولا ولي إذا أكل الزوج
 بالغة ومبذرة على الأصح **الثالثة** لو أذعن
 امرأة فادعت أنها زوجت فحكم ببيتة إلا
 أن يكون مع المرأة زوج صحيح من دخول أو تقدم
 ناسخ ولو عقد على امرأة فاذعن آخر زوجتها لم يفسخ

التي غناه الامع البينته **الملكوت** لو كان لمثل
 عزة بنات فزوج واحد ولم يستهما ثم اختلفا في
 المفقود عليهما **والقول** قوله لا اربح عليك السلام
 التي فسد بها في العتق ان كان ان ربح راقم
 وان لم يكن راقم فالعتق باطل وانما الكداس
 فستان **واما** اذا با العتق ويستحق ان يجير
 من المنة البكر العتقة الكريمة الاصل وان
 يقصد السنة لا الجاه والمسال فربما حرمها ربي
 ركنين ويشل الله من المنة العتق والحفظ في
 او سعتهم ردوا واعظمهم بركة ويستحب الاعلان
 والاشهاد والخطبة انما العتق وايضا لا يكون العتق
 والعتق في العتق وان يزوج العتق **الضم**
الساقي آداب الخلق ويستحب قوله ركنين اذا
 اراد الدخول والدعاء وان يامر بما يبل ذلك عند

الافتات وان يجعل يده على صديها وانما
 على المظهر **وبعد** اللهم على كتابك
 الى احوال الدعاء وان يكون الاطمحول ليلا وليس في
 الجماع وبينك الله ان يزدف ولا ذكرا ويكر الجماع
 ليلة العتق وتوم الكسوف وعند الزوال عند
 الغروب حتى يذهب الشفق وفي الحيا وفي
 البحر حتى تطلع الشمس في اول ليلة من كل شهر
 في شهر رمضان وفي ليلة النصف من الشهر
 انسى اذا لم يكن معه ماء الغسل وعند الزوال في
 الصلوات او المستوداد ومنتقبل القبلة وتشد بها
 وفي السفينة وغاربا وتقبل الاخداع قبل الغسل
 او الوضوء والجماع وعند من ينظر اليه والنظر
 في المرأة والكلام عند الجماع **مسائل**
الاولى يجوز التطاير في المرأة يريد كتابها او

وفي رواية المشعها ومحااسنها وكذا الى اخره
 شرارة وما الى هذا المثل الذي منه لا تمنى مثل الآراء
 ما لم يكن يسلطه ولم ينظر الى حبيد زيجنا طنا
 وظاهره والى محاربه ما خلا العوزة **الثاني** الذي
 في التبريد وبيان ان اسمها الجواز على الكراهية
الثاني الذي من الجوع بغير انما قبل بحرم
 فيه من النطفة عشرة ما يبر ويقل مكره ويكفر
 ويخص في الاماء **الثاني** الذي لا يدخل بالمرء حتى يصب
 لها منقعه من سنين ولم يدخل قبل ذلك لم يصب
الثاني لا يجوز للرجل ان يمس على المرأة الا من رغب
 اسم **الثاني** يكون المسافر ان ينظر في اهل بيته
الفصل الثاني في ابياء العفة **الثاني**
 النكاح لغير الاب والجد للاب وان علا والوصي
 الموكل والحاكم ولاية الاب والجد ثابتة على الصغير

ولو ذهبت بكارنها بقاء او غير ولا يثبت
 ولاية الجدة بقاء الاب وبطلان شرط او السنه
 صغف ولا يخلو الصبي مع فقير المبلوغ ولا
 الصبي ولا ان الاظهر ان كذا كذا لو تزوجها
 فالعقد للساكن فان افترقا ثبت عقد الجدة
 يثبت ولاية الاب والجد على المبالغ مع مثله
 ذكرى كانا قاضي ولا يخلو كذا كذا فان قال ثبت تزوج
 نفسها ولا يخلو عليها الاب ولا الغير ولو تزوجها
 من غير انما وقف على اجازتها اما البكر البالغة
 التي تبيد فاهل ايدها ولو كان ابوها حيا قبل
 لها الا انفساد بالعقد ايما كان او منقطعا قبل
 العقد مشرك بينهما وبين الاب فلا ينفرد احدهما
 بوجوب امرها الى الاب ليس لها امر ولا يخلو
 من ان يخلو في المشع دون الدائم ومنهم من

والاول اولي ولو عطلها الوحي سقط اعتبارها
 اجماعا ولو زوج الضعيف غير الاب والجد سقط
 رضاها عند البلوغ وكذا الضعيف والمولى ان
 زوج اشماؤه ضعيفين وكبيرين بكرا وبنا
 عاقلة وصحيحة ولا خير لها وكذا العبد
 من قبح الوصي الا من بلغ فاسد العقل مع غيبا الخطا
 وكذا الحاكم ولو لم يكن له **الباب اهل الاول**
 التكاح لابن زوجها من نفسه ولو ادت في ذلك
 كالاشبهه الجوان وقيل لا وهو رواية عن **الثاني**
 ان تكاح ينف على الاجان في الحر والعبد
 في الاجان فسكن البكر وبقيت في الميراث
الثالث لا تنكح الامه الابن الا بالمرأه
 او امرأة وني رواية سيف يجوز تكاح المرأة
 من غير ذواتها شعبة وهي تافه الاصل **الرابع** اذا تزوج

الابوان الضعيفين صح ونحوه ولا يخفى الا
 عند البلوغ ولو زوجها غير الابوين سقط على
 اجماعهما ولو ماتا او مات احدهما بطل العقد
 ولو بلغ احدهما فاجازته مات من غير من تركه
 نصيب الثاني فاذا بلغ اخلت ان لم يجز الرغبة في
 نصيبه **الخامسة** اذا تزوجها الاخوان بطلت
 فان تزوجا الخرافت باهما شاعت فان كانا وكيلين
 فان سبق احدهما فالعقد له ولو عطلت بالامر
 لم يجر به الولد والعقد الى الاول **انقضاء**
 العقد وانما المنه كسبهم وان تنفقا بطل
 العقد عقدا لا بطل **المشقة** لا ولاية للام طهر
 الولد فاجاز صح ولو انكر بطل وقيل يلزمها المهر
 ويمكن حمل على دعوى الوكالة عند استحباب المرأة
 ان تستل من اباه بكرا كان او بنتا وان فولد

اذا لم يكن ثاب ولا جدد وان يقول على الاكبر وان
 غشا رخصت من الاذواج **الفصل الثاني** في آيات
 التحريم وهي ستة **الاول** الميت ويجزم سبع
 الام وان عك قال بنت وان سقطت قال اخنوخ
 بناتها وان سقطت والعنق فان ارتفعت وكذا الخلاء
 وبنات الاخ وان سقطت **الثاني** الرضاع ويجزم منه
 ما يحرم من الميت وبشرط اربعه **الاول** ان
 يكون عن كحل فلوله راو كان عن زنا لم ينش **الثاني**
 التحيته وهي ما ابنت اللحم وشده العظم او رضاع
 يوم وليلة ولا حكم لما دون العشر في الشهر وايضا
 اشهر مما اذ لا ينش ولو وضع خشفه عشره فشر
 بعشر في الرضعات فيؤبد له كمال الرضعة **الثالث**
 من الكفر ولا يفضل بين الرضعات بوضع غير
الثاني ان يكون في الحائض وهي التي في الرضعة

دون الرضعة على الاصح **الثاني** ان يكون اللبن
 لمخل واحد من حرم الصبيثان يرضعان بلبن واحد
 ولو اختلف الموضعان ولا يحرم لو رضع كل واحد
 لبن مغل وان اختلف الموضع ولم يشجج ان يجيز
 للرضاع اكسالة الوصية العفيفة العاقلة
 ولو اضطر الى الكافة استرضع الذميه ومنها
 من غير الحرة وكلم المختبر ويكره تكبتها من حمل
 الى منزلهما ويكره استرضاع المجوسية ومن ثلثها
 عن زنا وفي رواية اذا اختلفا مولاها طابت لثنتا
 وهما سائل **الاول** اذا اكلت الشارب طارت
 الرضعة اما وصاحب اللبن ابا واختها خاله وثلاثا
 اخا ونحوهم اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا طه
 الموضع واكلام الرضعة ولادة لارضاعا **الخامسة**
 لا ينكح اب الرضعة في اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا

البين ٣

لانهم في حكم ولد وهل ينكح اولاده الذين لم ينكحوا
 في اولاد هذا النخل فانه الخلاف لا والوجه الجواز
الثالثة لو تزوج رضيعته فارضاها امره من ثمة
 ان كان دخل بالبرصقة والآخر من الموضعين ولو كان
 له زوجتان فارضاها واحد من مائة الدخول ولو كان
 اكثر فقتل لان اشبههما اذ يحرم ايضا ولو تزوج
 فارضاها اشرا من حيث كلهن ان كان دخل بالبرصقة
 والآخر من الموضعين **السبب** الثالث المصاهرة والنظر
 في الموطأ والكرام الاول من موطأ في العتق فداو
 من ثمة فليته ام الموطوءة وان تملك وبناتها وان تملك
 سواء كن قبل النكاح او بعده وعرفت الموطوءة على
 ابيها على وان علاه اولاده وان تملك ولو تزوج العتق
 من حيث امها على غيبته على الاصح رثها جميعا لا حينا
 فلو طارقت الام حلت البنت ولا يحرم ملكة الابن على ربة

والنظر

بالملك ومحرم بالوطي وكذا ملكة الابن لا يجوز له
 ان يطأ ملكة الابن ما لم ينكحها ونكحها لم ينكح
 ان يقوم الابن بملكه ابنته الصغيرة على نفسه ثم يطأ
 الابن ومن زواج هذا الرضا يحرم اخا الزوجة
 جميعا لا حينا وكذا بنت اخ الزوجة وبنت اخها
 فان اشدت احدهما جاز ولا كذلك الوالد على العتقة
 او الخالة على بنت الاخ او الاخ ولو كان على العتقة
 او الخالة فبها اذ العتقة على بنت الاخ او الاخ كان
 العتق موطأ ولا يملك ثمة ربة او الخالة بل النكاح
 الا شفا او فتح عتقها وانما يحرم المصاهرة بوطي
 المشبهة بركة امه لا يحرم الخالة من نكاحه كحرم
 الزانية ولا الزوجة وان اصررت على الاكتمار
 بنكاحه المصاهرة فليطأ فان كان سابقا او شرا
 لا يحاط والوجه لا يحرم ولو زنى بالعتقة او الخالة

عليها بما والى النظر لا يجوز لغيرها ان يفتهم
من نشر الحنفية على ادب الاحرار والمناظر وولاء
منهم من خصل الحرم بطلوبة ادب والوجه الكفاية
في ذلك كله ولا يعتد بالحرم الى اتم المسئلة المتقدمة
وكذا في هذا **وتليق** بهذا الباب **الاول** في
ملك اخير عظمى واحدة حرم الاخرى ولو على
الثانية اتم ولم يحرم الاولى واضطربت الروايات
ففي بعضها يحرم الاولى حتى يخرج الثانية عن
اللعنة وفي اخرى اركان جاهلا يحرم ولو كان
ثالثا من **الثانية** يكره ان يعتد بالحرم الى اتم
وبل يحرم **الثالثة** تطول ويجوز العت **الرابعة**
لا يجوز العتد ان يزوج اكثر من حريم واحدة
او اربع اماء **الخامسة** لا يجوز تسليح الامنة على الحرم
الا باذنها وكذا لو كان العتد باطلا كان الحرم

الحرم بمن اجازته ونفسه وفي رواية لها ان تفسخ
عتد نفسها وفي الرواية ضعفت ولو ادخل الحرم
الاكثر جاز للحرم الحيا ان لم يعلم ولو لم يعلم
في عتد صح عتد الحرم دون **الامنة** **السادس** لا يجوز العتد
على فارق العتد ولا يحرم بغيره ولو ادخل بها حرم
في البيت **السابع** من تدخا امرأة في عتد جاهلا
فالعتد فاسد ولو دخل حرم حتى لو كان في العتد
المهر يوجب الشبهة ويتم العتد الاول وتنتهي
اخرى لا تقاوي قبل حرم واحد ولو كانا عالمات
بالعتد ولو تدخا حرم عالمات حرم وان لم يدخل
لو كانا جاهلا فسد ولم **الثانية** **الثالثة** **الرابعة**
بغلام ما ويؤخر حرم على اتم العتد ونبته ونعته
التابع في استيفاء العتد اذا اكمل
الحرم عتدا بالعتد حرم عليه ازاو ويحرم عليه من اياه

ما زاد على الاثنين واذا استكمل العبد حزين او
 من الاماء غبطة جرم عليه ما زاد وكل منهما ان
 يضمن الخاك بالعتق لا يقطع وملاك العبد
 ما شاء واذا اخلوا واحدا من الاربع جرمه اذا اخطأ
 حق يخرج من العدة او يتركها لظلمة بآنة
 وكذا لو طلق امرأة واراد سكاخ اخها ولو طلقها
 وعندها رجل فقبل غيبته فالزواج منقطع
 لو كان معك قرة روج انشيت غفلة فان سبى
 اخاه ما حق دوزا الاخي وان كان بينهما رجل
 وقبل غيبته ما شاء منه فزواج رجل الفرج
 حمله غفلة لا يفسد ولا ينجس الا في اذان واذا آكلت
 الحرف طلقا لا سكاخا حتى سكر زوجا غيبته ولو كان
 تحت عبده واذا استكملت الامة طلقا حتى سكر
 نكح زوجا ولو كانت تحت حرقا لطلقة نسعا

للعدة يحرم على المطلق **السبب الخامس** القام
 وجب التحريم المؤبد وكذا هذه الزوج امراته
 الصماء او الحرة بآنة بآنة **السبب السادس**
 الكفر لا يجوز للسلم ان ينكح غير الكفار به اجماعا
 الكتابية ولا ان اظهره ههنا لا يجوز عتقا
 يجوز مئة وبالملاك في اليهودية وانصرت في
 اليهودية فوان استبهما الجواز ولو ان واحد
 الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ولو كان
 بعد الدخول وقع على انقضاء العدة الا ان
 يكون الزوج مولا للزوجة او على الفطرة فانه لا يفسد
 ويقعد زوجة كقوة واذا سلم فخرج الكتابية
 فهو على سكاخ سواء كان قبل الدخول او بعده
 لو اسلمت زوجة فانه انفسخ في الحال ان كان قبل
 الدخول ووقع على انقضاء العدة ان كان بعد

وقيل ان كان بشرط الذمة كان نكاحا حلالا ولا
 يمكن من الدخول عليها ليللا ولا من الطلق بها نهائيا
 وغير الكتابية ينفق على انفسها العدة باستلام
 اتفق ولو سلم الذي وعنده اربع فاذون الخيبر
 ولو كان عنده اكثر من اربع تختار اربعاً ويرى عاز
 على عبد الله عليه السلام ان ابان العبد بئر له تركها
 فان رجع وان رجعه في العدة فهو احبها وان رجعه
 من العدة فلا يبطل رعايتها وان الرجوع يفسد
مسائل سبع الاولى المشاورة في الاسلام
 في حق العقد وهل يشترط المساواة في الثمن
 الاظهر لا لكنه يشترط وثنا كدته المتوسعة لا
 يصح نكاح الناصب ولا الناصب العداوة لاهل
 البيت عليهم السلام ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة
 ولا اختيار الزوج له لو جردا الخبز عن الاتفاق وكفا

نكاح الحر العبد ونكاح الها سميته غير الها شمي و
 الحر سميته العتيق والعكر اذا خطب المفوس الفاء
 على النفقة وبجلايته ولو كان لخص نسبا
 وان منع الموكان فاحيا ويكره ان تزوج الفاسق
 وثنا كدته شارب الخمر وان تزوج المؤمنة الممثلة
 ولا بأس بالمستضعف والمستضعفة ومن لا
 يعرف بعدا **الثانية** اذا انشأ إلى قسيلة وان
 فيه نفقة وتوازي الحبل في نكاح **الثالثة** اذا
 تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت فليس الفسخ
 ولا الرجوع على الولي بالمهر وفي رواية لها الصداق
 بما استحل من فرجها ويرجع على الولي وان شاء
 تركها **الرابعة** لا يجوز التعرض بالخطبة لادن العدة
 الرجعية ولا يجوز زني غيرها ونجس التصريح في الحايض
الخامسة اذا خطبت فاجابت كره لغيره خطبتها ولا

السادس نكاح الشعا باطل وهو ان تزوج المرأة
 برجلين على ان سهر كل واحد نكاح الاخرى **الكتاب**
 يجوز العتق على المنة بلة المربية وتبينها وان تزوج
 ابنت بنت زوجة اولادها بعد مفارقتها ولا
 ياتى بها ولا ينفقها قبل ذلك وان تزوج بمرثية
 لانه مع غيبه ويكن الزانية قبل ان تنوب
العشر الثاني في النكاح المطلق والتعريف
 اركانه واحكامه اركانه اربعة **الاول** الصيغة
 هو يتعقد باحد اللفاظ الثلاثة خاصة كانت
 علم المزدى تعقد في الاماء بلفظ الاباح والقبول
الثاني الزوجة وتبين طوكيها مسلمة او كفاية
 ولا يصح بالمشرك والناصبية ولا ينجح اختيار
 ائمة الصيغة وان بسا لها على الخلع التهنئة
 ليس شرطاً ويكره بالزانية وليس شرطاً وان يجمع بين

ليطالب ابنت فان فعل فلا يفتقنها وليس شرطاً ما حضر
 في عقد مهر ويحرم ان يجمع انه على خرم الاباء وان دخل
 على المرأة بغيرها واختها ما لم تاذن **الثالث** المهر
 شرط ولا يكتفى فيه بمهرها المثل بعد مفارقتها
 لو كانت من برة ولم يدخل فوجب المدة فلها التصفية
 ترجع بالتصفية لكان دخل المهر واذا دخل المهر
 ولو اخلت بشئ من المدة فاصحابها ولو بان فساد العقد
 سهر ان لم يدخل ولو دخل فلها ما اخذت وتمنع ما
 والزوج انها مستوية مع غيرها انها وليست بعدد
 مع غيرها ولو قبل به المثل مع الدخول ولو لم يكن
الرابع الاجل وهو شرط في اعتقده ويتعقد بغيرها
 كالايوم والسنة والشهر ولا يترتب عليه فلاحه
 المدة والمرات مجزئة من زمان مقدرة وفي رواية
 بالجران فيها ضعف كما ان الحكم في **الاول**

الأخلاق ليدرك المهر مع كمال الجليل ليعقد العقد
 المهر من ذلك الجليل يفي ليدرك **الثانية** لا حكم للشروط
 قبل العقد وتلك من كانت في **الثالث** يجوز اشتراطها
 ليدركها أو لا يشرط في العقد ولو رخصت بعد العقد
 جائز والمهر من ذلك أو أنها وليت على المهر أو لا
 عزل الحكم لو فناء لم يحتج إلى الكفان **الرابعة** لا يقع
 بالمعطلين إباحة أو لا إباحة على الأظهر ويقع العقد
 على زوجه **الخامس** لا يثبت بالمعطلين وفيه المقتضى
 يثبت ما لم يشترط الاستعوط فمهر الميراث لم
 إذا انقضت لغيرها أجلتها فالعدة خيشتان على أشهر
 إذا كانت من غيرهن ولم تحض فحشته وأربعون شهرا
 ولو كان منها في العدة روايان أشهرها أربعة أشهر
 وخمسة أيام **السادس** لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء
 الأجل ولو أراد وجهها مطلقا فاشأنت **السابعة**

في كساح الإداة والنظر إلى العقد واثباته المهر
 أنا العقد فليدرك العقد **الثانية** لا يثبت فيها
 ما لا يوافق المولى ولو أراد إباحة في قوله على الإجازة
 من لا يوافق على الإجازة اشبهه وإن اذن المولى شيئا
 في زوجه لم يثبت له المهر والمقتضى ويثبت للمولى زوجه
 المهر ولو لم ياذن فالولد مطلقا ولو كان أحدهما كان
 وولد المولى كان مطلقا لهما ولو كانا لأشبين فالولد
 لهما **بالسنة** ما لم يشترط أحدهما وإن كان أحدهما
 الأولين فالولد من الأولين **الثاني** شرط المولى قبل النكاح
 زوجه ولو وقع الحرام من غير أن ما كملها فلو وطئها
 قبل الإجازة عا لما فمؤان والولد من المولى وحده
 والمهر فليغبط العقد لو كان بها هلا دون المهر وحده
 الولد وحده فثبت يوم ولد جناه كذا الواقعة عند الحوبة
 فزوجه على ذلك في رواية لم يولد ولو طئ عند الحوبة

سقط

ان كانت بكم ونضعنا العشر كان ثوبا ولوا ولدها
 بالغة ولو عجز سعى في فتهم ولو كان عن السعي قبل فتهم
 اتمام له المستند ضعف ولو لم يدخل بها فلا تزويج
 تزوجت الحق شمع العلم فلا مهر ولا مهر رق ونخل
 يكون الى اخره فلا يملكها فيه ويلزم العبد منها ان لم
 يكون مائة فمات وتبيع العبد في المهر كان مائة او
 رق الموتى لانه وكذا الموتى بها الحر ولو كانت في العريف
 احد الشريكين من زوجة بطل عقد ولو لم ينفذ الشرع
 لم يحل منه التحليل وانما فيها ضعف وكذا لو كان بينها
 حرا ولها ما سواها على الزمان فخرجوا من العقد عليها
 شعبة في زمانها ترده الاستبراء المنع ويستحب لزوم
 عهده استه ان يعطيه ثوبا ولو مات الموتى كان في
 الجارية الاجازة والنفق ولا خيار لانه ^{فيما} ^{الطلاق}
 اطلاق العلق والطلاق اما العلق فاذا انقضت لامة

اذا تزوج

تحررت في فسخ كاحتمال وان كان ان وجع ثوبا على الا
 فلا خيرة للعبد لو اطلق ولا ان وجع وكذا لو كان
 حرة وكذا خيرة لامة لو كان ثوبا لان ما علقا ^{لها}
 ويجوز ان تزوجها ويجعل العلق صداها او يشترط
 فتهم لفظ التزوج في العقد وقبل فتهم طاعة
 العلق وام الولد رق وان كان ولدها بافا ولو ما
 جاز بيعها وعتق موتى الموتى من فتيانها ولو كان
 التصديق في المختلف ولا يلزم الولد النسخ على
 الاستبراء من زوجة الولد في ثمن فتهم اذا الركن
 غيرها ولو كانت في لامة منيته ما علقها وزوجها او
 جعل علقها مائة ففعلت ثم مات ولو تزوجت ما علقها
 بثمنها فالاستبراء العلق صفة لا يخل ولا يرقى الله
 وقبل بيعه في ثمنها ويكون ثمنها كهنها الرقابة فما
 ابن الرقابة ما هو فاذا انقضت ان العبد خيرة لامة

هو الله سبحانه وتعالى

في الأجزاء والفتح تحت على الفور وكذا في
 العبد وتحت أمه وكذا في كل أو كان تحت حرة
 رواية فيضا ضعفوا لو كانا لك فاعمالا اثنين
 فكل منهما العبد وكذا لو باع أحدهما كرهت
 العتق بالخير من كل واحد منهما ويسلك الموك
 المسهر بالعقد فان دخل الزوج استقر ولا ينفذ
 لو باع اما لو باع قبل الدخول سقط فان باع المهر
 كان المهر لان العتق كالعقد واما ان طلق
 فان كانت زينة العتق أو أمة لعبد مولا فالطلاق
 بده وليس مولا أو جارية ولو كانت مملوكة كالنهر
الطلاق في الموك لا يشترط لفظ الطلاق **الطلاق**
الله في أملاك وهو عان **الطلاق** ملك الربة
 ولا حرة في الكاسح به وانما زوج استخرجت بطلان
 وليست وتظهر الشهادة مادامت في العتق وليس

انزاعها ولو باعها شيئا لم يثنى دونه ولا يحل
 العتق بغيره في الموك أو بغيره بائنا أو فان لا ينفذ
 ما قبل المهر بائنا أمه ولو كان لا ينفذ فاعمالا حل
 بالعقد ولا يثنى لها ولا يحل بغيره حتى يعتق
 ويسلك الأب موطوءة ابنته وان حرم عليها وكذا
 الابن **الله** ملك المقتض وجب ان يقول ما حللك
 عليها او جعلتك في حل من وطئها ولا يعتق بالبيع
 وانما حرون بلفظ الإباحة ومنع الجميع لفظ العتق
 وهل هو باع أو عتقه **الله** علم الله فهو عتقه
 وفيه يحل ان يملكه كرهة أو سواها لا يجنب له
 ولو ملك بغير الأمانة فاحلها نفسها الصحيح وفيه يحل
 شركه كرهة أو الوجه المنع ويشترط ما بين أول اللفظ
 قبل الحل قبل ان يفسد عليه وكذا الموك لو حل
 حلها دونه ولو حل العتق بغيره للموك وكذلك

تحليل الوطى ولما احتلها من شأنه العفة
 فلا يسل على الزوج ان لم يشترط في الزاوية والعدالة
 اسبغها لاجلهم ولا بأس بطلب الامه في البيت غير ان
 يام لم يمتين ويكن في المار وكذا يكره وطى الفاحش
 ومن ولد من كن ناولها لكاح النظر في حرمته
الاول في المهر الحاشي انما هو الحكماء على ان يخل
 الحوز والحاشي والعرض والحب ويعمل المرأة سبعة
 النجس والنجاس والبر والقرن والامضاء والعوى والامضاء
 وفي الزنقة داسب بها شيئا حيب لا يسل على الوطى
 بالعدو ولا بان ناول وحده في ولا بالخرج الاجل كما
 الاحكام فبال **الاول** لا يسل لكاح بالعدو بعد
 الفحل وفي الحجة بعد العفة نرد عند العرف
 نفخ المرأة بغير الرجل المستقر ولا يسل الصلوات
 تجوز **الثاني** الحنا وفي العفة كذا في الدليلين

الفتح في دليل الاما فلا يطرح مع تحريم المهر قبل الدخول
الثاني لا يسل الفتح بالعدو كالحكم ويقطع العرف لغير
 الاجل **الثاني** اذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر
 لو فسخ بعد فلها المستقر ويبيع على المدلس اذا فسخ
 قبل الدخول فلم يزل في العرف ولو كان بعد فلها المستقر
 فبطلت الحاشي اشبه المهر مع الحاشي **الثاني** لو ادعت
 حاشي في القول فلو مع المهر ومع ثوبه ثب عليها النجاس
 لو كان في حدة اذا جرح عن قطبها فيلا ودر بر وطى غيرها
 ولو ادعى الوطى فاكفرت في القول فلو مع ثوبه **الثاني** ان
 حاشي مع العرف فلا يسل وان رفضها الى الحكم بطلها
 من زوجين الزاوية فان جرح عن قطبها وطى غيرها فلها
 ولا مهر **الثاني** لو تزوجت بغير النكاح فبطلت
 فلو الفتح لا مهر ولا يدخل ولو دخل فلها المهر على الاثنية
 يبيع على المدلس وقبل النكاح العشرة ونصف العشرة ثم

يكون مدلسا وكذا انفتح هي لوبان زوجها ملكا ولا يملك
 المدخول ولها المهر الجيد ولو اشترط كونه ثابتا مبررة
 بما يثبت انه قد انفتح ولا مهر بحيث لو دخل ولو تزوج
 المهر فادخلت بغيره الا انه قد لها ولها المهر مع الوطى
 للسبب منه ويرجع على من ساقها ولو تزوجت ولو تزوجت
 فان دخلت امرأة كل منها على الآخر كان لكل موطن منهن
 على الواجب للسبب وعليها العدة ونفاذ على زوجها
 وعليه مهرها الأصلي ولو تزوجها بغيرها ثانيا
 فلا رد في دواين نقص مهرها **التفصيل الثاني** في
 المهور وفراوط **الاول** كل ما يملك المسلم يكون مهر
 حثا كان اودنيا او متوقفا كعقيد الصنف والحق
 والشيء والاربع والاحب الى الوطى المهر المستحب
 فقولا ان سببها الجلبان ولا ينفذ للمهر في العتلة
 اكثر فاعطى الاحب بل ينفذ للمهر حتى ولو تزوجت بغيره

بالوصف والاشارة ويكفي المشاهدة عن كيلة او وزنه
 ولو تزوجها على خادم ولم يعثر عليها ونسط وكذا لو
 دارا او بيت ولو **الثاني** على الكنته كان غسما او دم
 ولو تزوجها سحر او غيرها ثانيا اسقط ما سعى له ولو عقد
 الذميان على خمر او خمر صريح ولو اسلما او احدهما
 انقضت فلها العتة غثا كان اودنيا مضمويا لا يجوز
 انسلم على الخمر ولو عقد مع ولها مع المدخول المهر
 وقبل تبطل العقد **الثاني** في النفوس لا يثبت
 الصنف كالمهر فلوا عقده او شرط الامهر فالعقد صحيح
 ولو طلق فلها المتعيل المدخول وبعد مهر المثل
 بعينه مهر المثل حالها في الشرف وطا في العتة
 يتمتع بالتزويج المرفوع او عشرة ذواته فايد والنفقة
 او الدسم والمنسط بينهما ولو جعل الحكم لاحدهما
 فقد بطل المهر صريح ويحكم التزويج باسأه وان قال وان حكمت

المرافعة بخلافها لثبوتها ولو كانت أحكام قبل الدخول
 لها المنفعة **الثاني** في الأحكام وهي عشر **الاول** تلك المدة
 المدة بالعقد وينصف بالطلاق ونسبة الدخول في وقت
 الوطء في أوله أو بغيره لا ينقطع مع عدم يقض ولا يستحق
 التحول على الأظهر **الثاني** قبل الميتم لها الموقت
 ما قبل الدخول كان ذلك منها ما لم يشترع غيره
 أو أطلق قبل الدخول رجع بالنصف إن كان اقبحها
 وطالب بالنصف إن لم يكن اقبحها ولا يستحق الرجوع
 ما لم يحد من التمسك بين العقد والطلاق متصلا كما
 كان كالتمسك أو متصلا كما لو ولد ولو كان التمسك
 وقت العقد رجع بنصفه كالتحلل ولو كان تعليقه
 فعلها رجع بنصفه بغيره ولو ابرز من العقد في غيره
الثالث لو اشهرها مدين ثم طلقها ورثت منها الصغيرين
 وقبل جليل التدين يجعلها ستمها ومواسمته **الرابع**

لو اعطاها عتق المهر مائة أو عتقا آتيا وقتها لم
 رجع بنصف المستحق وإن اعطى **الخامس** لو شرط في
 العقد ما يخالف الشرع فسد الشرط وإن انعقد
 والمهر لو شرط أن لا يزوج أو لا يسيّر أو كذا
 شرط قبل المهر في أجل فان تأخر عنه فلا عقد
 أما لو شرط أن لا يقضها صح ولو أدت بعد جاز
 منهم صح على الشرط **السادس** لو شرط أن لا يخرجها
 من دارها الزم ولو شرط ما زاد ان خرجت مع وخير إن لم
 يخرج فلا يخرجها إلى بلد الشرط ولا شرط أن تترك الدار
 وإن أرادها إلى بلد إسلامه فلا شرط **الثاني** لو اشترط
 أصل المهر في القول فلو كره رجع مع غيره ولو كان
 بقدر الدخول وكذا لو خلا فادعت الموافقة **السابع**
 يضم إليه مهر ولله الصغير إن لم يكن له مال وقت العقد
 ولو كان له مال كان على الولد **العاشر** للمرأة أن تستع

تقبض مهرها وحق لها ذلك بعد الدخول فترى
استبهما انزل لغيرها ذلك **النظر الثالث** في
القسم والنسوز والشفاف اما القسم فالذي هو
لييلة ولا اثنين يكتسبان والذات ثلث والذات
من الاربعة لوضع حيث شاء ولو كن اربعاً فكل واحد
لييلة ولا يجوز الاخذ في الجمع العذراء والاذن والنا
المضاجعة لا الموافقة فيحصل الجواب بالليل وفي
نحو ذلك الكرخي انما اعلان يكون عند طلبة ليلتها ونظر
عندها في صحتها واذا الجمع مع الحق اثم بالعقد
فلحقه ليلتان ولا ليلتين والكتابة كالكافة
ولا قسمه الموطوءة بالملك وتختص البكر عند ذلك
بثلث الى سبع والبيت بثلث والشيخ بالشق بين
الزوجات في الكفاف والطلاق والفرقة والجماع
ان يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبها واما الشق

ان نفع اخذان وعين من طاعة صاحبها لا يجب اليه
خلع من المرأة امانة العفوان ونقطها فان لم يخف
مهرها في الخلع وصورة ان يوليها ظهره في الفراق
فان لم يخف من مهرها منقصة اعلى ما يوجب من مهرها ما لم
يكن مستحوا وكان القسم منه فلها المطالبة بالتحقق فيها
كأن كانت تقبض ما يجب عليه او كلاً استملا لاجازته
القبول وامتنان الشقاق فهو ان يكر كل منهما صا
فاذا خشي الاستملا ربح كل منهما حكاما له ولا شيء
ان زوجان بينهما النكاح ويجوز ان يكون احدهما
واحدة من حكمه لا يوجب فصلان ان الشقاق لا ينافي
مع اذن الزوج في اطلاق والمرافق البذل ولو
الحكام لبعضهما حكم **النظر الرابع** في احكام زنا
والدار وجبة لا يملك به مع الدخول وتحتسب شهرة
حين الرق وضعة لستة الحمل اقل وهي ستة اشهر

عشر وموسن وفل مشته وهو من ذلك فلو اضرها اوتى
 عنها عشرة اشهر فماتت بعد ما لم ينجب فلو انكر الزوج فماتت
 من اربع عشرين ولوا عتق به ثم انكر المولود لم يخف على المولود
 ولوا تمها بالنجوب او شاهد زناها لم يكر له في شجر ولو نكحها
 لم يخف ابدا للعان وكذا لو اخلعها في مدة الحمل ولو
 زنا بامرأة فاجلها لم يجر الحاقه وان تزوج بها وكذا لو
 اضر من برئت ثم ملكها ولو طلق رجعة فاعتدت برئت
 وانت بقاء دون شته اشهر وهو الاول فلو كان كسفا
 فهو الاجرة ولم تنزع فهو الاول ما لم يجاوز الفحل
 وكذا الحكم في ستمه لو اضرها بعد الطلق ولد الموطوءة
 بالملك تلحق بالمولد ويلزم الاول ان يكر لوفيقه ان
 ظاهر ولا يجتنب بينهما العان ولو اضر من بعد النكاح
 الحرة في حكم ولد المقتد وكل من افق بولد لم يفسد لم
 يفسد نفيه ولو وطئها المولى واخرج حكمه للمولى فان

فاما ان يخلط عمل النكاح بالغير من غير الحاقه ولا يخلط
 بشجر ان يوجع لبيته ولا يجوز له ميراث الا ولادة ولوا
 الباطل والمشته فالولد للمشته الا ان يفسد الزمان مشته
 اسمه ولو وطئها المشته كره في ذلك ولا يجوز اوجع لبيته
 بغير نكاح اسمه بغيره حصل الباطل من قيمته وفقدانه ولا يجوز
 نفق المولود ان العزل لا مع التهمة بانها لموطوءة
 بالقبول يلعن ولها ما اوطئ ولو تزوج امرأة لوطئها
 فماتت مضمضة ردت على الاول بعد اخذها من النكاح
 وكذا نكاح المولود الموطئ مع الشرايط **ويجن** بكاء المكا
 الولادة وسختها استبداد الكفاة بالمرأة وجوبا الاتع
 عدمه ولا يمان بان صحيح وان وجدك وتيسر فصل الميراث
 ولا اذان في ارضه النفي والافاضة في النكاح وتخصيصه
 الحسنة بغيره بماء الفرائض ومع صدمه بماء عذوقه لم
 يبعد عنه الموطئ خلط بالعسل والتمر وتيسر بالاسماء

وان يكتنه ويكره ان يكتنح هذا الجوف القاسم وان يستحق كما كان
او غدا او ما كان او غدا او ما كان او غدا او ما كان او غدا او ما كان
مفتحة او ما كان او غدا او ما كان او غدا او ما كان او غدا او ما كان
فتحة ويكره القناع ويستحب ثيابا خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة
او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة
مستحب وان يكره من غير ثياب او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة
ولو غير ثياب او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة او خفيفة
وان ينحصر القاع بالارض والارض لو كانت ممتدة
اغتسلت من الاربع ولو لم يكن بالارض وقتها الامم ولو لم
يقف الوالد استحب للولد ان يلبس ولو مات القاع او مات
قبل ان يلبس ولو مات بعد ان يلبس لم يلبس
الا استحب ان يلبس ان ياكل منها او لسان وان يكره ثيابا
من عظامها بل يفضل المفاضل **مسألة** القاع الرضاع
الحضانة واضل ما وضع لسانه ولا يجزئ الحق على القاع

ولها وجب الا انه من لاها وللحق الجوز على الا ان القاع
ارضاعه وكذا لو ارضعها مائة ولو كان الامم مائة
ما ان الرضاع ومدة الرضاع مائة ولو كان الامم مائة
وعشرين شهرا او اقل والارضاع مائة ولو كان الامم مائة
ولا يلزم الوالد ان يرضعها من غير الامم الحق بارضاعها
كطعام او ثياب ما يظلم ضررها ولو طلبت زيادة فافترق
فيها فلا ينفق واستحب رضاعها **مسألة** الحضانة والامم
مدة الرضاع اذا كانت حرة مسئلة واذا اضل الحق
بالثبوت الى سبع سنين قبل ان يرضع والارضاع الى اربعة
لو تزوجت الام سقطت حضانتها ولو ماتت الامم ارضع
من الحق وكذا لو كان الامم مائة او كافر كانت الامم الحرة
الحرة ولو تزوجت فان غلبت الاربع الحضانة **مسألة**
الحضانة في النفقات وابوابها ثلثة الرزقية والقرية
والمسكن اما الرزقية فمشتد طمع وجوب نفقتها مثل

اذا كانت مفعولها ومنه وجها اخر منهما ولو كانا في
 فتح وقت في ذل الغيبة اضطرار محتملة انهما لما
 طهر اخر آخر ولو خرج في طهر لم يفرقها في حق طهرها
 من غير تيمم ولو اتفق في الحنفية في المحبس من نكاح
 كالغاي في بشرط رابع وهو ان يطلق في طهر لم يجزاها
 فيه فيقطع اثنان في الصغيرة والبالغة والمطلقة
 اما المستلثة فان اخرجت في طهر فثلاثة اشهر
 لا يقع طلاقها قبله وفيه شرطان في المطلقة
 وقد **الكتاب الثالث** في الصيغة وفيه شرطان
 الانفاق ولا يقع بحليلة او بغيره وكذا لو كانت
 اعتدى ويقع لو قال اطلق طلفت فلا فرق في قول
 يتكرر من الشرط والكيفية ولو فتر الطلقة بالثنتين
 او ثلث حقت واحدة وتطل التفسير وفيه بطل الطلاق
 ولو كان المطلق يعتقد انك لزمته **الكتاب الرابع** في الاشهاد

ولا بد من شاهدين يستعان به ولا يثبت شرط الاشهاد
 الى التمساع ويعيش من ههنا البعدان وبعض الاحكام
 بالاستلام والطلاق ولم يشهد له شاهد كان الا والفقهاء
 يقبل فيه شهادته المشقة **النظر الثاني** في اضافته
 وينقسم الى نوعين وثمة فالبدعي طلاق الحايض الحائض
 مع الدخول وحضور الزوج او غيبته دون البدة
 المسترطة وفي طهر فغيرها فطلاق التمسك
 وكله لا يقع وطلاق المستلثة باين ويصح للعدة
 فالباين لا يقع بعد الزوجه وهو طلاق البالغة
 على الاطهر ومن لم يدخل بها والصغيرة والمختلعة
 الميزات ما لم يرجع الى البذل والمطلقة ثلثا
 بتم انجعان والرجعي ما فتح منه الرجعة ولو لم يرجع
 طلاق العدة ما يرجع فيه وراجعهم يطلق فعدة
 تحرم في النكاح بغيرها او بغيرها واما عداها تحرم في

وكل ما كان في حقه تنكح غيره ما سأل **الحكم** لا يهدم
 استيفاء العدة عظيم **الثالث** **الثاني** يصح طلاق المرأة
 لنفسه كما يصح للعدة على الأنثى **الثاني** يصح
 ان يطلق غايبه في الظاهر الذي يطلق فيه ولا يصح
 وان لم يطلق لكن لا يقع العدة **الرابع** يطلق غايبا
 ثم حضر ودخل بها ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه
 ولا ينقصة ولو ادعى الحق **الحاشية** اذا طلق
 الغايب وادى العدة على انكحائها او على خاسته نزع
 منقصة شهر الحين **النظر الثالث** في الموانع
 في مفاضة ذكر الطلاق للبرق وتقع لو طلق ويرث في
 في العدة الرجعية وورثه ولو كان الطلاق باينا
 الى سنة ما لم تنزوج او يبرأ منه **المقصد**
الثاني في الحلال وبغيره **البرق** والوطء قبل
 بالعقد **الحاشية** الدائم وهل يهدم ما دون ذلك فيه

روايان اشهرهما انه يهدم ولو ادعت انها تزوجت في
 دخول وطلق فالمرور **الحاشية** اذا كانت نفقة **الثالث**
 في الرجوع يصح نطقا بقوله رجعت وفعلها كالوطء
 انكح بها المهر المشهود ولو انكر الطلاق كان رجعة
 ولا يجب في الرجوع انكحها قبل يستحب رجعة اخرى
 بهدائه في روايه باخذ الفساح ولو ادعت انكحها
 العدة في الزمان **الحاشية** قبل **الرابع** في العدة والنظر
 فصول **الاول** لا مد على من لا يدخل بها عدا المتوفى
 عنها زوجها او في بالتدخل الوطء بلا اودراك
 بين بالخلو **الثاني** في المستقيمة الحنن وهو نجدة
 على وجهها طهارا على السنة اذا كانت حرة ولو كانت
 تحت عبده ويجوز بالظاهر الذي طلقها فزوجها
 بعد الطلاق بالخطبة **ويبين** بروية الدم **الثالث**
 وقال ما ينقض عتها سنة وعقرب يوما والحضانة

ليست الاخيرة من اعداء بل لانه الخرج **الثالث** في
 المشرايه وهي التي لا يخص وعدها **الثالث** اشهر
 هذه نراي الشهر والخص وعدها باستيفها اما لو
 في الثالث خيفة وان عرفت ان الثاني ما والثالث حبيب
 نفسه الشهر لا خال الحمل ثم عذبت بشهر وروى
 عما رخصه سنة ثم عذبت بشهر ولا عذبة على الصغر
 ولا الكهنة على الاشهر **قوله** في حد النكاح وانما
 خمسة سنين ولو زاد في المطلقه الحيض مرة ثم
 الياسر حملت المدة بشهرين ولو كانت تحيض لانه
 خمسة اشهر او سنة او عدة **باب الرابع** في الطلاق
 عدها في الطلاق بالوضع ولو بعد الطلاق لم تحفظ
 ولو لم يكن ناسا مع تحفظه حلال ولو طلقها فاما الحمل
 رخص بها لفتح الحمل ولو وضعت فاما بانتهى الحيض
 ولا نكح حتى تضع الاخر ولو طلقها رجعتا ثم مات

وفي سنها من تحيض

استأنفت عدة الوفاة ولو كانت بأشهر اقصى على
 اتمام عدة الطلاق **الخامس** في عدة الوفاة تعد
 الحرة باريك اشهر وعشرة ايام كانت طاهرة لا تحيض
 او كثر دخل بها ولم يتعزل وباعد الاجل ان كانت
 حائضا ولم يلحقها الحيض وهو في الزينة دون المطلقه
 ولا حدا على امر **السادس** في المفقود الاجل ان
 ان عرفت خبره او كان له ولي يفتي عليها ثم ان هنك خبرا
 وعرفت امرها الى الحاكم اجلها اربع سنين فان
 ولا امرها بعدة الوفاة ثم اباحتها النكاح فان جاء
 في العدة فهو مالك بها وان خرجت ونزجت فلا
 لغيرها **السابع** في عدة الامراء والاستبراء عدة
 في الطلاق مع الذبح وان وقتها طهر اربعة اشهر
 ولو كانت سكرية عشرة ايام او غير ذلك عند كثر
 او تحت حر ولو اغتت ثم طلفت لزمها عدة العدة وكذا

وان خرجت ولم يتزوج
 فتولان اظهرها انه
 لا سبيل له عليها

لو طلقها رجعا ثم اعتك في العدة اكلت عده الشريعة
 طلقها بابتداء ثلث عده الاكبر وعدها المدة كما لو طلقها
 في الطلاق والوفاء على الاستبراء وتعد لامه من الوفا
 بشهرين وخمسة ايام ولا كانت عاملا اعتك مع
 ذلك لا يوضع واما الولد فتدبر في ذلك الزوج كما لو طلقها
 لو طلقها ان زوج رجعت ثم مات وهي في العدة
 استأنت عده الشريعة ولو لم تكن ام ولد استأنت عده
 للوفاء ولو مات زوج الامه ثم اعتك استأنت عده الوفا
 فقبلت ولو طلق الموتى استأنت عدها اعتك في ذلك
 اقراره ولو كانت ذرية لم تفر منه فابطاعها بطل نكاحه
 ولم يلقها من غير استبراء **فصل** في الجور من المطلق
 رجعا ان يخرج الزوجه من بيته الا ان تافى
 بفاحشه وهو ما يجزى الحد ويقل اذا ما ان يودي
 اقله ولا يخرج حيوانا اضطررت حرجت بل يرد

لجانة المحرمية ٢٥

القبل وعادة قبل الحجب ولا يلزمه الثلث في البلاء ولا
 المؤنة عنها زوجها بل يثبت كل منهما حيث شاء
 وتعد المطلقة من غير الطلاق حاضرا كان المطلق
 او غائبا اذا عرفت الوقت وفي الوفاة من بين يديها
كتاب **الخلع** والمباراة
 والكلامة في العدة والمشرية والخلع والخلع
 ان يفرد خلعك او فلا تخرجه عنك كذا هو
 يقع بخرجه **فصل** في علم الهدي نعم وفي الشئ لا
 حتى يمنع بالطلاق ولو بخرجه كان طلاقا عند المقة
 ونسخا عند الشيخ **فصل** في بوجوه خلع او ما صح
 ان يكون مباحا ان يكون مفسد في الخلع ولا
 فيل يجوز ان ياخذ منها زائدا عما وصل اليها
 منه ولا بد من تقبيل الفدية وضفا واضافة **فصل**
 المشرية فيعش في الخلع المذموم ونحو العقل

الخلع

الاخذنا رواق الضد والا المختلف مع الدخول
 الطهر الذي لم يخالطها فيه اكان ذوقها حراما
 وكان مثلها يحض وان تكون كحاشية منها
 خاصة صحتها ولا يجب لو لم تكن لا دخل عليها من
 تكريمه بل يستحب ويصح خلع الحامل مع الدم فصل
 ولو لم يخل تحض ويجب في الغفلة حضور شاهدين
 عدلين ويجب من شرط ولا بأس بشرطه
 العقد كما لو شرط الرجوع ان يجب واما الواجب
 في الكول لو خالها بها والا فلا من شرطه لم يصح
 ولم يملك العقد به المائة لا يجب الحائض مع نفق
 رجب في البتة رجب ان شاء فليس شرط رجوعها
 في العدة ثم لا رجوع المائة لو ارادوا رجوعها
 ولم يرجع في البتة اذ انفتحت العقد في العدة
 او بعد المائة لا توارث بين المختلفين ولو كان

في العدة لا ينقطع المائة المائة وهو
 يقول يا راق على كذا وهو يثبت على كراهية النكاح كل
 صاحب يشرط ابتاعها باطلاق على قول الأكثر والمصلحة
 المبررة في الخلع والمختلف شرطها ولا رجوع للمزوج الا ان
 ترجع في البتة ولا حرج من العدة ولا رجوع عنها ويجوز
 ان يضافها بعد ما وصل ثلثا ولو لم يخل لها راقية
كتاب الفلح وينبغي قوله ان يخل كظن
 وان يختلف حروف الصلاة وكما يقع لو ثبت لها بطلان
 جميعها او رضاها ولو لم تكن راقية او يقع ويبلغ
 بواقعة خافت ويشترط ان يسمع نطق شاهد عدلين
 في خلع مع الفلح ولو كان اشبه هذا الحق ولا يقع في
 الاخذ المائة لا يسمع في المظاهر المبلوغ وكان
 الاخذ رواق الضد في المظاهر الطهر بخلافها اذا كان
 ذوقها حراما مثلها يحض وفي شرط الدخول ثم في

الاشراف و في الموضع بها فلان اسمها ما لم يوضع
 الموضع في الملك والموضع انها كالحرة وهذا ما لم يوضع
 الكهانة بجبايع وهو ارادة المولى لا لغيره لا لغيره
الله لعلها وراجع في العدة لعلها حتى تكمل وتكون
 فاسانف التكاثر في بيان اسمها ان كان في **الله**
 لولا من اربع لم يظن احد من اربع كفارات وفي رواية
 كفارة واحدة وكذا الفتح وكذا نظرها كواحدة **الله** في
 المولى بل التكثير في قوله ما لم يوضع كفارة وان لم يوضع
 لكل وعلى كفارة **الله** اذا اطلق لعلها في رواية
 لعلها لم يوضع حتى يحصل الموضع في **الله**
 او يواقع وهو بعيد ويغير ان كان المولى هو الموضع **الله**
 اذا اجتمع الكهانة فيل يجرم وطبها اختيارا وفي رواية
 بالتمتع فغار وهو اشد **الله** مدة التمتع في الموضع
 من من المرافعة وعند انصافها يتحقق على وجهي المولى

كتاب الامة ولا يغفل الامة
 سبحانه فلول في الطلاق والطلاق اربعة ولا يغفل
 الذي فيها فلول في الطلاق اربعة ولا يغفل
 بالمولى والطلاق اربعة ولا يغفل حتى يكون طلاقا او لا
 من اربعة اشهر فيجب في المولى الموضع وكما في العدة
 الاشارة في العدة وفي المرأة الزوجة والدمج في
 وهو على التمتع بها فلان المولى انما لا يقع ولا ارادة
 انظر الحاكم اربعة اشهر من اربعة اشهر ثم راجع في
 اكد في حقه الحاكم بين العدة والطلاق فان اشيع في
 عليه في الموضع في الموضع في او يطلق او يطلق
 وفي رواية في العدة من يوم طلقها ولو ادعى العدة
 فانكثرت فالقول قوله مع يمينه وهذا في رواية
 آله المرافعة في الشك في الموضع في الموضع في
 في المرافعة وفيه فساد **الله** في حقه في الموضع

مرتبة ومختارة وما ينبغي في الامران وكذا في الجمع فالمرتبة كذا
 وهي عتق رقبة فان لم يجمع عند قيام شهر رمضان
 فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا او ثلثها كذا
 قبل الخطاء وكذا من لم يظفر بغيره فمساكينه رمضان
 الا والاعطاء الطعام عشر مساكين فان لم يجد صام ثلثه
 ايام متتابعات والمختارة كذا شهر رمضان وهي عتق
 او صيام شهر رمضان او اطعام ستين مسكينا او ثلثها
 كذا من لم يظفر بغيره فاعلى التخيير وكذا خلف العتق
 على تركه وانما كذا خلف العتق فليس له ان يتركها
 ان يصح له وما يروى في الامران كذا اليمين وهي عتق
 او اطعام عشر مساكين او كسوتهم فان لم يجد صام ثلثه ايام
 وكذا في الجمع كل الموعود فانا وهي عتق رقبة وصيام
 شهر رمضان او اطعام ستين مسكينا او ثلثها
 فان لم يظفر بالبر فله ان يتركها خلفها من رطل في الخيل

ذلك

لمرتبته في السنة اوله ونصفه في وسطه وربعه في آخره
 في ربيع امرأته عند ثباتها وكذا في غيره الصوامع
 ومن اقام في العتق الاخره حتى جاءه نصف الليل
 ولا يستحاضه الكلاله **الثانية** في جزاء المرأة
 واسمها في المصاهرة كذا شهر رمضان وفي كذا
 وفي شهر في المصاهرة كذا اليمين وكذا في جزائها
 وكذا في شق الرجل في يمينه وانه اوفى بجزائه
 من نذر صوم يوم فخره بصدقة باطعام مسكينين
 من طعام فان عجز فصدقة بما استطاع فان عجز اشق
المفرد الثاني في خصال الكفارة وهي العتق والاطعام والصدقة
 والقيام اما العتق فيجب على الواحد من المرتبة
 ويحقيقه بمالك الرقبة او النسيئة او ان كان لا يملك
 من كونه مؤمرا او متوليا وان كان مستلما من الحيوان
 نفق بها وهل يجرى المسد في ذلك في النسيئة

غيرها بالسجود وهو شبه ويحرم الا يجرى ما لا يعلم من
 ولم **الاول** الصيام فيسعون مع العجز عن الصيام
 المرتبة ولا يباع ثياب البدن ولا السكنى الكفا
 اذا كان قد ركب الكفا ولا الخادم فيلزم الحرى كفارة
 قتل الخطاء والطهارى صوم شهرين متتابعين
 والمملوك صوم شهر فاذا احكام الحر شهرا ومن لم يشاء
 ولو يوما اتم ولو اقطع قبل ذلك اعاد الا بعد ركعتين
 النفس والاعماء والمريض والمجنون **واما** الاطعام
 في المرتبة مع العجز عن الصيام ويجوز اطعام العدة
 لكل واحد من طعام وقيل مئتان مع العدة
 لا يجوز اطعام مائة من العدة ولا يجوز التكرار
 الواحد من الكفا او مع المكر ويجوز مع العدة ويطلق ما
 على قوته وليس يجب ان يضم اليه اما اعلاه اللحم
 الخبز وادناه المسح ولا يجوز اطعام الصغار ونحوه

ويجوز منقبة ولو اضر ذوا العصب الا ان يواحد كشفا
الاول استوى الفضة ثوبان مع العدة ونحوه
 الثوب الواحد ومواش وقفان الا بالامثلة كالثوب
 ابيض **الثاني** من عجز عن الصيام ففضل في الصيام
 ثم تمكن من الصيام لم يلزم العود وان كان افضل **الثالث**
 كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فجزاها ثوبا
 عشرون ما كان لو قيد بركعتين عن كل يوم بقدر
 فان لم يستطع استغفر بقدره **الرابع** يشترط
 المكفر بالبلوغ وكان العقل والادمان وتبين الفرض
 التيقن **كتاب** **اللعان** والنظر
 امور اربعة **الاول** الشب وهو امران فذو الزوجة
 بالزنا مع اعداء المشاهدة وعدم البينة ولا يشترط
 لو قد هما في عدو رجعت **الثاني** امكان من قبله على
 فاشه لسته اشهر فصاعدا من زوجة من طهر

في عدة بائة وبيت لو قد فها

الكلام على الحيثية وراعيه الحمل وكذا لو انكر بعد
 فافها ولو تزوج او بعد ان تزوجت وولدت له
 من سنة شهر من ذلك **الثاني** في الشرايط
 وغيره في الملاءم الملقح وكما ان لعقل وفي
 لعان الكافر فلو كان استبهما الجواز وكذا المالك
 وفي الملائكة الملقح والعقل والملائكة من جنس
 والحرم ولو قد فها مع احد هما لما يوجب العنا
 عليه وان يكون فقد هاديا واما عينا العقل
 فلو كان كافر وانه لا يقع قبله **والثالث** يشترط
 دور في الولد ويثبت بين الحر والمستملوك وفي رواية
 بالمتنع وقول ثالث بالعرف ويصح لعان الكافر ان
 لا يقام عليه الحد حتى يضع **الثالث** كيفه ولو كان
 يشهد اكثر من اربعة اياه ان له اصادقين فيما رواه
 يقول ان لعنه الله عليه ان كان له الكاذبين فيما رواه

ثم شهد المرأة اربعة الله
 من الكاذبين صح

ثم يقول ان غضبا لله عليها ان كان من اصادقين في
 الواجب الطلق والشهادة وان يشهد الرجل باللفظ
 على ان يثبت له كذا وان يثبتها بالذكر او الشارة
 ان يطقن باللفظ العربي مع الهندية والمستحب ان
 يطقن الحكم مستند برقبته وان يطقن الرجل عن
 والمرأة عريسان وان يخصم من شيعه ووعظ الخ
 بعد الشهادة قبل العان وكذا المرأة قبل ذكر العنا
الرابع في الاحكام وهي بعينه **الاول** يعلق بالقد
 وجوب الحمل على الزوج ولجانه سقوطه ويؤثر في
 على المرأة ان اعزفت او حلفت ومع لعانها سقوطه
 وان شاة الولد على الرجل ويخبر بها على قبدأ ولا يخل
 عن العان او اعزفت بالكذب حد العنا **الثاني**
 لو اعزفت بالولد في اثناء العان حتى يموت وان اكله
 اكله ولو كان بعد العان حتى يموت والولد ولم يره

الآب وكلمة قريب برونش الام ومن تعريبها في
سقوط الحد هنا روابان اشهرهما السقوط وله
اعزفت المرأة بعد العان لم يبعث الحد لان قد
اربع على نرد **المالك** لوطون فاقص الجلس
فامكن ان اقامت بينه انه ادعى عليها المستر لا عنها
منه وعلى المهر ولا وهي رواية على جعفر بن عيسى
النهاية وان لم يعم بينه لزم نصف المهر
ثمة سقوط وفي الجواب الجمل شكل **المالك** لو قلنا
فانت قبل العان قبل الميراث وعلى الحد الوارث
وقد رواية ان يضمن فام جمل من العان فلا عذر ولا يرد
لو قيل لا ينفذ الارث لانت قاره بالموت حق
كتاب العنق والتعريف الرق واليا
الاذلة اما الرق فخص لعل الحرب يكون اهل الذمة
ولو اخلوا بشروطها جازت كدهم من ان يخل نفسه

بالرقبة من هنا والى تحت من رايه حكم بالرقبة واد
يبلغ الاسود فانه على الجزم لم يقبل الاية في ذلك
الرجل والمرء احد الاوين وان علوا ولا الاوكد وان سفلوا
وكذا لا يملك الرجل خاصة ذوات الرجم من النساء
المحررات كالحالة والعمة والخت وبنتها وبنت الاخ وبنت
هو لا بالملك وبذلك يضمن من الرجال والنساء
على كراهته وبذلك الكراهية في نرد وعلى يمينه
بالرصاص من ينفذ عليه القتل في دوايان اشهر العنق
لا يضمن على المرأة سق العنق واذ الملك احد الاوين
صاحبه يظل العنق بينهما وبث للملك واما ان لا الرق
فاسياها اربعة الملك والمباشر والشرارة والحرية
قد سلف الملك اما المباشر فالعنق والكتابة والذمة
الاشهاد اما العنق فبما انه الصلح بالخروج وفي لفظ
العنق نرد ولا اجنبا رغب في كل من الكتابة ان كان

بها العنق ولا تكفي لشارة ولا الكفاية مع العنق
 انطق ولا يصح جعله سينا ولا بد من حيزين عظيمين
 او صغرين يحفظان يشترط مع العنق شيئا ولو كلف اعاد
 في الزمان خالف فصوله في المروءة والكرم وقد شرط
 المقصود جواز التصرف والاختيار والافضد والغيرية
 عتق العتق اذ ابلغ عشرة ارباب لمجوا نعتهم ولا يصح
 استكان ونسب ونسب من الكافر زرد وبهية
 العتق ان يكون ما لو كان حال العتق مستلما ولا يصح لو كان
 كافرا او يكن لو كان مخالفا ولو نذر عتق امره فان لم
 شرط المولى على العتق الخدمة زنا فامعتا عتق ولو
 وبات المولى من جده امته وقيل للورثة
 استخدا المرفوعة لاولاد اطلب المملوك البتة لم يجز
 ويكره الكفر فبين الولد وانه وقيل بعم ولا الى عتق
 المملوك المولى سبع سنين استخفقه وكذا لو عتق

مملوك ما هو عند مسألتك مع **الاولى** لو نذر عتق امره
 يملكه فملك صاحبه فعتق في احداهم وقيل لا يصح بينهم ولا
 لا بد من عتق **النافي** لو نذر عتق اول ما نذر فادرك ثوابه
 عتقا **النفذ** لو عتق بعض المالك فعتق له كل العتق اليك
 فلو ان لم ينعق الا من سبق عتقه **الرافعة** لو نذر عتق امته
 وطبها فخرجت مملوكه ان حلت اليقين وان عادت بملك
الحائز لو نذر عتق كل عبد فدينه في ملكه عتق من كان
 سبية او مضافا عتقا **الملك** ما ان العتق لولا وان
 وقيل ان ابقلم به فهو له وان علم ولم يستخيه فهو له
السايق اذا عتقك عبيدك استخرجك اشد المارعة واما
 الترابه فلا عتق شقها من عتق عبد عتق كله ولو كان له
 شرك من موم عتق بيه ان كان مؤمرا وسعى العتق فعتق
 باقية ان كان المفقود مؤمرا او قبال فعتق الاصل فانه ان كان مؤمرا
 الفوق ان كان مؤمرا فعتق المفقود بيه فانه وسعى العتق

له فملكه

حفض الشربان فان اشبع استقرت لك الشربان على حفضها
 واذا اعتق الحاصل من الشربان ولو استنعت رقت له رابة
 البكور وفيه ضعف الشد اشكال منشاوه الضم
 الى ضعفه واما الطول والجمع والجنام وتكمل المولى
 بعينه والحق لا يحول الا في ما قد حصل احد هذه الاسباب
 في الغنى وكذا اذا استلم العينة من الخبز او الصاع على الخبز
 وكذا لو كان وان اولا وانت له عينه دقت فقتل الى مولا
كتاب التدبير والتكاليف للاخلاق
 اما التدبير فلفظه الصحيح استخراجه من ولا تدوين
 التبع ولا حكم له ان العينة والجنم ولا تكون الخبز
 الذي لا قصد له ولا اشراط العينة زده ولو حمل التدبير
 من مولاها لم يتطل تدبيرها ويقين في فوائده من التبع
 لو حمل من غيره بعد التدبير فالولد مذكور كمنها ولو لم
 آمن له التدبير ما لم يصح وجوهه تدبيره لا ولده ووفيل

آخر ضعيف ولو اولا التدبير من مولاها كان اولاده تدبير
 ولو كان لا تدبير للمولى لم يتطل تدبيره لا ولده ولا تدبير
 تدبيره من التدبير من تدبيره ولو تدبيره فاما تدبيره
 ولو تدبيره لم يتطل تدبيره فاما تدبيره روايته ان علم
 فاما تدبيره لم يتطل تدبيره فاما تدبيره روايته ان علم
 ولا خديار والفضد ولا خديار من الكافر تدبيره
 الجواد والتدبير تدبيره في المولى من تدبيره فاما تدبيره
 فاما تدبيره فاما تدبيره فاما تدبيره فاما تدبيره
 يتطل التدبير وهو تدبيره والآخر لا يتطل تدبيره
 البسيع في تدبيره وكما التدبير والمدير في تدبيره
 تدبير المولى من تدبيره والذين مقدم من تدبيره
 سواء كان سابقا على التدبير او متأخرا عنه تدبيره
 بالتفصيل من تدبيره ويتطل التدبير من تدبيره
 ولو ولد له حال اياه كان اولاده تدبيره ولو ولد له

خذته عنده لعينين ثم هو خربته وفاته المحدث مع
 على الرواية ولو انما بطل بن لم يطل بين وصار حرا
 بالوفاء ولا سيقيل عليه **في** الكتاب في شدة
 بان اركانها واحكامها ولا ركان ريعه العتق
 والكتاب العتق والكتاب مستجد مع الذمات
 واسكان الاكتاب في ما كذبوا الى الملة يستجيب
 الامانة ولو كان ظاهرا وهي من اركان العتق على العتق
 وهي شرطه وانما شرط عوده رقامع العتق في
 شرطه وفي الاطلاق بخبر ريبه بعد راد
 وفي المشرطة يرفع مع العتق وخذ وان بن الحزم
 عن حاكم وفي رواية ان بن خنيس الى الحزم وكذا قول
 من العتق يستجيب للمنفذ الصبر ويجز وكل ما يشترطه
 المولى على الكتاب لان ما لم يخالف المشرع
 انما لا يجوز ان ينقض ولا ينهدا وفي اختيار

١٤٣
 الاستلام مرة واستبهمه ان لا يقبض ويغير في
 المستلزم التكليف وفي الكتاب الكافرة في
 المنع ويغير في العتق وفي ما يشترط مقدم العتق
 ان يرفع عما يقع بتلك الملة لا يملكه كمنه وكن
 ان يخاله ويغير ولو وقع ما على شرط الاصل في الملة
 لما روي عن المصنف عن الامام فكم الامام من سهم الامارة
في الكتاب الاحكام فمثل **الاول** اذا مات المشرط
 بطلت الكتاب وكان مالا ولا ولد ملو له وان مات
 المشرط وفاته شيئا آخر من هذا وهو كان للمل
 من ريبه يقبض ما بقي من ريبه ولو رتب العتق
 ان كان في الملة الاصل والآخر منهم بقدر ما
 شتر منه والزموا بما بقي من مال الكتاب فاذا ادفع
 ثوبه لم يملكه سقوا فيما بقى منهم وفي رواية يرد
 ما بقي من مال الكتاب وما فضل لهم والمطلوب اذا

اذا اوجع او اوجع صح في نصيبه من جزاءه
 الزايد وكذا لو وجب على احد اقم عليه من حصة
 الكل ان يثبت ما فيه من حصة ومن هذا الوجه
 ما في من الرتبة وان كان الموقوف كائنا المطلق
 سقط من الحد بقدر نصيبه منها وتعد ما اخذ
التميز لئلا يكاد التصرف في الموقوف ولا يحق
 ولا المانع لاداء الموقوف في التصرف في
 ما لا يغير الاستيفاء ولا يحل له على المكتبة
 بالملك ولا بالتعد ولو وقفها مكرها لم يفسد
 ولا يتردج الاداء له ولو جعل بعد الكتاب كان حكمه
 حكمها اذ الحكم على الخوازا **التميز** بغيره انما
 من الزكاة فالملك المستحق بغيره **والتميز** الاستيفاء
 فهو حقيق بغيره انما منه في ملكه وهو موقوف
 لكن لا يجوز بيعها ما دام وله ما فيها الا انه من



رتبها اذا كان دينها على الموقوف ولا جهة لفضاء
 غيرها ولو ما شاؤوا لعلها في بيعها ويجوز بيعها
 من نصيب قدامها ولو لم يخلف آتية لها الحق فيها
 نصيب لها وسقطت ما بين قوتها ولو لم يبق مطلق
 ولها ان كان من ثمنها ولو ان يحد بغيره من الموقوف
 في وليه نصيبه اسلمت فادب من مولاها عاها
 وما لم ينفق قوتها وجب نصيبها او تصرف في ثمنها
 فقال قدامها منها من سببها وبغيره من نصيبها
 في النهاية ينفصل عنها ما يفعل الموقوف والتميز في اداء
التميز **الافان** والتميز في الاركان
 والتميز في الاركان **التميز** **التميز** **التميز** **التميز**
 الانسان بحق الانتم له ولا يخفى لفظا ويقوم مقامه
 الاشارة ولو كان **التميز** عليك كذا فقال نعم واجل فهو
 اقرار وكذا لو قال ليس عليك كذا فقال بلى ولو قال نعم



في الشيخ ليكون اقرارا في زدة ولو انما
 مقدر لم يلزمه الا ان يقول بغيره او
 هيئته وهو اقرار ولو كان كذلك كما قال ابن
 ابي عمير لم يكن شيئا وكذا لو كان شيئا او انهما
 اما لو كانا متعلقين بها او قضيتكما فقد اقرارا
 متعينا **الثاني** المرفوع لا بد من كونها متعلقا بغيرها
 جازا التصريح فلا يفيصل المرافعة الصغيرة ^{المحذورة}
 ولا العبد بيمان ولا حد ولا جناية ولو اوجب شيئا
الثالث في المقابلة ويشترط في هذه التمسك
 فيقول لو اقر المحلل ان لا يحل اخذها وان لم يكن
 لو اقر بغيره ويكون هو في **المقابلة** ولو كانت
 على ما لا يفيصل نفسه بما يكاد ارتحل في الفترة
 شيء لا بد من نفسه بما يجب في الدعة ولو كان
 الفهم يجمع في شبهة الا ان يكون في ما يفسد

درهمان فكل درهم وكذا كان من المشقة ^{مما} كذا
 فلا يرد بهم وفي الشيخ لو كان كذا كذا
 لم يقبل نفسه وسيما باقل من احد عشر درهما ولو
 كذا وكذا زعم لم يقبل الا بعد عشر درهما والاضرب
 الرجوع في نفسه الى المقتر ولا يقبل اقل من درهم
 ولو اقر بشي هو جلا فانكر الغريم الاجل ان يحل له
 الغريم اليقين والواجب **الثاني** في الاستثناء
 ومن شرط الاتصال الكفاءة ولا يشترط المحل ولا
 نفيان المشتري من المشتري منه ولو كان العشرة
 الا عشرة اربعة ودرهما ^{بغير} عشرة لم يقبل
 ولو كان عشرة الا عشرة الا عشرة لانه مما يند ولو
 الا عشرة الا عشرة الا عشرة كان الا اربعة ودرهما
 درهم درهم لانه اربعة ودرهما ولو كان عشرة
 سقط من العشرة فبذلك التوقيف في العشرة مما كان

العلم واحلف تحي يقر بالله ولو لم يعلمه كان يميناً
 ولا كذراً لا يحق له ولا يغتفر الحلف بالظلمة
 ولا الحلف بالحق والظلمة ولا بالحرم ولا بالكعبة
 ولا بالمحلف ولا يغتفر الحلف برب المصحف ولو
 هو يهودي أو نصراني أو حلف بالبراءة من الله
 ورسوله والامة لم يكن يميناً ولا حلفاً بالشيعة
 اليقين ينعما الاعتقاد اذا اتصلت بالجزء المعادة
 ولو لم يأت من ذلك من غير عدد لم يميناً ولا يغتفر
 الاستثناء وقد واز يجوز الاستثناء الى العيين
 يميناً وهي مشروطة **اليمين** الحالف يعبر في التكليف
 الاختيارية الغضبه لو اخلف من غير عدد كانت لغوا
 ولو كان اللفظ من جنس الاستكران ولا المكروه
 القضاة ان لا يكون لاحد من قضاة اليمين ويصح
 اليمين من الكافر وفي الخلاف لا يصح ولا يغتفر

يميناً

الولد مع والده الا باذنه ولو اذنه كان الواجب له
 ان لا يحلف في الواجب ان لم يحرم وكذا ان يمينه
 والمملوك مع مولاه **اليمين** في مطلق اليمين يمين
 العلم العلم في مطلق اليمين كذا في نفسه لو حلف على
 فعل واجب او مندوب او ترك محرم او مكره ولا يغتفر
 لو حلف على ترك واجب او مندوب او فعل محرم او مكره
 ولو حلف على مباح وكان الاول محالاً لم يمين ولا يمين
 ديناً فليكن ما هو غير ولا اثم ولا كفارة ولا اثم
 فعل ما فعلت باليمين ونكر وجب العمل بقسط اليمين
 ولو حلف لزوجته الا تزوج او لا تيسر له شئ
 وكذا لو حلف في الا تزوج بعده وكذا لو حلف لا يخرج
 منه ولا يغتفر لو لم يعين له والله لا يقطع ولا يترك
 احدهما وكذا لو حلف لعزيبه على ان لا يملكه شي
 مع انما له الصبر وكذا لو حلف لغيره بغير عتده والله

افضل ولا اثم ولا كفارة ولو حلف على شيء ففجره
انكثرت البعير ولو حلف على شيء ففجره او دفع اذاهم
ياثم ولو كان كاذبا وان احسن التوريت وروى عن
هذا الوجه ما لا يكتب له ايشاع وبقيت فنانة
الواحد على تسليم التمس حلف ولا اثم ويؤتى مما يجزى
عن الكذوب وكذا لو حلف ان ما يدركه من الفضة
من ظالم لم ياتم ولم يجزى روى عن الحلف على الفيل
وان كان صاها فامسكتان **الاولى** روى عن عطية
في حلف لا يشرب من لبن غنله ولا ياكل من ثمراته
يحرم لبن اولادها ولحمهم لانهم منها في الزواجنف
وهو في النهاية ان شرب لبنها حرام على كل
المقتيد حسن **الثانية** روى ابو بصير عن عبد
الله بن عيسى في رجل اعجبه جارية فعتقه فهاو الاثم
حلف بالامانة الا يكسها ابدا فوفرت الجارية

اعلج جناح ان يطمها فقال انما حلفت على التمس
لعل الله رحمة فوفرت اياها لما علم من عفته
كتاب التمس والعهود والنظر
امور بقية **الاول** التمس روى عن التمس في
الامسدم والفسد وليس شرط في نذر التمس المراه
اذن ان يزوج وكذا نذر التمس لك فلو لا راحدا
كان للزوج والمالك ففجر ما يشتر في الجوز
محرم ولا يقع في مسكر يرفع الفضة ولا حلف بك
الثاني الضيق وهو كقولك انكفوا ان ذوقوا
فقتل كذا او استند فاعا كقولك ان ذوقوا
كذا او نجر كقولك ان فقلت كذا من الطحطات او ان لم
افعل كذا من الطحطات فقلت على كذا او تبرع كقولك
الله على كذا ولا يبي في العفاه مع الشرط وفي العفا
الشرع فلو ان اقبها الاغفا فليس شرط العفا

بلفظ الجلالة فلو انك لم يكن كذا لم يكن ولو اعتقد
 ان كان كذا فله عليه كذا ولم يلفظ بالجملة لانه
 فلو انك لم يكن كذا لم يكن كذا وان كان الايمان
 برافض او وصيفة اعتقد ان يبدل ما اعتقد الله
 كان كذا فعلى كذا وان اعتقد قطعا انه اعتقاده
 اعتقاده اقوالا اشبه بها ان لا يعتقد وفيه
 في البصيرة كالتدبر **الفصل** في متعلق التذوق
 ضابطه ما كان طاعة لله معتدوا الله لا ذر فلا
 يعتقد مع المجدد فيلفظ لو يعتد بالخير والتبليغ
 كان طاعة وكان التذوق شكر الزم ولو كان ذمرا
 لم يكن وبالعكس لو كان التذوق معصية ولا يعتد
 لو انك على نذر واقضى يعتد لو انك
 فبذوقه لا يفعل فبذوقه ولو صوم يوم او صوم
 ولو نذر صوم حين كان مستحقا منه ولو انك

صام حسنه اشهر ولو نذر الصدقة بما لا يكره انما
 ذمها ولو نذر حق كل عبد له فديم اغنى من ان
 ملكه مستند اشهر فبما عدا اذ لم يفسد شيئا غير
 نذر من سبيل الله صفة في البر ولو نذر الصدقة
 يملكه لم وان شق فمخرج شيئا غير شاق
الاج في الملوحة في مسائل **الاولى** لو نذر يوما
 صمتا او انفق في الشكر او فطر وقضا وكذا لو صم
 او صام المرأة او صمت ولو شرط صوم يوم فطر
 صام فان انفق في الشكر او انفق في غيره ففطر
 انفسا زهد ولو عجز عن صوم اذ لا يقل فيفطر ونذر
 زهدا بصدقة عن **الثانية** ما لم يبين بوقت يلزم
 الذم مطلقا او ما يقدر بوقت يلزم فيه ولو اخل الزمان
 انكارة وما علمه بشرط فلم يفسد بزمان فلو
 اخذها ما يضييق فلو عدا بشرط والاخر لا يضييق

هنا

وفواشيته **الفقه** من نذر الصدقة في مكانين
 او الصوم او الصلوة او غيره وقت معين لم يشرع
 وفيه آحاد **الاجل** لو نذر ان يركع ركعة او يصوم يوما
 قبل ان يلبس او يصوم قبل ان يركع او يصوم قبل ان
 او حج **انما** من نذر ان يركع ركعة او يصوم يوما
 او يخرج للزكاة **الزكاة** من ماله او ماله
 هذا لا يشترط مع ذلك وصحة نذره في كل
 والآخرين **السابع** روى بعض من غرضنا ان نذر
 يعلم في رجل قال **ان** نذرت ان اخرج
 حرقا بالاسكاح محتررا فلام وفيه شك ان
 يكون نذرا **الثاني** روى بعض من غرضنا ان نذر
 في رجل نذر ان يخرج ولم يكن له مال فخرج من غيره ان يركع
 نذره **الثاني** روى بعض من غرضنا ان نذر ان يركع
 بالثقة **والثاني** روى بعض من غرضنا ان نذر ان يركع

١٥
 لزمه الوفاقا من اخراج المنيها وهي استناد الى
 نواذير مسئلة **الثاني** العهد كما لا يخفى حيث
 نذر في الوفاقا بما لا يعود محال عنه دينا او دينا
 نذر ان يركع ركعة او يصوم يوما او يخرج
 يركع من الصدقة ما يقبل المستيف والخرج انهم
 المله اذا لم يركع ولو اصاب الشئ من غير ما حل له
 في غير ذلك ولو لم يركع لم يركع لان يكون حراما
 فخرج وكذا ما ينسب له الكيل المعلوم وهو من غير
 ولا يركع من الصدقة وغيره من خارج المهيأ لهم لا
 ما قبله الغفران وغيره من خارج الطير لان يركع
 واذا رآه فكانا شرابا نجسا ويحله من كسر وعشة
 نظرت وضاعت بركة الحياة وليس شرط في الكيل
 ان يكون مأكلا ليس يركع الا في غير ان يركع
 الا ايضا اكل سيده ولا يركع بالثقة ولا يركع

المسل ان يكون مسلما او مجنونا فحينما يارساه
الصييد فيضا غدا لا يرسل فلو لم ير الصياد
صيده ويكمل او يروا ان الصياد لا يروا
وتستقر في كل صيده الا ان يذبحه ويغذيه
بغيره فلو طابت وجاء مستقر ثم وجد
او ميتا لم ياكل وكذا التمس ما لم يظلم الكفا
ويجوز الاصطبا وبالشهيد الجناح في جملته
من الالوان والجوارح لكن لا يحل فيه الا اذا
والصيد ما كان منعقا فلو قتل التمس فترجأ
او قتل الكلب طفلا فيمنع لم يحل ولو طار
فتله ورجا لم يطول الطائر ونه **مسألة**
من احكام الصيد **الاول** لو قاطع الكلاب
او راكحل **الثاني** لو رماه بسم فترجى من حبل او
وقع في ماء غاف لم يحل ويحلي هذا الشايط

اشترط استنفار الجوف **الثالث** لو قطع الشيف
بأثنين لم تحت كاحلا ولو تحرك احداهما وهو الحاد
ان كانت جالسة مستقره لكن هذا المذكور ولم
يحتقر من حاله في رواه في كل الاكثر
وعشادة ولو اخذت الجالسة قطعه ميتة
الرابعة اذا ادرك الصيد وفي حياة مستقر
ولا انه قد كتب لم يحل حتى يذبح في رواه
بيع الكلب حتى يقتله **الخامس** لو ارسل كلبا
سكا ذكيت فقتل صيدا او سلم لم يتم او من
الصيد لم يحل **السادس** لو رمى صيدا فاصاب في حلقه
ولو رمى للصيد فاصاب صيدا لم يحل **السابعة** اذا
كان الطير ما لكاجناحه فهو لصايد الا ان
ما لا يفرده اليه ولو كان منصوصا لم يخذل
لما لكاجنه ان رمى بالصيد بما هو كبره وتنفق

في يومه ولا تلبسوا ثيابكم وكذا يكون عندكم في
 انشاءها وانصبت على شجره وصيد الكثر
 يوم الجمعة قبل الصلوة وسيد القصر والصيد
 والذبح مستند في ان فصول **الاول** الذابغ
 في شرط في الاسلام او من ماله وكان الله في
 الكاوي وان اشبهها المنع وفي رواية ثالثة
 اذا سمعت قيسه فكلوا افضل ان يلا المؤمن نعم
 تحت اذ باخذ المعادى لعل اليه عليهم السلام **الثاني** الاكل
 ويضع الاكل بعد يوم العذرة ويجوز عترة ما يرضى
 الاذواج عند العذرة ولو لم يرضوا وليطبخوا ويأكلوا
 القطر في المسن مع العذرة **الثالث** الكيفية
 قطع الاعطية الا لبعثه المرق والوجان والحلقوم
 وفي الزايرة اذا قطع الحلقوم وخرج الدم والاب
 ويكفي في الحذر الطعن في العذرة وليست استنبال

القليل في الذبيحة مع الامكان والشيعة طواحل ابيها
 ثمة الرجل ولو كان ناسيا حلا في شرطه ان لا يوافي
 في حياضها او لو حو المذبح او يجر الحول في حياض
 حياض في حياض بعد الذبيحة الحياض وادناه ان تحرك
 الذئب او طروا العين وخرج الدم المخذل في الكفة
 الحرة وقيل يكفي احد هذا وفي اياته الراس بالذبح
 ولان المروءات احرم ولو سبوا التكرار في اياته
 الحرام الذبيحة ويستحب في الختم يطاير في الذبيحة
 واشكر جليته وقلنا ان صوته او شعره حتى يربط
 وفي البعير عطل يديه ورجليه واطلاؤه ذنبه
 الاكل ويطاير الحناة الى ابطه وفي الحياض رسالو
 كثر الذبا حنه ليل او يجمع الذبيحة ويطلب
 الذبيحة وان يذبح حيوانا فآخره ينطرد وان يذبح
 يذبح ما ربه من النعم ويحرم سلع الذبيحة قبل ما

وقيل كبره ومواريثه ويطلق احكام **الاول** ما يباع
 اشغال المسلمين بخواريفنا من غير ان يخص **الثاني** ما
 يعتذر منه او يخرج من يده وان كان المستعطي للمدة
 من غير ان يعتذر به بالثمن ويخرج من يده في كل
الثالث ذكاه التملك اخراجه من اليد اجازة ولا يخرج
 الخبز الامام ولا التسمية ولو ورثه من غير غلبة
 فاعتقها ما قيل بكنهه اذ لا يضطر ولو قيد
 بعينه الماء فان لم يحل وان كان في الملكة
 وكذا الجراد ذكاه اخذه حيا ولا يشترط اسلام
 ولا التسمية ولا يحل ان يموت قبل اخذه وكذا الذي
 قبل اخذه ولا يحل ان يموت قبل اخذه ولا يحل ان
الرابع ذكاه النجسين ذكاه امته اذا انت خلفته
 وقبل يشترط مع اشغال الالهية او روح فغيره
 ولو خرج جازا لم يل الا بالذكية **كتاب الاطعمة**

والنظر في سبب ندعي انما **الاول** في خبز الخبز
 ولا يكل من الا التملك لم يكل ولو كان عندك ككفت
 ياكل البزيتا والادمان والطير والطير لا ياكل
 ولا ياكل المستحقا ولا الصفاة ولا الطيران
 الجوز والمان اشهر من الخبز ولبه الزمار
 ما هو والجمود وانيان والوجه الكراهية ولو وجد
 في خوف من كسبه لم ياكل من كسبه ولو كان
 ولو نذرت الخبز فمضطر فمضطر ان لا ياكل
 فهو سها ولا ياكل الظالم وهو الذي يبرئ في
 امسا وان كان في شبكة او حياض ولو انطلق
 الحي فيها باليت حل والجناب اخط ولا ياكل
 التملك حتى يطعم غلفا ظاهرا او ما وليده من التملك
 الخدم له ولو اشبه اكل من الخبز لا ياكل **الثاني**
 في البهايم وياكل من الانسية النعم ويكره الخيل

الخبز وكرايته البغل استمد وتخدم للرجال بها على
 الدجج وهو ما يؤكل في هذه الايام من حنظل
 الاستنيز اعيان برية ويقيم العلف وفي الكبد
 اختلاف يحصل استنبطه انما في باربعين يوما
 والبغض يصير في الشتاء يفسد ويهلك في الصيف
 البقش والكماش الحبيد والحقول الغزاة والحقول
 ويحرم كل ما في الدواب وضارب من الارض الاستدوا
 النمل ويخدم الدابة في الصيف والربيع والحشائش
 والفسق والحيث والحقول والاصار وبناد وبناد
 والفسق **الفصل الثالث** في اكل الحرام من الدواب
 سبعاً كالبازي والخنزير وفي الغراب واليان والخنزير
 الكاهية وفيها خمسة اربعين ويخدم من الطير ما كان
 صفيحة اكثر من دقيقة وما ليس له فاصيد ونحوه
 ولا صيده ويخدم الخفاش والظان والظن
 غير ذلك

ترة والكاية استمد ويكره الهناخية والفسق
 واعطى كرايته الهذند والخنزير والظان واليان
 ولو كان احد الحلال لا يحرم حتى يستنيز
 وما استنبطه بخمسة ايام والديج خمسة ايام
 الايام والذباب والبق ونحوه لا يؤكل لحمه ولا
 اشبهه اكله ما اختلف طراؤه وزرك ما اختلف شكله
الاول اذا شرب الخمر يكره فان اشتد
 حرم لحمه ولم يشبه **الثاني** لو شرب خمر الحرام
 بقل ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا لا يحرم
 جوفه **الفصل الرابع** في اكل ما في جوفه
 الميتات ولا تنفع بها تخدم ويحل منها ما كان
 في الجوف وهو شفا الضيق والشفا كوبر والخنزير
 والعظم والسن والظن وفيه ايضا اذا اكله الفرس
 والافخه وفيه اللبن واليان والخنزير **الثاني**

من ايجام من الاليجنه ومقتضيه المضيق والابتنان
 والطحال والغريث والدم وسيل المشايخ والمرارة
 ثم قد اشبهه الحريم للاستسقاء في الفرج والطار
 والنفخ في الاشاج والعذو وخزده الدماغ
 الحرف من اشبهه الحرافه ويكره الكبي
 الغلب والمزوف واذا استوى الطحال سقيا فاحذر
 ولا وهو لال **الف** النجاسه كالعند
 وما ايز من حبه والنجس اذا عجز بالماء النجس وفيه
 بالحوار بعد جرحه لان النار قد طهره **الاب** انظر
 هو رام الاطين في الحين كليله لا مستسقاء ولا نجس
 قد رخصه **الف** التعم الفان في ليلها ويكره
 بفعل كرهه فاحذر من مبالغ ذلك كعدا **الف** في
 في المايعات والحزم من شئ الحزول مكره مبالغ
 العطره اغلا **الف** الدم وكذا العسله ولو في البند

ونجاستها نرد اشبهه النجاسته ولو في
 الدم في قدره في غليه لم يحرم المرقه ولا ما اذا
 بالعندنان ومن الاشباب من منع من المايع واوجب
 الغوايل وهو حسن كالموقع غير من النجاسته **الف**
 كل ما يع لافه نجاسته فقد نجس كل حكم الدم والمبيد
 الكافور الحرق وفي النقي روايان اشبهه النجاسته
 في رواية اذا اضطر الى كلبه امره بغسل يده في
 ولو كان ما وقت في النجاسته جامدا القى ما يكتف النجاسه
 وحل ما عاده ولو كان المايع دفعا جاز بيعه للاستصلاح
 تحت التمتاء لا تحت الاطيله ولا يحل ما يقطع من
 اليان لغتم ولا يشجع بما يداب منها وما يمت من
 ما يله من المايع ينس من ما لا ينس له **الف** احوال ما
 لا يكل لحمه هل يحل قول ما ياكل لحمه فيل نعم الا ياكل
 الاكل والتخليل اشبه **الف** ابلان الجوز المحرم

تمت

والذي به والهره ويكره ما كان له من سيرة
السلبيات في الملاحق وهي سبع **الاول** شدة
 بحسن سواه اخذ من حتى اويت على الاطراف وان اضطر
 استعمل ما لا يحرم فيه قسلا بين ويجوز الاستغفار
 بحياوة الميتة ولا يصلي بها **الثاني** اذا لم يكن
 لم فان استبدل في ثوبه فان انقضت فهو كذا وان انقضت
 وهو ميتة وكذا خلط الذك بالميتة اجنبيا و
 رواه الجليلي بقاء من يستحل الميتة **الثالث** اذا اكل
 الانسان من مال غيره الا باذنه وقد تضمنت عدم
 في الاكل من ميتة من ضعفه الا اذا الرغلة الكذا
 وكذا ما يستحل الانسان من ميتة الغنم وفيه ثمة
 اربع والخمسة قدوة لا يقصد ولا يحل **الرابع**
 من شر خمر او شيا نجسا بضافه طاهر الركن
 متغير لا يتنجس **الخامس** اذا اباغ في غير اثم سلم

فلهذا ثبت **السادس** الحزب طه اذا انفلج خال
 ولو كان بعلاج ولا تجل لو انفلج فيها خال استحلها
 ومثل لو انفلج في طلق من اناه فيه خمر لا يحل
 الحزب طه وهو شوك **السابع** لا يحرم الربو بان لا
 الاكثر شربا وان شرب منها رايج المسكر ويكره ان يشرب
 المصير وان يشرب من على طنج من يستعمل في الدنيا
 ثلثه والاستغفار ببناء الجبال الحارة او شرب منها
 رايج الكبريت **الخامس** **العصب** والنظر
 امور **الاول** العصب وهو الاستقلال بايات الله
 لما لا يغيب هذا ولا لا يغيب من صنع المالك من انا
 الذابة المرسلة وكذا الوضوء العفو على باطه وخرج
 غضب الغفار كما لمقول وبضم على الاستقلال ولو كان
 الدار فها لمع صاحبها فها الضمان قولان ولو قلنا بالانفا
 ضمن الضمن ويضمن شرا الذابة لو غضبها او كذا الامة

خبره

يستقر المشتري ويثبت العاير في الشفعة والحجور
 والصبي ولا يخلوهم المولى مع العبطة والموت
 المولى يبيع الشفعة أو أنه وإن أخذ من غيره لا يأخذ
الثاني وكيفيته الأخذ فباخذ بثلث الثمن الذي
 وقع عليه العقد ولو لم يكن الثمن مثلاً كما في قوله
 الجور لا يأخذ بثلثه وقبل منقط الشفعة لئلا
 إلى قوله في الشفعة والمطالبة في الحال
 ولو استلها لغيره بطلت شفعته وفي قوله لا يملك
 بعد ذلك بطل وكذا لو تزعم زيادة من أوجبت
 من الثمن فإن غيره فباخذ الشفعة من المشتري وذكر
 عليه ولو أنهدم المسكن أو غاب بغير فعل المشتري
 اعتد الشفعة بالثمن أو لشفه كان يفعل المشتري
 أخذ بخصته من الثمن ولو اشترى من غيره في الحال
 بغير أخذ من أجله أو التنازع وأخذ بالثمن في محله

وفي الشفعة إذا أخذ الشفعة ويكون الثمن مؤجلاً
 كفيلاً أن لا يمكن ميثاً وهو أمانة لودع الشفعة
 الثمن قبل حلوله لم يلزم البائع أخذه ولو ترك الشفعة
 قبل البيع لم يثقل ما لو شهد على البائع أو بآرائه
 للمشتري والمبايع أو أن في البيع فيه الزيادة الشفعة
 أشبه **في الشفعة** مثلان **الأول** قال الشيخ الشفعة
 لا تورث وفي المقيد وعلم الحكم تورث وهو أشبه
 ولو عفا أحد العارفين عن نصيبه أخذ الباقي من
 الشفعة **الثاني** لو اختلف المشتري والشفيع في الثمن
 فوالمشتري مع نصيبه لأن الشفعة للثمن من يديه
كتاب الأحكام الشرعية والعامة ملك لا يرث
 التصرف في الأبدانهم وكان أمارة صلاح العامة كالعلماء
 والفقهاء والمراحم والموات فلا ينفق به لعطلتها الميراث
 عليه ملك أو ملكاً إذا اختلفوا فلهما لا يجوز لهما

الانماذنه وقع اذنه يملك بالحياء ولو كان الامام
غايضا فربما يتوق الى احيائه كان الحق بوضع حرمه
لوضع يده وتبسطه المتكلم بالاحياء لا
ان يكون في نه مسلم ولا حرم بها العامر ولا مشعر للعباد
كعوضه ونسبه ولا مقطوع ولا محجور او الخبير او يورث
لا ملكا مثل ان يغيب عليها مولا **والا** الاحياء فلا
تقد برالشرع ويورث في كيبته الى العاقل من
بعض اسباب **الاولى** الطريق المتكلم في المباح انا
شاح اهله فخذ خسر اذنه ونه روي سبع اذنه
الماينة حريم بين العظم اربعون ذراعا والناقص شون
والغير الف ذراع ونه القبله حريم **المن** من
بالح خنثاها شنف واسره كان للمدخل اليها المحج
ومذبحا ردها **الروية** اذ اشاح اقل الوارد في بناء
جسلا على النخل الى الكعب والذرع الى الشراك ثم ج

الى الذي احبته **الحكمة** يجوز للانسان بحج البرية
ملكه خاضعه ولا تمام مطلقا **المسألة** لو كان لرس
على من لا يحسن له يحجزه ان يعذر بالما عمنها الا
برضاء صاحبها **المسألة** من شتر دارا فها زيادة
من الطرف فقه رواه ان كان ذلك سماء الشتر فلا
في النهاية ان لو شتر لم يكن على شتر وان يتردد يترج
على المسالك لذلك والقاية ضعيفة وتفصيل النهاية
في موضع المنع والوجه لنبط لان على تقدير لا يبين
فيصح ان شاء ما لم يعلم **المسألة** من اوصيت في فاته او
جائله بغير ما شاء **الحكمة** فقه الشتر من قراره فقه
عن جلاله يدره دارم نزل ملك يده ويد بانه ودر علم انها
لنحسم ولا يقطن محبي صاحبها **المسألة** ما احب ان يبيع
ليس في شتر ان يبيع سكناه ورواه مرسله وطره فيها
الحسن ساعده وهو واقف ونه النهاية يبيع شتره

فمنها ولا يبيع أصلها ويكره ثمنها على أرض طاعة
غير المال كذا ذكره في النسخة الأصلية للمالك

كتاب الملقطة وأما قوله الأول

في اللقطة وهو كل شيء ضائع لا كاله ولا بشرطه
المسقط التكليف وفيه اشتراط الإسلام فلا
يلتقط المسلمون إلا بأذن المولى وأخذ اللقطة
مستحق القبط في دار الإسلام حر ومن دار الشرك
يقبضه الميراث أو أحد أفرادها قلته ووارث الإمام أو
بحرله وارث ويقتل الزارع على تعذيبه فيه مع بلوغه
رشد و إذا وجد الملقط سلطانا استغاث به على
تصفية فان لم يجد استغاث بالمسلمين فان تعذر
الامر انفق الملقط ورجع عليه الزارع الرجوع ولو
نتج له ربح **القسم الثاني** في الضوال وهو كل حيوان
ضائع وأخذ في صورة الحيوان مكره ومع خلقه

مستحق العير لا يؤخذ ولو أخذ ضمنه الأخذ فكأن
الذابة والبقرة وتؤخذ ولو ترك صاحبها من جهل
غير مكره ولا مأوى يملكه الأخذ والشاة إن وجدت في
أفسادها أخذها الواجب لها لا تستنقع من صغار الباع
تضمنها ولو كانت صغيرة لم يضمنها أخذها لا إمام فان
جاء صاحبها ولا صدق بغيرها ونفق الواجب له
ان لم ينفق سلطانا ينفق من بيت المال وقيل ربح
المالك لا يضمنه ثم ولو كان الضال ينفق على نفسه
أو البقرة في النهاية كان بازا إذا انفق ولو وجد
القسم الثالث وفيه ضوال **الأول** المقتات كل
مال ضائع أخذ لا بد عليه فادون الذهب يبيع
غيره يقرط به خريف وفيه قدر الذهب بقايتان
وما كان اربضه فان وجد في الحرم كره أخذه
فلينجده ولا يحل أخذه الا مع نية التعريف

يعرف حولا فان جاء صاحبه ولا يصدق بل وامتنع
امانة ولا يملك ولا يصدق به بعد الحول وكذا المالك
لا يضمن المثل على المثل وان وجد في غير المثل
خولا في المثل على المثل وان وجد في غير المثل
امانة ولا يصدق بها مكن المالك ضمن المثل على المثل
فما لا يضمن كالتطام من متاعها عند الوعدان وضمنها
بها وان شاء دضعها الى الحاكم ولا ضمان ولا يضمن
والخضرة والنعيلين والشتاظ والعصا والعود والكر
والعصا لا يضمنها **سائل** ما لو وجد في حربة
او فلام او تحت الارض فلهما وجده ولو وجد في ارض
مالك ولو وجد في ارض المالك او في ارض غيره
الا كان لواجده وكذا ما يجد في حربة او في
في حربة **سائل** ما لو وجد في حربة او في
ما وجد في حربة او في حربة او في حربة

النصرف غيره كان كالمثل اذا انكسر كذا
المثل على المثل وان غرقها ما لم يمتثل
قبل غرقها على المثل المثل على المثل
النصرف على المثل السابق والمثل على المثل
النصرف في المثل على المثل كذا
المالك والمثل على المثل في المثل
المثل على المثل على المثل ولا يضمن المثل على المثل
الأموال الباطنة كذا المثل على المثل
لا يضمن المثل على المثل لا يضمن المثل على المثل
لزم بالرد وان لم يضمن المثل على المثل
خارج المثل على المثل على المثل
المثل على المثل على المثل على المثل
لا يضمن المثل على المثل على المثل
ضالة ما لم يضمن

卷之四

قبل ان يفت عمار بن كلاب في اهل مكة في السنة الثامنة من الهجرة
 كان اول من سجد له كان الهذلي من بني ابي ارقم وكان اول
 المسلم واحد لم يزلوا يسجدوا له باسم الله لا يخلعون اقمته
 ساله **قوله** في التبع المسلم الى بيوتهم فيمنع من
 دفعه وان سجد الكفار وكان من اول من سجد له ابي
 بكر بن عبد الله بن ابي قحافة وهو من بني ابي ارقم من بني
 النخع وابنه له اقامه فوالى علي بن ابي طالب ووالى
 بن علي بن ابي طالب من بني النخع وقوله في **القبائل** والنخع
 اربع قبائل من بني عبد المطلب من بني هاشم وبني ابراهيم
 بن سليمان واولهم صفار ثم ابراهيم ثم كان من بني
 النخع وبني هاشم من بني ابراهيم من بني ابراهيم ثم صفار
 المال في ابراهيم فان جعلوا على ابراهيم من بني ابراهيم
 ابن ابي طالب من بني ابراهيم النخعي من بني ابراهيم
قوله ثم اذا كان الهذلي من بني ابراهيم من بني ابراهيم

ليس على مسلم ولو كان كالمزني **الرابع** المسلمون يوارثون
واذا غلبت ادمهم وكذا الكفار وان اخلت ادمهم **الخامس**
المزني من فطرته يقتل ولا يستأجر بعثته امرأه بعد وفاته
وتقسم امواله من الميراث فقلن يستأجران فانما في الا
قتل ومقتل زوجته على انك لا تدين بالحيث وقد
الوفاء لامرأته والمرأة لا يقتل بل تحبس في بيتها
القتل حتى تموت في مكانه ثم فطرته **سادس** لو كانت
المزنية من سائر الامم المسلم ولولم يكن وارث الا كافر
كان ميراثها المزدحم على اوطانها واما النسل في الميراث
من الارث ان كان هذا ظاهرا لا يمنع لكان خطا وبه
انما يحل ينفع الدين حبيب والمجتمع الفاعل في الميراث
لغير النسل وان بعد سوا القربى ايضا انما ويعتبر ولولم
يكن سوا النسل فالارث لادام وهذا سائل **الاولى**
الذين كانوا الميت يقتضونها ويوزعونها وصاها لاولاد

عندما اذا اخذت الميراث وهل للذي مات من الوارث من النسا
الوجه لا يورثه نوايلهم الميراث من الوارث الذي
الثاني يرث الذي من غير بلاه كراهي وانا ما والارث
والزوج فليورث من ميراثه ولا يورث ميراثها من الميراث
الثالث اذا لم يكن القبول عدلا وارثه من الامام
فله الفقه او الذي مع القرضه وليس الميراث في الميراث
والتا الرضا في ميراث الوارث والميراث في الميراث
مع ميراث الميراث الميراث ولو بعد وفاته الميراث
فلا يورث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
الارث ان كان اولاد وكان الوارث واحدا فافترق
لميراث وان كان اولاد ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
الميراث لغير ميراث على اخذ ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

فيه دية ضعيفة منه الزوج والزوج ثمة ولا يراد
 ولا ام الولد ولا المكاتب المهر وطو حصة نصف
 ويورث باقر الحصة ويورث باقر الزوجة **الثالث**
 الثلثة في التسميات هي ستة النصف والربع والثلث
 والثلثان والثلث والسدس والنصف للزوج عظم
 الولد وان ترك والبنات ثلاث لادم اولاد
 الربع للزوج مع الولد وان ترك وللزوجة مع عظم
 الميراث للزوجة مع الولد وان ترك والثلثان البنات
 فضا عدا والاحب فضا عدا لادم اولاد والثلث
 لادم مع عدم من يحجبها من الولد وان ترك اولادها
 فضا عدا من ولد لادم والثلث لكل واحد من زوجين
 الولد وان ترك فادم مع يحجبها عن الميراث والثلث لادم
 لادم وكل كان اولاد والنصف للزوج مع ثمة والزوج
 والثلث ومع ثمة الثلثين لا يجمع الربع والثلث يجمع

من

تسمية
شجرة

الربع مع الثلثين والثلثان الثلثين ويجمع الثلثين
 والثلثان لا يجمع مع الثلث ولا الثلث مع الثلثين
الاول ان نصيب الميراث من الثلثين
 يرد على ذوى النسب عدا الزوج والزوج ولا يورث
 من يحجبها عن نصيب **الثانية** لا يورث الميراث
 ان تركه من الثلثين ما لا يفي به بل يخل بالنقص والاقب
 او من تركه من الثلثين ما لا يفي به ان شاء الله **واما** المفاصل
 فثلث **الاول** في الانساب من ثمة **الاول** انكر
 والاولاد فالاحب في المال اذا انفرد ولام الثلث والثلث
 بالزوجة ولو اجتمعا فلام الثلث والثلث بالزوجة ولو كانا
 انكر كانا الثلثين ولو كانا ركنها نصف وزوجها
 النصف وللزوجة الربع ولا يورث الثلث الاصل اذا لم يكن
 خارجا فالبسالة لادم ولو كانا خارجا كانا الثلثين
 لو انفرد الا ان كانا مالكة ولو كانا اكل ثمة والثلث

على البنت والبنات او

ولو كانوا ذكرا وانما ناطقوا ذكره ستمائة ولاثني عشر
 مع كل واحد من فلهما الشديان والباشا الذي ذكر
 ذكر انما كانا اونا او اثنان او اكثر انما كانا او كانا
 قتها النصف والابوين الشديان والباشا الذي ذكر
 وكان من نجب الهم ذكر على الابوين الشديان والباشا
 ثمان مضاعفا فللابوين الشديان والباشا الذي ذكر
 اثنتان بالثمن ولو كان معهما او معهن احد ابوين
 كان كما الشديان ولما احسن اثنتان والباشا
 يرد اسمها ولو كان مع البنت والابوين زوجا او زوجة
 كان للزوج الربع وللزوجات الثلث وللابوين الشديان
 والباشا البنت فثبت بفضل من الفضل يرد الزاوية لها
 وعلى الابوين اخماسا وكان من نجب الهم رد ذناه على
 والابوين اخماسا **الفصل الثاني** في اولاد الابوين
 مقام ابائهم عند قدمهم فاحذر كل من يفتن بغيره

ويقتضي الذكر مثل حظ الانثيين او اربعة ابركا فوالق
 اولاد البنت على الابنية وينبع الاكثر الى بعد ويرى على
 ولد البنت كما يرد على ابنة ذكر كما كان او اثنان او ثلثا او اربعة
 الابوين كما يشاء كنهما الاولاد للصلب على الاصح
الفصل الثالث في اولاد الابوين من البنت وخاتمة
 ومبغية ومصحفة اذا خلفت البنت خذرا او ابنا
 الابوين اربعة الاكبر من الذكور وبغضه عن ابنته
 من ثلثي وصيام ومبغية بفضل الاصح ان لا يكون سببا
 ولا ماسدا الذي **الفصل الرابع** في نجب الابوين مع
 الاولاد جنة ولا جنة ولا اخذ من ذوى القرابة كالجدة
 للابوين يطعم اباه وامه الشديان من مثل الذكر بالسوية
 اذا حصل له الثلثان ونظم الهم اباهما وانها النصف
 من قيمتهما بالسوية اذا حصل له الثلث فزاد وحصل
 لاحدهما نصف الآخر ومن اخرا مستحق له طعم الجدة

الجاهل ولا يملك صاحبه ولا طوله ولا قوته ولا معيشتا
 يتغير **باب** لا يحجب الاخوة الام الا بغير طاعة
 ان يكون الخوف او الحياء والخير او ابرج اخوان فان اذ
 لا يرام ولا يمنع ويحجب الاب عن اخيه ولا يرقى الصلة
 فوالله ان شئهم ما عدم المحجب ان يكون استصلاحي
 خلا **باب** لا يحجب الاخوة ولا يولد اذ لم يكن احد
 الا بغير ولا يولد انزل فالخير من اخوة ولا يولد
 فالأخ الواحد لا يولد الام يرث المال وكذا الاخوة ولا
 انما يرثا نصف بالتمسك والباقي بالرة والاخوين
 ضاعدا أشد من الباقي والرة ولو اجتمع الاخوة لا
 لما كان المال بينهم الذكر ثم ان ولا لا ينقسم والرة
 من ولد الام الشدة من ثم ان كانا أو ثلثة ضاعدا
 أشد بينهم الشدة من ثم ان كانا أو ثلثة أو ثلثة
 انانوا ولا يرث مع الاخوة الذكر ثم ولا مع اصداء احد

ولذا الخ لكون ينفون من مقامهم فمقدّمهم ويكرهون
 الاقارب ولا يختم مع ذلك الحكم ولو اجتمع الكل لا يرث
 كان لولد الام الشدة من ان كان ولدا والمالك كان
 أكثر والباقي لولد الاب والام وتنفذ اولاد الاقارب
 البقية لا تقضي فانه على الكل لا الاكبر والام فوالله ان
 القرض مع ولدا ثم قولا لا ينفذ فانه احداهما
 كلاله الا ان لا تقضي دخل عليهم مثل الخ لكون
 مع ولدا واشبه ضاعدا من ولدا ثم واخيه الا بغير
 من ولدا ثم والاخرية على الفرعين بنسبة مستقيمة
 وهو أشبه بالحق للمالك الا انفق الاب كان اولاد
 وكذا الجدة ولو اجتمع جد وجدته فان كانا الاقارب
 المال للذكر مثل حظ الانثيين وان كانا الام عالة
 بالتقوى وانما الخ مع الاجداد الخ لكون فلان ينفذ
 بالام الثلث على الاخوة واحد كان او اكثر وليس ينفذ

بالانسان وكان واحد وكان معهم روح اوحى
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لمن يفر من الانس والجنس والجنس والجنس
 الاخوة فالجسد كالاخ والجنس كالانسان
الاول للجنس اربع اجزاء اولها روحه وهو كماله
 الام الثاني له روحا والجنس والجنس والجنس
 ابيه تلك التي في الدنيا والجنس والجنس
 ايضا فيفتح من شانه لما يشاء **الثاني** من عظام
 يقاسم حقوقه واولاد الاخوة والجنس والجنس
 عظام اباؤهم عند قدرتهم في مقامه الاجساد والجنس
 ويرث كل واحد منهم نصيبا من ثمنه ان كانوا اولا
 الحق والجنس والجنس والجنس والجنس
 وان كانوا اولا فيستولوا بالجنس **الثاني** من عظام
 والجنس والجنس والجنس والجنس

فضاء عدا وكذا الله والجنس والجنس والجنس
 العباد للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا اولا
 فمن يفر من الانس والجنس والجنس والجنس
 ان كانوا اولا بالجنس والجنس والجنس
 للذكر مثل حظ الانثيين ويستقطب معهم من ثمنه
 بالادب فيقولون مقامهم عند عداهم ويكره ان يبعد
 صوت الذكر مثل ابراهيم مع خاله او مع ابن عمه
 او مع الابن عمه لادب وام مع عمه فابن العم اولى
 والخال للمال وكذا الخالان والخالان والخالان
 والخالين والخالان والخالين والخالين
 بالجنس والجنس والجنس والجنس
 والجنس والجنس والجنس والجنس
 بالادب معهم والجنس والجنس والجنس

اجتمع الاحوال والادغام فلا يخفى الا انك قد اخطأت
ولو كان زواج ابنه وخطبه لهما النجيبا لاطل ولم ينجب
بلازم تلك النجيب والباقي من قرب بلازم ولا يجمع
وعند خاله وبخاله وبقوم الام ونحوها وخالها وبخالها
كان لمن ينجب بلازم انك بينهم ارباغا ولم ينجب
السلامة تلك العلة وعندك انك ما اوتيت من ذلك
بالشبهة على قول مسائل **الزواج** غيبته الميت قالوا
خلعت وظانته واولادهم وان ذكروا اولى من غيبته
وقولت وكذا اولادك بغير اولى من البطر لا ينجب
نقوم اولاد العجوز والعمات والحواشي مضافا
اياهم عند عدمهم فياخذ كل منهم نصيب من ينجب
كان او اكثر **القائمة** من جميع اربابان قدمت بها ما لم
يتمتع احدھا الاخر فالاولى كان زعمه احوال لان
وزوج مولودهم في ذلك حاله الام والدان كان يتم

الحق حكم اولاد العجوز والحواشي مع الزوج في الزوجة
حكم اباهم باخذ من ينجبهم تلك النجيب والزوج ينجب
وما ينجب من ينجب الاب **المقصود** في الميت
الازواج للزوج مع عدم احوال نصف والمزوجة الربع
ومع وجوده وان النصف للنجيب ولو لم يكن وارث
الزوج رد عليه انما ضل منه الزوجة فلو ان احدهما
لما الربع والبلدية للامام والاخر مرد على ان يضل
وهو لما لم يزد مع عدم الادغام ولا ولا يظن
كل اكثر من واحد من غير شك في الزوجة او المقتن
وزوج المزوجة وان لم يزل في الزوجة وكذا الربع
المقتن الزوجة خاضعة لغيرها من نصيبها ورث
وان بايضا ما يخرج الستة فلم يزل ولم يزوج
الباقي الا انها ويرث الزوج جميع تركته المرأة وكذا
المراة عدا العفا ورثت من غير الاكث والابنية

والأثنين فضا هذا الثلثان ولذا ذكر ان المال
 بالشيء ولو اجتمع مع هذا الذكر ثم ان ولايته
 معهم ويثبت الزوج وأما زوجة نصيبها إلا
 مع الولد وان تزول ولاد في معهم ولو عدم الولد
 يثبت من يقرب بأمه لا فربها القريب والذكر إذا
 سواء ومع عدم الوارث يرث الأم وبرر هو أمه
 ومن يقرب بها الأظهر ولا يرث أباه ولا من بعد
 ولا من بعده ولو اعتزفت بالاب لم يورثه وورث هو أباه
 غير من ذوى قرابة أبية ولا غير من ذوى قرابة
 أخوة الأب وأم مع أخ أو أخوة الأم كما هو استواء المال
 وكذا لو ترك جدها أم مع أخ أو أخوة أو أخوة
 أو أخوة وأخوات من ذوى أم **عامة** تشمل كل
 ما قبل **الأولى** ولذا ذكرنا في زواته ولا غيرها من ذوى
 الأماء يرثه ولذا ذكرنا في الترتيب ما أتروجه

معه

ولو ترك أخاهم فلهما الثلثان ويثبت يرثه أمه
 أمه **عامة** **التي** المال يرثان مستطابا أو بعينه
 بجزء أخيه كالأخت بهلال والمحركان لا يرثون
 التفضل **الأم** **عامة** **التي** الشيخ يوفى المال بغير
 احتياط ولو كان ذو فرض أعطوا نصيبه **التي**
 يرث ذرى الجدين أو أواه ومن يقرب بها أو بالاب **التي**
 أمه أمه أو أبا يقرب بها الميراث أو أبا أو أمه
 أليته **عامة** **التي** المفقود من يقرب بها له وفيه فذر
 الميراث من ذوى قرابة أبية ومن ذوى قرابة
 أخوة من ذوى قرابة أمية وفيه حكم خاص وفيه مالته يقسم الميراث
 إذا كان المال بينهما نصفين **عامة** **التي**
 حتى ينفذ ماله لا ينفذ ماله البها وهو أولى في الأخوة
 وأبعد من أن ينفذ على الأموال المعقودة بالأخت
 المفوضة **التي** **عامة** **التي** لو ثبت من جرحه وله ميراث في

[illegible]

في هذا الحديث ان النبي محمد وآله اكرموا بعد موتهم
 قبل الذكركم فحصل الخشوع في صدور الامة
 فلو انكم قد رجعوا الى هذا الحق في بعض الخطايا
 من عرج صليبه تخرج او المرفوعة في الذكركم
 فاما الصلح فصح ومن ليس في الصلح او ما اقول
 بالصلح والصلح اما وبيان على الحق واحد لا يحفظ
 الحديث ج فان اوله لست بها فاما انما
 الحق والحق قد علمهم وهو لا يرتفع عنهم
 وكان قد اورد هذا في الاصول في قوله
 فلو انكم رجعوا الى الحق في بعض الخطايا
 يعني من الصلح والصلح وقد رجع في الصلح
 انما هو الاصل والصلح والصلح والصلح
 انما هو الاصل والصلح والصلح والصلح
 انما هو الاصل والصلح والصلح والصلح

١. انما اورثت مني ثم يبيحني خديك في ثوب لوارث ولو كان
 لاحدها وارث اضطر الى الخلع الذي لوارثه ثم يجمع
 وارث غيرهما
 لاخر الامام ولو لم يكن لهما انفسا بالكلية لهما
 اكثر ثم منهما الى الامام وانه لم يكن بينهما تفاوت في
 الاستحقاق سقطا اختيار النصف بينهما كما في النكاح
 لهما مال وانما لهما النصف لثقل مال كل منهما الى
 صاحبه ثم منهما الى ورثتهما وان كان لهما مال
 صار مال الى اخيه ومنه الى ورثته لم يكن الاكثر
 ولو لم يكن لهما وارث انتقل المال الى الامام ولو كان
 خلت اقرهما لم يوارثا وكان يورث كل واحد وارثه
الترجمة في يورث المجرى وقد خلت اقرها باقره
 فالجركي عن يمينه لا يورثه الا بالصحبة من الصحبة
 وقاسده بالتيقن الصحبة فباعتبار المهر والعدة
وهذا الشيخ يورثون بالاختصاص والنفاس بينهما فاشا

والسبب عن الفضل بن شاذان
 انه يورثهم بالسبب ٢

الفضل شبه فاضلنا باهي ونحو فلها نصيب النصف
 دون الزوجية ولو خلفت بعدة هي اخوت وورثت بها
 لو خلفت بنتا هي اخوت لكانت لاهل بيت مع البنت لا اخوت
 وحساب الفضل اربع محاسن الفروض
 ونقصه بالخروج اقله يخرج من ذلك الميراث صحبة
 من اثنين والربع من اربعة والثلث من ستة والثلثان من
 اقل من ثلثه والستين من ستين والفرصة اما
 بقدر التسام او اقل او اكثر فمتى كان بقدرها
 انفس من غير كسر ولا فاضل من غير كسر
 اصل الفرصة مثل ابوين وخمس بنات يتكامل اربعة
 على الختمة في اصل الفرصة فاجتمع ثلث الفرصتين
 لا يلاوهن بين نصيبتهن وتعد هن ولو كان في نصيبه رفقاء
 الوفاة من تعدد دهر النصيب في اصل الفرصة
 ابوين وست بنات للمنفات المربعة وبين نصيبهن

اربعه وصد من وهو ستة وفي مواضع اخرى
 الوضوء العبد وهو ثلث في اصل الفريضة
 فما اجتمع تحت مائة ولو نقص الفريضة في ذلك
 او الزوجت فلا عول ويحل النقص على البنت
 البنتان او من يقرب بالادب لأم او الابن لأم
 وزوج وتبين فلا يوزن الشدة ثمان وللزوج الربع
 المائة للبنت وكذا ابنا او واحد لها وبنت أو بنتان
 وزوج والنقص يدخل على البنت والبنتان وثلاثا
 من ولدا لأم وأختان لادب لأم والادب مع زوج أو
 زوجة يدخل النقص على من يقرب بالادب لأم أو لادب
 ثم انقصنا الفريضة على حصصهم ولا يثبت سهام
 انكر عليه اصل الفريضة ولو زادنا الفريضة كان
 الزم على كل السهام دون غيرهم ولا يثبت لغير
 الزوج والفريضة ولا على الأم مع وجود غيرها مثل

ابوين وبنت فان الميراث جاز في الفريضة وان كان
 فالفريضة اربعة اضعاف يخرج سهمهم الزم في اصل الفريضة
 فما اجتمع تحت مائة الفريضة **كتاب** في المناجات
 خاصة بان يكون لها فالاقتسام تركت ثم يكون لها
 ويجوز ان يكون بغير الفريضة من اصل واحد فان
 الوارث ولا يستحقان اوهاون بعض نصيب الشاة
 بالقسمة والله اعلم بما مضى من الفريضة الثانية
 على الفريضة الاولى ان كان رجل الفريضة وفيه فان لم
 فاضرب الفريضة الشاة في الاولى فما بلغ حصصه
 الفريضة ان **كتاب** الفريضة والنظر في
 الصفات والاداب وكيفية الحكم واسكام الادب
 والصفات منها التكليف والامانة والعقد الزا
 طهاره المولود والعدم والذكورة ويحل في العقد
 استل ط الامانة الحيا فظن على الواجبات

الا لمن له اليد الشريفة ولا تكلمت في قولي هذا
 لا بد ان يكون ضابطا للقول لا سيما ان لا يتعدى
 القضاة وقيل في شرط على الكتابه الا ان لا يتعدى
 ما لا يتعدى النسخ على النسخة الا ان لا يتعدى
 ولا انفقاده ولا ان يرد ولا في غيره من ذلك ما ذكر
 في الكتابه في شرط الحرف في رد لا في رد لا في
 ولا بد من ان لا يدام ولا ينفذ في جميع العلوم
 لو لم ينفذ في واحد من النسخ لم ينفذ في جميعها
 عدم اتمام ينفذ قضاة النسخ من ضابطها
 على ان لا يجمع للصفات وقبول القضاة عن ان ينفذ
 القضاة من نسخ النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 في الاداء في نسخ النسخ وبقاؤهم فاستخرج
 بوضوح ان لا ينفذ في النسخ في ضابطها
 القضاة وان لا ينفذ في النسخ في ضابطها

لا لئلا ينفذ في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 ان لا ينفذ في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 او في نسخ النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 بعد من النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 والمسائل النسخية **والكرويات**
 القضاة وان ينفذ في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 الحتم والفرج والمريض وفي النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 وان ينفذ في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 لا يدام ان ينفذ في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 الناس في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 حكمه في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 في النسخ وبقاؤهم **الشرط**
 المخرج **الشرط**
 الجارية ولو كانت في النسخ وبقاؤهم **الشرط**

او امره غير منته استغنايتكم منكم منكم **الفصل**
 الرضا على الحكم حرام وعلى الرضا على الحاكم **الفصل**
الفصل في كيف ما الحكم وفي مقاصد **الاول** في مقاصد
 الحكم وعلى رتبة **الاول** الشورى بين الخصوم في كل حكم
 الكلام والمكان والنظر في الاضرار والعدل في الحكم
 لكل واحد الحصة كما في اجاز ان يكون الحكم في كل واحد
 فاعدا او على من لا **الفصل** في اجاز ان يكون الحكم في كل واحد
 فيظهر على حصة **الفصل** اذا استبكتا استجب
 لان يقول بأكمل او ان كانتا حصة في الحصة ذكره او ان
الرابع اذا بدع احد الخصمين سمع منه ولو قطع عليه
 مع حصى يفي بعمله ومكوثه ولو ابتلى الدعوى
 سمع الذي غيره صالحه واذا اجمع خصوم كذا اسماء
 المعين واستمع من يخرج اسمه **الفصل** في اجاز
 المدعى على مواماة او اقرارا او انكارا او مكوثا

او امره غير منته استغنايتكم منكم منكم
 الرضا على الحكم حرام وعلى الرضا على الحاكم **الفصل**
 المعرف بالقدسية او يشهد بذلك عدلان او
 المدعى بالخطية ولا يمنع المفسر من التسليم الخطية
 ولو الضرر حجب ولو ادعى الاعسار كلف التيقن
 ينظر في تسليم الاعسار او في اقراره او في اقراره
 ولو ادعى بالفسوق في الحكم حجب في تبين حاله
ولما انكاره فقد يقال المستعجل لا ينفذ في
 نعم امر واختارها فاذا حضرته سمها ولو في البينة
 غائب اجل بمقدار اختصارها وفي تكمل المدعى
 هذا وقد يخرج من الكمال عند انقضاء الاجل
قال لا ينفذ عرف الحكم ان له الميعين ولا يجوز ان
 حجب المدعى وان ترفع او حلف الحكم لم يقسمها
 واحده مع الثاني من المدعى ثم التمس ان يحلف ان

يرفع او ينزل فان خلف سقطت الذنوب ولا يظهر كذا
 ليزيل المقاصد ولو كان لا يخلص من صبحه ولو كان
 يخدمه في غير هذا ما لم يشترط الخالف سقوط الحق
 بها ولو كان يخدمه ما لم يشترط ما لم يشترط وان كان
 المتعلق خلف السحق وان السحق سقطت ذنوبه ولو كان
 البين واسم المتعلق هو الوعد واليمين
 فان خلفه في حق وان خلفه في الوعد واليمين
 بالذنوب لم يثبت اليه ولا يثبت له المتعلق مع اليقين
 اليقين على الميت ويستحقه بقائه في الدنيا
واما المتعلق فان كان كذا في الدنيا فان كان
 ولو افترق من غير ان يفسد الوعد وان كان متعلقا
المستحق فكيف لا يستحقه في الدنيا
 كذا في الدنيا فان كان كذا في الدنيا
 يستحقه في الدنيا فان كان كذا في الدنيا

صحح
 المنكر
 قضى عليه بالكول

يستحق

قدّم

المتعلق البين بالعدا والحق والمكان ولا يغلبه
 القطع ويخلف الاثر في الاشياء وقبل وضعه في العلم
 المتعلق وفي انكسار العين في الوعد وقيل في غير ذلك
 انما له فان شر كان خالفه او لم يشترط الحق ولا يخلص
 احد الا في حقه فانه لا يخلصه كذا في الدنيا
 ولا يخلصه المتعلق الا في القطع ويخلفه في غير ذلك
 العلم كذا في الدنيا وان كان كذا في الدنيا
 اذ لا يثبت له في الدنيا ولا يثبت له في الدنيا
 العلم ويخلفه في الدنيا وكذا في الدنيا
 ولو كان في الدنيا كذا في الدنيا
 اليقين بقائه الحق ولا يخلصه في الدنيا
 اذ لا يخلصه في الدنيا ولا يخلصه في الدنيا
 ما لا يخلصه في الدنيا ولا يخلصه في الدنيا
 يبين على المتعلق ولو كان كذا في الدنيا

كتاب الشهادة وانظر في قوله **الشهادة**
 الشاهد **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 يكون مكلفا **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 في قبولها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 بلوغ الغرض **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 الا بغيره **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 اذ ارا يقبل في حال **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 الايمان **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 في الوجه **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 وقيل **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 احدهم على مسلم **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 ضيقة **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 وكذلك **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها
 التمام **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها **قوله** لا يفيدها

١٨٠ غار والمط الشطخ **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 الحار **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 ليس **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 ولا يقبل **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 وفي **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 تقع **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 وفي **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 والتب **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 المنة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 غير **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 والتب **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 شهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 وفي **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة
 المنة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة **قوله** الشهادة

بحال له ولده في زمانه الجاهل واعتقدها الذوات فيهم لا اله الا الله
 شهادة مما يوجب الارشاد والهدى فيكون لها شرفا ومما يوجب
 الشهادة البصيرة والكفا في العلم والهدى والهدى في العلم
 انما هو في شرفه وعلوه **انما** طهارة القلب لا يقبل منها
 ولا الذنوب ولا يقبل منها الشك في الله تعالى ولا يقبل منها
 بل في هذا الباب **الاول** في النية في العمل لا ينطق
 بغير القول في الشك في الله تعالى ولا يقبل منها
الامر الا ان يقبل منها شهادته لا يقبل منها الشك في
 زواجره واخلاقه في قوله لا يقبل منها الشهادة الا في حق الله تعالى
 في قوله لا يقبل منها الشهادة من الله تعالى في قوله لا يقبل منها
 وفي قوله لا يقبل منها الشهادة من الله تعالى في قوله لا يقبل منها
 الحق في قوله لا يقبل منها الشهادة من الله تعالى في قوله لا يقبل منها
 الجاهل في قوله لا يقبل منها الشهادة من الله تعالى في قوله لا يقبل منها
 لا اله الا الله في قوله لا يقبل منها الشهادة من الله تعالى في قوله لا يقبل منها

الحق في قوله لا يقبل منها الشهادة من الله تعالى في قوله لا يقبل منها
 النساء الباطنة ويقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 وامرأة واحدة في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 شهادة ارباب الضمير في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 كالحجاء والحق في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 الغامضات كالاجرام والحق في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 وضابط العلم ومثبتها المشاهدة في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 الزنا والواطئة **انما** المتعاقبات في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها
 في قوله لا يقبل منها الشهادة الباطنة في قوله لا يقبل منها

ولو على الجمل فقولان المروي والروي في الجمل الكفاية
 ويتبع مع عدم من يقيم الجمل ولا يشهد الامع المروي في
 صدق المروي في شجر الاستدلال لغيرها الشاهد
 على الاثر في الشهادة ولا يثبت بالامر مسأل **اول** قل
 يكفي في المشاهدة بالملك شاهد يتصرف فيه ويرى
 والامر في الشهادة بالتصرف ولا يثبت بالملك **ثاني**
 يجوز الشهادة على ملك غيره الشاهد اذا عرفه كالتابع
الثاني لا يجوز إقامة الشهادة الامع الذكر ولو لم يخطه
 ولا يقران شاهد مع غيره جازا فإثباتها فيه الرقابة
الوالعدي من جرحه جرحا لا يسمع شهادته ولم يثبت كان الجنا
 في القلة ما لا يحسن ظلال الجرح ان يسمع وفي الزيادة
 ويكره في الشهادة اذا احتج استدلاله الى حاكم يريه
الحاشية الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في الديون
 الاموال والحقوق ولا يثبت في الحدود ولا يخرج الاثنان

على شاهد الاصل وقيل الشهادة على شهادة القضاة في
 الموضع الذي قبل في شجر الاستدلال على الجمل القضاة ان
 شهد على شهادته في اثنان شهد ولا يقبل شهادة الفرع
 الامع فقد يضمن شاهد الاصل جرحا أو غيره او يضمن
 ولو شهد الفرع فاعلم شاهد الاصل فالمرور والعمل بالملك
 فان لم يوافق المرح الاصل ولا يشكل ان قبول الفرع يقطع
 بعدم شاهد الاصل ولا يقبل شهادة على الشهادة في شجر
الرابع في الواو وفي مسأل **اول** اذا رجع الشاهدان قبل
 القضاء لم يحكم ولو رجا بعد القضاء لم يفض الحكم في الشيء
 وفي الشهادة ان كانت العين ثابتة لم يثبت ولا يبرأ وان كانت
 ثابتة على الشهود **الثاني** اذا اثبت اتهما شاهدا فمضى الحكم
 استشهدت العين مع طمأنينة فلفها او ففداها بغير الشهود
الحاشية لو كان الشهود قارا رجا او قطعاً فاستشتمت به
 الشهود فان قالوا نعم فاقص منهم ومن بعضهم بالقبض

في الشهادة

به

وكذا المرأة فلو كانت الحجة لها أو أودعها رجل على الاحتياط
 ثم كانت في حجة الحج المخالعة لم تنج عليه الرجوع حتى يتطهر وكذا
 العبد والمكاتب ولو كان الحر ويحب العبد على الأجنبي فإن أعتقه
 فهو إن أسبغها ماء أو طهره مع الاحتياط في غسله وقبل
 المصاحبة لها بقية العتق ويشتد الزنا بالزنا والفرقة
 والابتناء من بيع المقر وكذا الاختيار وتبينه وتكرار الذنوب
 انقضاء ما لا يشترط انقضاء طهر الحائض من الحيض ولو لم يدر
 ولا يشترط من غير نجاسة نفسه ولو طهرها بالرجوع
 ثم انكره سقط ولا يفسد غيره ولو طهرها ما كان آدم غيرا
 ولا فاجر رجما كان أو غير من ولا يكره في البيت ما قبل من غيره
 بجلل أو ثلثه ولا من بين أو شهد بجلل ولا يبرح من
 نجس بجلل الرجوع ولا قبل شهادة من نكحها ولا يكره
 شهادة النساء شهادات ولو شهداه والأربع لم يثبت
 للفرقة ولا بد من الشهادة من ذكر الماشقة كالميل في المكالمة

لو عتق

ولا بد من نذرهم على النقل الواحد من الزمان الواحد
 الواحد ولو قام الشهادة بعد نذر أو لم يرفعه فقام البيت
 شهادة الأربعة على الاثنين فما زاد ولا يفسد على البواقي
 فقام البيت ولا يفسد لو كانت نجسها أو طهرها ما كان أو غير
النظر في النجاسة في النجاسة على الزنا بالزنا والفرقة
 كالكلام والبيت والخلى الشئ المرأة الأجنبي لا يقبل الرجوع ما زاد
 بسببه والذي في الإجماع لا يفسد من طهر الحائض ولو لم يدر
 أو سلم والكاذب في جلد جلد قبل النقل نذر ويجوز الرجوع
 الحصى إذا نذر بالعتق عاقلة أو منع الشيخ والشيخين
 أو أجماعا عاقلة القاتل وإجماعا أو شتمهما بالمع والرجوع
 بالزنا بالعتق والحجوة ويجوز العتق وكذا الوفاء بالحج
 صغير ولو نذر بالعتق من الزنا سقط الرجوع ونجس رطل الزنا
 وغيره من ذلك سنة والكبر في الحصى ونيل الذي كان
 ولا بد من نذر أو لا يبرح من المكالمة ولا يبرح من المكالمة

بجنتين ذكر كانا وانما نحن من جنس واحد
احدنا قلة والآخر في الويل والذل واللعنة
قليل في القارة وقيل في الرقة وهو خط والملك
اذا اقيم عليه الشراستة فاعل في الشكفة وقيل
الناصرة والحاكمة التي بالبحار فله اقامة الحد
على وقت يملك في اهل الجبله ليقبض على الخلق
ولا ينام على الجبل واحد ولا ينام حتى تضع
وترضع الولد ولو وجد بالوكا فلجان وزعم
ولا يجد احد ما حيزه ولو رأى الحاكم الخجل
المشتم على العدة لا يستطاع باضرار المحرم
في الخلق شديد ولا يبرأ القبول ولا
على من الخلق الى المحرم رضى قبيح يخرج الدماء
احد في المحرم عند فساد الجمع الحد والتم جلد الا
يذبح المحرم الى حقيقته وانما الحد في ان فرأى

وهو اولي

ولو

ولو ثبت المؤثر لا فرأى يذبح وقيل القاصد المحاذ
وقيل الشهادة بالرحم ولو كان مقررا امام وجه الزنا
فاذا جردوا قبل ان يحد يثاب جليدها استدا كغيره
فيل شوطا ويغفر على حسن وتيقن وجهه ونظر
الزنا جالس ويزبط ثيابه ولا يحد به ولو كان
وقيل المحرم عاجلا ولا يستحب اعلام القاتل من قوا
ويجوز بغير طائفه وقيل لشخص فاعلموا
ولا يجزى فيه فله حد وقيل بكون **النظر** في
الاولى وفي سائر **الاولى** انما شهد بالزنا قبل
ان يمسها بالبكا فلاحدونه حد الشهود قولان **الاول**
اذا كان الزوج احدا لا يحد في بيان وفي الشوط
ان يمسها فله حد **الثاني** فليحكم حاكمها
حق في الشايفه على مطالبته **الرابع** ما يقتضيه
غيره وان كانا شهدا فله حد **الحاكم** من

فان اياهم لم يجد ولا أمل في قبل حكمهم لم يردوا
 ولا أمل في مستقبل غير ما يجد مستحلا **فقرنا الله**
 ما في الحزب مستحلا استتب فان ما في الحزب المستحلا
الاجتهاد لو اريد ان يام اليقين سقط الحد ولا ينفذ
 لو اريد ان يثبت ويعد الا في ارجح الامام في الامانة
 وتتم في هذا **المطلب** في هذا القول قد عرفت
الاجتهاد في الشارح وفي شرط التكليف في الفروع المشبهة
 وان لا يكون والظاهر من قوله وان يثبت الحزب يخرج الحكم
 في اجتهاد لم يثبت انما استدل بما يجد العقل والمجرب
 لكن يعجز عن ان يثبت التباين في العقل او لا فان غاد
 او كان غاد حكمنا انما حكمته ندمي فان غاد فقلنا انما
 فان غاد فقلنا انما يقطع الدافع ولو سرق الشريعة ما يقطع
 ضيقا لم يقطع ونسب من هذا الغايب من الحزب واليها
 احد لا يقطع ولا يجرى لقطع لوراد عن تنبيه هذا التباين

ولو يثبت الحزب غير واحد لم يقطع الحزب واليها
 والكافة المذكورة لانه سواء لا يقطع عند ذلك
 بغير ما له ولا يجد الحزب في ارجحها ويقطع الا بغير الحزب
 المثال من وعلى الاشهر واليها واليها وكذا البقية
 في هذا ولا يقطع وعلى ان كان غاد المسألة ولا يقطع
الاجتهاد في المشرق وضابطه لقطع بيع دينار ومباخا اخر
 مقرر في نسخة المعاصلة او ان يقطع ذلك ولا يكون كونه
 محذورا بغيره او على اورد في ذلك موضع لغير المسألة
 وهو الا اذا دقق في ولا يقطع من من الموضع المأذون
 في عيشانه اكانا في المساجد ورواها ان المأذون طيبا
 للمالك كان محذورا ولا يقطع من من من عبد الانسان او من
 الظاهر من ولا يقطع لكانا بالبين ولا يقطع لكانا بالبين
 يقطع ما روي عن الحسن وكذا لا يقطع من من من المأذون
 ولا يقطع من من من المأذون وكذا انما يقطع لكانا بالبين

يقطع ما فوق الكفن ويثبت به بالخيوط النصارى في الأضراس
لأنه يثبتها للشرع بالحسم الخرافة ولو لم يكن لم يأتها خرافة
تذكر في كتاب السمعان في الأضراس وفيها **الفصل الثاني**
بالأضراس من أوتها ووتها من الأضراس من الأضراس من الأضراس
بشرط في المدة التكليف في الحجة والاختيار في الأضراس
للضرب في قطع نعم لورد الأضراس في قطعها في الأضراس
لأنه في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
لو أنكر **الرجل** في الحجة وهو قطع الأضراس مع الأضراس من الأضراس
التي في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
التي من فصل الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
ولو لم يكن في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
ولا قطع الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
وكذا كان في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
وفي الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس

190
بجملته ليس قلوبكم بكن رجله بكن بكن بكن بكن بكن بكن بكن
ثمة في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
التي من فصل الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
وفي الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
لأنه في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
قطع الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
لم يقطع الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
الفصل الثالث في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
أما في الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس
بالأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس من الأضراس

لشهادة بعض الاشياء في بعض وقته القتل او القتل في
القطع على ان لا ينفك ولا ينفك ولا ينفك ولا ينفك
هو الوجه في الشرح الذي يجب ان يتناول وعنا
الدم في هذا ولو قتل واحد كما ان يستبعد وفنت
بكره البنية ويجعل الدين ثم في كل وقت في هذا كما ان
ولم ينفك قطع على الف او ينفك لو ربح ولم ينفك على الف
القدر على الف وقيل في لوانه المصلح على ما ينبغي في
قبل العدة في قطع العدة ولم ينفك في الف
لوانه في ذلك لم ينفك ويصلح المصلح على الف
ويستلحق الف الف الف ولا ينفك على الف
رام ويترك ويصلح الف الف الف الف الف
ينفك في الف الف الف الف الف الف الف
ولا ينفك في الف الف الف الف الف الف الف
ولا ينفك في الف الف الف الف الف الف الف

المراد على نفسها ولا ينفك في الف الف الف الف الف
فخره ولم ينفك في الف الف الف الف الف الف
بعض الف الف الف الف الف الف الف الف الف
والف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
يستلحق في الف الف الف الف الف الف الف الف الف
فانما ان الف الف الف الف الف الف الف الف الف
العاقلة بهيمة ما كثر في الف الف الف الف الف
في قطع الف الف الف الف الف الف الف الف الف
ويترك في الف الف الف الف الف الف الف الف الف
كالقيل والحمار والذئبة لغير فنتها ان لم يكن له الف الف الف
غيره بل هو في الف الف الف الف الف الف الف الف الف
بجزا الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
او الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
والف الف الف الف الف الف الف الف الف الف

الحمد في الحق واعيان الاضمان وفي الظاهر والكرامات
 بعد خفاها وبهرزتها لا بد ان يكون في هذه السورة
 روايتي كفي اثبات انما هما ادة على واحدة ومن لا
 كمالا حتى وبهرزتها على الحق وان استعملت في
 رواه الامام ويحيى بن جابر ادة على ان لا يكون في
 المرة كان حشا **كتاب النفس** وهو ما
 النفس المنة في الطرف والقدوس في الجوارح
 النفس في صورة الكمال في هذا ويحقق العمل في
 الى النفس ما يقبل ولو اذنا الى النفس ما يقبل
 وان لم يقصد النفس فان الشقاق لا يضر خطا كما
 بالحضارة والقدوس المحقق ما الذي يحل الامر في
 فان يوجب القدوس لو كان في الدنيا في القادر
 في الاجنحة من الله فانما في الفناء في الجوارح
 فانفسه فان كان في الاجنحة في الفناء في الجوارح

قصده
 لهما

ولو قيل ما لا يقبل غالبا
 ولم يقصد القلب

نظروا في القلوب على الفناء ونظروا في القلوب
 القلوب في القلوب على النفس في القلوب
 الاخر اياها وكان المشاؤون في القلوب ان استعملت
 كغيرهم واكرهوا في القلوب في القلوب
 القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 وان خرج جان من الجوارح في القلوب في القلوب
 اما في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 النفس في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 روايتي في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 من القلوب في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 فلو قيل في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 ولو قيل في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 فضل فام في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب
 القلوب في القلوب في القلوب في القلوب في القلوب

كان لا يخفى في قطع الجميع ورة فاضل المذنب ولو قطع
 البعض وعلهم البعض الآخر **والا** لو اشترك
 في فعل الخطيئة فملك اولاده اذا فاضل احدهما ولكن اكن
 رد الفاضل ان ملكهن وان فاضل ايضا رد البعض الآخر
 ولو اشترك في فعل واحدة فملكوا قتلها ويخسر الرجل
 بالردة المقتضية للدم المأثوم ولو قتل الرجل ردة **تصنيف**
 دية ولو قتل المرأة فلا دية ولو مائة الرجل نصف المائتين
التفصيل لو اشترك في فعل واحد في الدية فملكها
 ودية على من بدأ البعد فقتل ولو قتل الخويرة على من بدأ
 خسر الدية لهم او يسلم البعد انهم ارسلوا البعد الذي
 لم يلا على الخويرة او الخويرة ان نصف الخويرة على الخويرة
 نصفها على البعد فملكها المائة رد على الخويرة نصف
 دية وعلى من بدأ البعد ما فضل من قيمته نصف الدية
 ولو قتل الخويرة من البعد على نصف الدية او دفع البعد

ما لم يمت قيمته من نصف الدية كان **شاه** فيكون الدية
 للموت ولو قتل البعد رد على الموت ما فضل من نصف الدية
 ان كان في البعد فضل فلو قتل امرأة وشبهها في كل منها
 نصف الدية فلو قتل البعد وكنان قيمته بقدر رجايته
 فلا رد فان خلت رد على من لا ارادة **القول** في
 الشرايط المقتضية الضمان فمقتضى **القول** الخويرة في الخويرة
 ولا رد وبالحرة مع الدية والخويرة بالخويرة وبالحرة مع الدية
 الاصلح ويتساوى المرأة والرجل في المخرج خاصة او دية حتى يبلغ
 ثلثي الخويرة نصف ديةا ويقتل مع رد الفاضل في ديةا ولا رد
 ويقتل البعد وبلا دية ولا دية ولا دية ولا فضل الجارية
 بل يلزم قيمته يوم قتلها في الجارية دية الخويرة ولو اختلفا في القيمة
 فالنفس على الجارية مع يسيرة وبغير الفاضل او لم يمت قيمته
 البعد كغيره وكغيره في الدية فبقية ديةا فيها نصف
 ان اضاد ذلك في دية الملوثة فيها ما لم يجاوز دية الخويرة

وكذا الحيا وذيها بعد الذي قد من الخوف ولا بد من الاله
الذي قد قتل العبد من الميعين ولا هو قتل الدم بالحيا
منه ولا من قتل وليس المولى قد مع كراهية المولى ولا يخرج
حرر اطلاق الفضايل وان شاء استرضان استرضى العبد
وان اضرب استرضى من شدة الحيا او يبيع فاضد من
حقه ولما قد المولى فاده بالحق الحيا وقد العبد
بملاء ان شاء المولى لو قتل عتده فان كان المولى
بالحيا من الفضايل والعفو وان كان لا يبين فله
الآن ينزل الفضايل من المولى وان كان لا يبين فله
كان المولى الفضايل من المولى وقد العبد من المولى
عقوبة المولى ولا يضرب العبد من المولى ولا يبيع
الدم من المولى ولا يبيع المولى ولا يبيع المولى
من المولى ولا يبيع المولى ولا يبيع المولى
الآن ينزل الفضايل من المولى وان كان لا يبين فله

فلا توهى وعلقت الحيا من المولى ولا بد من الاله
ويذكر المولى من المولى ولا بد من الاله
الآن ينزل الفضايل من المولى وان كان لا يبين فله
كان المولى الفضايل من المولى وقد العبد من المولى
عقوبة المولى ولا يضرب العبد من المولى ولا يبيع
الدم من المولى ولا يبيع المولى ولا يبيع المولى
من المولى ولا يبيع المولى ولا يبيع المولى
الآن ينزل الفضايل من المولى وان كان لا يبين فله

لكان خطا فني ما يدعيون شيوخا من اهل جعفر رضي
 الخوا لذي في سنة عروضة ولا شبهة لشرائط القضاة
 القضاة **السنة الثانية** في الذين لا يقتلهم كما
 كان او طعن لكن يعزرونهم في الذي ولو اعادوا
 الاختصاص مع عدم دينه وقبيل الذي في الذي في الله
 مع عدم اصل دينه وقبيل الذي في الله والذين في
 ولو قتل الذي في سلماء بعد مواله الى اولى
 المشركين في الحسن بن قنبر واستر فادعوا في سنة
 انهما لا يشبه الا لو استلم بعد الفل كان كالمسلم
 لو قتل خطا لغوا الذي في ماله ولو لم يكن مال كان
 عاقلة مع هذه **القول الثالث** ان لا يكون الخا
 باطل في اوله او يقتل في سنة الله والكنانة والتعريف
 الياناب وكذا الام يقتل الولد وكذا الام في سنة الله
 في الولد في **المال** كان العمل فلا ينادي الجناح والنجس

في سنة الله والكنانة والتعريف

جانيهما عما وخطا خطا العاقل في سنة روايه يقتل في سنة
 ما يقتل في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 وكذا ما في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 ثم خرج بسقطه الذي في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 ولا يقتل العاقل الجاني في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 شيئا او على العاقل ان كان خطا او لو خطا العاقل دفعه
 كان قد اقر في روايه من سنة الله في سنة الله في سنة الله
 في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 فان لم يكن له عاقله فالذي في ماله ولو قتل في سنة الله
 فيها مع المشركين في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله
 في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله في سنة الله

لم يحظ الخيال بالشيء في حقه ولا في غيره مما
 آخره هو الذي في وجهه وكل من فيها المشاعر التي في
 موكب الملك والقضاء المحل للعلم **أما** البتة في هذا
 علان لا يثبت بشاهد ويزن ولا يثبت بعدا من الزمان
 ويثبت ذلك ما يوجب اليقين كخطاوية الحاشية في المتن
 والجائفة وكذا العظام ولو شهدا أن ان الحاشية في
 المتن في التباين في الخطاوية ويثبت اليقين في
 خطاوية اليقين على عاقلها ما في الخطاوية
 من يصادم اليقين ولو شهدا اليقين في آخراته هو
 العاقل فيكون المشهود عليه في داره غير اليقين
 الذي في الموضع لا يثبت على المشهود والفتل المشهود
 الموضع في اليقين المشهود بصفته الذي في اليقين
 المشهود بصفته الذي في اليقين المشهود بصفته الذي في اليقين
 بالشيء وكذلك الزمان الذي في اليقين المشهود بصفته الذي في اليقين

وآخيات
 اقل من

القول في الجواب عن السؤال الثاني فان ثبت الوجود
 على سبيله في المتن المشدود بصفته وفي الجواب عن السؤال
 بيبس سبيله **القول** في الجواب عن السؤال الثالث
 انما لا ان يثبت اليقين بدعواه خطاوية الحاكم في الخطاوية
 الجواب على يثبات الملك ومن هذا الموضع ومن هذا
 فان الخطاوية بيبس بيبس وان الخطاوية **القول** في الجواب
 بيبس الامع اليقين وهو ما في الجواب عن السؤال
 كما لو شهدا في دارهم او شهدا في دارهم وفي الجواب
 اعلم ان اليقين هو اليقين ولو شهدا في دارهم
 في اليقين ما في الجواب عن السؤال الثاني في اليقين
 فانه او في الجواب عن السؤال الثالث في اليقين
 اليقين في اليقين اليقين اليقين اليقين اليقين
 بينا في الخطاوية المشدود بصفته الذي في اليقين
 كذا في اليقين اليقين اليقين اليقين اليقين

قتل به
 قال

كل شيء يحكي اوله من انفسه كذا في علم الامم
 بل في العدة ولو كل الهم الذي عند الخطا وحب العلم
 الاختصاص بالفساد مع الحق فاكنت في يد النقص
 واللسان فالاشهر ان الفناء من رجال يسم كل يوم
 ومع عدمهم يظن انهم شيئا من اوله ولو لم يكن في الوجود
 اخلف الحكم مع فريضة ولو لم يكن منهم خلف فمما لم يستند
 وما كانت دونه دون دبر النقص فصار مستند **الفصل في**
 كبر السخفاء وقيل العديوي الفضايل لا يثبت الذي
 الاصل ولا ينجبر اوله ولا يفسد بالفساد بل ينجبر الثاني
 بالبخارة والحق الواحد المتبادر بالالفهم والحق
 على ان الحكم ولو كانت خاتمة في الاجتماع على الشئ
 ولو اذ واحد من واحد في بعضه من بعضه لا يفسد ولا يفسد
 الا بالشيء او اجزاء من اجزاء في بعضه من بعضه
 مثل ذلك كانت البخارة بالحق او المتفرقة او المخرج

المجان ولا يفسد من انفسه الفضايل لا يفسد من انفسه
الاولى لاختار بعض الاولياء الذين فسدوا الفاضل
 الفاضل على الاشياء والجزء من الفضايل بعد ان يرقوا على
 المقتضات فينبغي من فادله في بعضه البعض لا يفسد
 حتى يرقوا في بعضه من بعضه **الثانية** في الفاضل فانه
 فالرق في بعضه الذي سئل له ولو لم يكن احد من الفاضل
 الفاضل في كل لا يفسد **الثالثة** في الفاضل فانه
 فكلهم لا يفسد في المبالغة ولو كانوا بالذي يفسد كل واحد
الرابعة اذا ضرب المولى الجاني وترك ظنا انما من ضربا
 فحق ولا يفسد من اوله ثم يفسد اوله او يفسد كل واحد
 بالان من غماز وضعف من انفسه الاولى والثانية
 الفاضل بالكل يسوع في الفضايل ولو لم يفسد من اوله
 صحيح مقطوع اليد فانه المولى الفضايل في يد البدن
 كانت قطعت في فضايل او اخذ بها وان شاء طهر البدن

لصالح

اخذ البنية وان كانت في وقت من غير حيا به حياها ولا
 لها دية كما سئل فقال انه ولا رد وهي رواية سواد كثر
 ابو عبد الله عليه السلام **الفصل الثاني** في طاهر الطهرين
 في النساء وطاهر الطهرين لا يقص منه الطهرين
 لا يقص منه الطهرين يقص من المراء ولا رد والبراءة
 من التحمل الزم فيها زاد من كذا وكذا وقيل بل يقتل في
 التلاوة فلا يقطع الفتى حتى لا ينجس من الدم
 حتى لا يعرف ان لا يقص من المسلم من الدم حتى لا
 ينجس من الدين ولا يقص من الدين ولا يقص من الدين
 ويعلم النساء في التاج سائر طهرين ولا يقص
 ولا يقص من المسلم المجتهد في طاهرين ولا يقص
 كالحارضة والمجتردة في طاهرين ولا يقص من طاهرين
 والمناقب والجائفة وكذا الأعضاء وقيل يجوز ان تقصها
 قبل الايمان ان ترد دامت سائر الجوارح تجنب النساء

في الحارضة وكذا الردة السبعة من غير حيا به حياها ولا
 لها دية كما سئل فقال انه ولا رد وهي رواية سواد كثر
 ابو عبد الله عليه السلام **الفصل الثاني** في طاهر الطهرين
 في النساء وطاهر الطهرين لا يقص منه الطهرين
 لا يقص منه الطهرين يقص من المراء ولا رد والبراءة
 من التحمل الزم فيها زاد من كذا وكذا وقيل بل يقتل في
 التلاوة فلا يقطع الفتى حتى لا ينجس من الدم
 حتى لا يعرف ان لا يقص من المسلم من الدم حتى لا
 ينجس من الدين ولا يقص من الدين ولا يقص من الدين
 ويعلم النساء في التاج سائر طهرين ولا يقص
 ولا يقص من المسلم المجتهد في طاهرين ولا يقص
 كالحارضة والمجتردة في طاهرين ولا يقص من طاهرين
 والمناقب والجائفة وكذا الأعضاء وقيل يجوز ان تقصها
 قبل الايمان ان ترد دامت سائر الجوارح تجنب النساء

كتاب القاء والقاء في امور اربعة **الاول**

البحر عليه
ولو كانت جانيته لا تسوب
قيمة تخير المولى

لكم تعالى برغبته وقلوبكم تكثر ارض الجهاد وخرجتم
الموت في دفع الارض وانتم لم تتركوا المحجج عليه السلام
استقاموا وبقوا قديسوا في ذلك ارض المحقق المذنب
ذكر كان اواني ولم يلد على التردد **الفتاوى** في سبيلها
العلم الثمان والبحر امانه المباشرة المباشرة
البحر امانه المباشرة فضاء الانوار لاسع الفضا
يضم من الما والى خلف بعلمه ولما ابرار الموضع والوقت
الحق لا يساخره الى العلاج ويؤيد زوايا التمسك
عن ارجاء الله عليه السلام ويؤيد الصبح كذا ابرار المحجج كذا
المحجج في ايطار والماجم اذا انقلب علم افسان افسان
رجل قتل عن ما لم يكن نزهة **الما** الخير فان طلب
المطائر في الغرض من التفضل في الما اذا انقلب علم
قات وان كان المفعول في الدبر على الما والمفعول اعني
بن وبنه جاعا او ضاعا فانت ضمن الدبر وكذا التروية

وفي النهايات كانت فامون من ولا ايمان وفي الرقابة
منعت ولعل على له سماعا على افسان اول اصاب افسان
خبرك في ماله وفي رواية التوفيق او على علم من
خللا اقطع حشدة عالم من سبيل الذوق والوقوع
افسان من على من لان قصد في كان فيض ابا والى
ان لم يصد ومن شدة من يقصم الدبر وان دفع الما
لكن افسان ولين خمر افسان على الما وفي
النهاية دبر المفعول على الما ويرجع بها على الما
ركب جازي اخر في منها فانك تفحص من عسا اركب
فانت في النهاية الدينية الناحية والفاصية
نصفان وفي الما على ما انشأ ان الذي يخط اليك
لكيها عسا الاول رواية ابي جيل عن سعد بن الصبيح
قال في الما وفي ابي جيل عن سعد بن الصبيح
عن وحنج ساجر وجها انا انا فوجبل الذي على انا

تختصها
تأخر كرافه

ان كان عجاة وعلى القامصين لم ينحى عجاة ولا
 استدل له قدم الحاميط ثلثه ووقع على اقدمهم
 خذلوا كخران الليرة وسنة الزيادة ضعف ولا يثبت
 كل واحد ثلثا ونصف الثلث المساعاة الشافعية
 مسائل **الاولى** من دعا غير طهر من ستر لا يكتفبه
 حتى يرجع اليه فوجد متولا لا يثبت له على غير علم
 اليقين في الغور من دة اشبه به اية لا تزدو عجل الية
 ولو وجد من لزم الية فلو كان اشبه به ما الية
الثانية اذا العادة الظن والطفل فانكرا قبل صدق
 ما لم يثبت كذبها ويزن بها الية او احضار او يحتمل
 كذا **الثالثة** لو دخل برص فجمع متاعا ووطئ ضا
 آخر فيهما فبما رواه بائنه الحسن ثم فتلا المرأة
 دمره راويهم من البرية العلام والملاية اربعة
 ذم في ذكر الكبار على فحشا وهي رواية عبد الله

ابن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة ادخلت الحبل
 صدقها لها ليلته بما لها فاقتل هو وزوجها افضل
 ان وقع ففتلك المرأة الزوج ضمن ذمة الصدق فقلت
 بالزوج والزوج ذم الصدق **الرابعة** لو سرق
 منكر او اقر بجر بخان وقتل ان غنى رواه محمد بن يقين
 ان عليا عليه السلام فبذره المقتول على الجورحين بقا
 اسقط جرح المجرورين من المقتول ولا رواية السكوني عن
 ابي عبد الله عليه السلام ان جعل ذمة المقتول على قبايل الاقربة
 واخذ ذمة المجرورين من ذمة المقتولين والوجهما فضيلة
 في ما فقه وهو اعلم بما اوجب لك الحكم وكان في القدر
 شغلان ففروا لهما ثم من ثلثان منهم على الثلث انهم
 عرفة وشهد الثلث على الاثنين فحي رواه السكوني
 محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي جعفر
 عليه السلام في رواية شاذية الشهاداة وهي من وكذا

فان جمع الفعل فهو لا يفيد ضم من فلا يفيد ولا يخلو
 الاختصاص **البيان** في النسب فيها بطرأولة
 لما حصل تنالف لكونه على السبب كحرف الباء
 فيستكثر في طبع المعاش والمرايق في الطرق والماء
 الجوفان في ذلك ملككم بضمين ولو كان في غير الملكة
 او كان في طريق سلكه بضمين ومنه نصب الميزان في
 جانب الجماع في ضمان ما ينافي في قوله ان احدهما
 لا بضمين وهو اسببه وفي الشيخ بضمين هو رتبة السكون
 والوجه وانما على اخر بضمين صاحب الاداء على جانيها
 ولا بضمين صاحب المذخور عليها والوجه اعتبار انهم
 في الاولى قولة على ان يضع على كل واحد من اهلان على
 باذنه والاولى كخيار بضمين راكبا للذات لا ينجس
 وكذا بضمين الفايده ولو وقف بها بضمين جانيها ولو جليها
 وكذا لو ضمها لغيره ولو ضمها لغيره بضمين الضارب

خايتها

كذا السائق بضمين بجانها ولو كانا اثنان لم ينافيا
 الاثنان ولو كان معهما صاحبها بضمين دون الركب في
 الركب بضمين لانه ان يكون بضمين ولو كان
 بالضمين المولى من الاصحاب من شرط في ضمان المولى
 صيغة المتأول **البيان** في ان الحقة او الفدية
 والشيخ بضمين السبب كخيار على احد هاتين هبة ملكه فرفع
 بضمين ذلك فان ضمان على الحارة على رده ومن هذا الباب
 والحد النبوي وصورة ما يقع واقع فغلقوا واخروا الثاني
 وجدد ما كانت طالبا فاعلموا الاستدراك وانما على كل
 رواية بضمين بضمين عن ابي جعفر عليه السلام في ان خصما
 بضمين في الاول في تسمية الاستدراك من اهل ذلك الذي
 للثاني وعدم اذنه لا عمل لانه تلك الذي وعدهم
 لا عمل الرابع الذي والاخرى رواه سمع عن ابي عبد الله
 ان عليا عليه السلام فقه للقول ببع الدية وللثاني في ذلك

الموجبات ٣

ضمن المباشرة والدفع مع الحافز
 والمسك مع اللابح ولو جهل المباشرة

السبب ٣

الذين ولدت نصف الدين والرابع الذي جعل ذلك
عاقلة الدين انما هو في سنة الاحول من ضعف وهي
سنة فطر وهو في شهر ربيع الثاني في العباد **التي**
التي في الخبايا على الاطراف ومفادته انه **التي**
في باب الاغصاء وفي شهر راس السنة وكذا الخبايا
فان بقا الارش في المصداق لا يثبت اقل من
في الشيخ في الجدران بقى تلك السنة في القباب
صنف وفي شهر راس السنة فان بقى شهرها وفي
الحاجين خمسة ارباع وفي كل واحد من ارباع
وفي بعض الجباب وفي العينين الذين في كل واحد
نصف السنة وفي الاجتنان الذين وفي السنة المبسوط
في كل واحد ربع الدين وفي المصداق في الاعلى الدنيا
وفي الاعلى تلك وفي النهاية في الاعلى تلك
وفي الاعلى الصنف وعلى الاكثر وفي في الاعلى

٢٠٣
التي التي كاملة اذا كان المراد من ذلك في
التي وفي نصف العباد وانما انما في السنة
في الاكثر التي وكذا في قطع المار وكذا في
على عيب فانه في سنة في سنة في سنة في سنة
الذين في احد الثنتين نصف الدين وفي سنة في سنة
في سنة الاكثر في السنة وفي كل واحد نصف الدين
بعضها بحساب في سنة في سنة في سنة في سنة
تلك منها وفي الثنتين الذين في سنة في سنة في سنة
خالف في السنة المبسوط في العليا ارباع وفي السنة
سنة وكذا في النهاية في سنة في سنة في سنة
باب في العليا نصف الدين وفي السنة في السنة في السنة
ابن في سنة في كل واحد نصف الدين وفي سنة في سنة
قطع بعضها بحساب في سنة في سنة في سنة في سنة
كاملة وفي قطع بعضها بحساب في سنة في سنة في سنة

حروا في ذلك اليوم في عشرين حرا في مصر حرا في
 لسان الاخرين تلك دينة في بعض بحار بين قوا
 طاجيل السطى في دواير عيب لسان الاخرين فان حج الله
 استوه صدره في لسان الانسان الذي في ثمانية عشر في
 المتأخرين لسان اخر في كل واحد حلو في المناجحة في
 في كل واحد حلو في عشرين لسان الاخرين في كل واحد
 وظن انك في الفضل لو علمت منيرة في السرا
 تلك الدية في منقوش السور انك الدية في
 في انصاعها ولم تنقط تلك الدية في الرواية في
 فالحكم في شبه في بعض بعض الضيق الذي في
 بين فله الاثر وان لم يثبت فله من المنة في
 فيها بحس من غير فصل وهي في المنة في
 الطريق الى سمع في هذه صفت ايضا في الذين الذين
 في كل واحد من صفات الدية في حدها العن في

وفي قلم السواء تلك
 الدية ٣٣

وسمع والسكون في

الذي في كل واحد عشر الدية في لسان الاخرين في
 تلك الدية في يد في كل اصبع مفسود على تلك عقد
 الجاهل على الاخرين وفي الاصبع الزائدة تلك الجاهل
 مثل الاصابع او اليدين تلك فيها في الظفر اذا
 بيت او بيتا سود عشرين فان بيت ايضا في
 دنانير في القربنة صفت في الظهور اكر الدية
 كما لو اخذ في الايدي على الفعوه واصل في
 الدية في يد في لسان الاخرين في كل واحد نصف
 في ابن بابويه في حلق في الرجل في الدية
 ثمانية وعشرين دنانير في حشفة الذكر في اذن
 اسنول الدية في ذكر العين تلك الدية في قطع
 في حساب في الخصبين الدية في كل واحد نصف
 في الرواية في المنة تلك الدية في اذنة
 الخصبين اربعة فان في فلم يندد في المشي في ثمانية

وما رايته الشفيعين الذي في كل واحد نصف الله
 وفيه الاضواء الدرة فموان ياربك كبير واحدا في
 ان يخرج الحار من جحرها انزل في جحر الحضر في نصف الله
 على الترويح لوقطها بعد البوع اما لو كان من الله
 مع لمه في لزم الانفاق عليها حتى يكون احدها في
 التحليل الذي في كل واحد نصف الله ومن
 بفضل الشا في نصفها ما في اصابع اليد في
الاولى في كل واحد نصف الله في كل واحد
 الفدي عشر في ديار ان كان في المصنف **الله**
 كسبها لان او عجا في علم تلك غايطة في كل واحد
الله في الشجاعة في كل العظم من عضو في
 جحر عجب فاربعة الحاصل الذي كسرو في من شجاعة
 في كسرو في نصف ذلك في العضم فان برأ في عجب في
 الحاسر في كسرو **الله** في بعض الاحكام في الترويح في

في كل واحد عجب في ريقون وندوا في المسند كما في
الحاسة روعا في ريقون انسان حتى احده في
 بطنه وينفذ في تلك الذي في ريقون في الشكوف في
الله من الفخر في كل واحد في شأنا في علم في
 يد لها في ريقون في شأنا في علم في ريقون في
 تلك في **المصنف** في الحاسة في المنافع في العظم
 الذي في ريقون في ريقون في الحاسة في ريقون في
 كان مصر في ريقون في ريقون في ريقون في
 استظير في ريقون في ريقون في ريقون في
 في ريقون في ريقون في ريقون في ريقون في
 في ريقون في ريقون في ريقون في ريقون في
 بان في ريقون في ريقون في ريقون في ريقون في
 في ريقون في ريقون في ريقون في ريقون في
 في ريقون في ريقون في ريقون في ريقون في
 في ريقون في ريقون في ريقون في ريقون في

الصحيح **و** يفعل كذلك **و** يوجد من هذا بغير القفا
 و ينفى القياس في سكون الهواء و في صف العين الذرية
 و لو ادعى هذا بطلان عقيدة الحيازة و هي في الحقيقة
 الصامته و في رواية نقابها لا تسمى فان بقيت مضمون
 صدق و ان لم يبقها كذا في ان ادعى نقصان احداهما
 فيسأل في الاخرى و فعل في النظر بالنظر كما فعل في
 التمع و لا يماس في غم و لا ارض فختلف في ذلك التسم
 الذرية فلو ادعى هذا بطلان عقيدة الحيازة فان
 عنه و هو انفع و هو كذا في لو لم يبق هذا انزال
 اليه كان في الدية و ليس هو في الدية و في الرواين
 لم يلى ليس في الدية و في الرواين في الدية
 المصحح في الدية **المقدمة الثالثة** في الجبال
 الحارضة و الدائمة و الملائكة و النجوم و الموضات
 و المثلثات و المشامخة و الحايقة و الحارضة هي التي

نفس الجبال و فيها يعرف في الدائمة و الملائكة
 اكثر من غيرها و هي الدائمة التي باخذت في العلم
 فيها يعرف الملائكة هي التي تسمى في العلم و هو
 في الباطنة من قال الدائمة من الجبال و الباطنة
 هي الملائكة و من قال الدائمة هي الحارضة و الباطنة
 الملائكة في الملائكة اذن تلك الحارضة و الباطنة
 هي التي تسمى في الدائمة و هي الجبال المغيثة للعلم
 و فيها اربعة ابعرة و الموضحة هي التي بكشف عن العلم
 فيها خمسة ابعرة و الحارضة هي التي تسمى العظم و فيها
 عشر ابعرة و المثلثات هي التي تسمى الحارضة و فيها
 و فيها خمسة عشر ابعرة و المشامخة هي التي تسمى الم
 و هي الحارضة الحارضة للمناع و فيها ثلث و ثلثون
 و الحايقة و هي التي تسمى الحارضة و فيها ثلث الدية
 مسائل **الاول** دية النافذة في الاثنتي عشرة

٢٥٤
 ص

اوان كان شاة الذئب بحسب وويل مع الحجا المشيخ
 لانه مشكل وهو ط لانه لا اسكال مع الثقل ولوا القدر
 مباشر او شيئا فقلها ما الكفت ولا شيئا من اية
 ولو كان اوان مع مفرع فالذئب عليه ويستحق الحين واثرويه
 حل خارج نبيذ ديرة ومن اخرج مجامعا فقلها عشرة فان في
 لونه عن زوجه اختيار او قبل بلزمية المظنة عشرة
 ولو غر عن زوجه اختيار او الالبسة **الالبسة**
 الحماينة الجوار من اللف حيوانا فلو كان ثوب بالذئب لانه
 الاثر ومن المالكه فم والمطالذ بالقبول والشجاعة
 لعمري الاصل لانه لاف ليعطى فافض من الثالغ واللف
 لا الذئب لانه فم يوم الاله ولو قطع بعض جوارحه وشيئا
 من نظامه فلما لا لا تزل كان ما الكبر ويقع على الذئب
 كالاسد والفر فم ارضه وكذلك قطع اعضاءه
 جولة ولو الملة لا لا كاه فم فم لو كان لا لا فم

كالكلب والخنزير فكل الصيدا ربع ذها وربع السك
 يقوم وكذا ككل الغنم وكل الحايطة والاولا عشرة وفي
 ككل الغنم كبر وفي عشرة ذها وكذا في ككل الحايطة
 ولا اعرف لوجه ذئب ككل الزرع ففمن من ق ولا يقين
 ما عدا ذلك اما ما يملكه الذئب كالحنزي في المثل ففمن
 فم في شاة عند سخل في الحماينة على اطراف الارض
 في شاة طوق فم انة اسناد الذي سب **الاط** فقل
 على القليم في بيت اربع عطفه اخدم فرفع في شاة سكر
 الشاة بحضرة حنظرة وضع ابدان وهو حكم في
 فالك في **البسة** في جوارحه فم عشرة فم في غير
 الذئب اربع فم اذ في الشاة عن جف فم عن اربع فم
 فم في ذئب كان لا يصفى فم اذ في ايام فم اذ
 يصفى فم اذ في ايام فم اذ في ايام فم اذ في ايام
 ضغفا ولا اعتبارا لفريق كذا كان الامساك في ايام

والمرتبة
بقتل ص

الثاني في كفارة القتل بجفان الجريح قبل ان يمتلأ
مع الجاني في دوز المشيب فلو طرح حجره في ذلك
سائلة فماتت بغير عرض الدين وكفارة ويجوز بقتل
ذكر كان او انثى صبيثا او مجنون اخر او عبدا ولو كان ذلك
القاتل وقد نجح بقتل المجنون او غيره المروع ولا يجزى
ذلك ولا يجزى بقتل الكافر ميتا كان او معاهدا ولو قتل
امثله لم يثابره هذا المخرج لما لا يثابره قتل الموقود الكافر
ولو طعن جرحا قاتلا في رجل الكهان **الثالث** في قتل العاقل
النفس الحرة وكيفية القسمة في المومنين والحل والعنف
والغير وضاع الجريح والام والعبث من تقرب الى الميت
بالاب او بالاب كالتقرب والادام والعنف والادام
وان علوا وقبلهم الذين يوقون القاتل لو قتل وارثا
ومن لا يخاف من يثابره من يثابره مع من يثابره لا يثابره
او لا يثابره هو استناد المومنين سلة بن كميل وفيه ضعف

بقتل الاباء والاولاد والعقل على الايدي ولا يثابره
ولا يغفل المرافعة القسمة ولا المجنون وان رلوا من
ويجوز العاقل في الموصحة فانه فيها اثباتا وفيما
الموصحة فولا ان المومنين لا يثابره غير ان
الرواية ضعيفة واذم بجح عاقل من قوم ولا ضامن
من يثابره من مام جنسية وجنسية القاتل في ماله
وان كانت خطا فان لم يكن مال فاقلة الامام لا
يؤثر **الثاني** في قتل العاقل من مامات
كيفية القسمة فقد الشيخ في الوجوه وفيه
واي الامام او نصيبه الكافر يجب ما يراه من الخلد
العاقل ويبدأ بالقسمة على الاخر في الاخر في جوارحه
عليهم ما سلف **الثاني** في القاتل في اولى لو قتل
الاولاد عمدا دفعت الدية الى الوارث ولا نصيب
للاب من ثمنها ولو لم يكن وارث فهي الامام ولو قتل

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم